مجلة
الدراسات
الإستراتيجية والعسكرية
Strategic and military studies
International scientific periodical journal
مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
المركز الديمقراطي العربي
JSMS

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

مجلة دورية دولية محكمة

تصدر عن» المركز الديمقراطي العربي «ألمانيا— برلين

تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية

والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية

المجلد الثاني- العدد السادس- آذار / مارس 2020م

Nationales ISSN-Zentrumfür Deutschland

ISSN 2626-093X

Journal of Strategic and Military Studies

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049- (Code Germany)

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobiltelefon : 00491742783717

رئيس المركز :
أ-عمار شرعان
رئيس هيئة التحرير :
د- لبيد عماد ، جامعة سطيف2 ،الجزائر.
مدير التحرير:
أ عيدون الحامدي، جامعة سطيف2
مدير التحرير المساعد:
أ/ شعيب قماز ،جامعة سطيف 2
أمانة التحرير:
د/ محمد محمد عبد ربه المغير ،فلسطين
أعضاء هيئة التحرير:
أ- مجدوب فايزة | أ- بن رقرق سعيدة

رئيس اللجنة العلمية:	
/ د جويدة حمزاوي ، جامعة سطيف2. الجزائر	
اعضاء اللجنة العلمية:	
د/ بن عودة نبيل، جامعة مستغانم.الجزائر.	د- أمال بن صويلح، جامعة قالمة ،الجزائر .
د- أحمد المرابطي، المغرب.	د- أماني البرت ، جامعة بني سويف ،مصر.
د قميد بوتخيل ، جامعة المسيلة ، الجزائر.	د- امام بن عمار، جامعة جيجل ، الجزائر.
د- نسرين فالح حسن مندور العرباوي، العراق	د-عبد الرحمان محمد الحديدي، جامعة القاهرة، مصر .
د- بلال موزاي ، جامعة سطيف 02.	د- رضا الفلاح، جامعة أغادير ، المغرب .
د- مشاور صايفي، جامعة أدرار ، الجزائر .	د- رفيق كشوط، جامعة جيجل، الجزائر .
دصلاح سمير البنداري، جامعة بور سعيد ، مصر	د-هاشم عبد الرحمان محمود تكروري، المغرب
د- بن الشيخ حكيم، جامعة المدية .الجزائر.	د –شوادرةرضا ، جامعة سطيف2 – الجزائر
د- مخانشة أمينة، جامعة سطيف2 ، الجزائر	د-نزار عبد الله عثمان، جامعة القضارف، السودان
حموم فريدة ، جامعة جيجل / الجزائر	مسيح الدين تاسعديت، م ع س/الجزائر
د- عادل بن عمر ، جامعة سطيف2، الجزائر .	د- صالحي نصيرة جامعة خنشلة –الجزائر .

قواعـــد النشـــر:

- أن يكون البحث أصيلا معد خصيصا للمجلة، و أن لا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- أن لا يكون البحث قد نشر جزئيـا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد،

إلى البريدالالكتروني: strategy@democraticac.de

- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاثالمرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث و يحول بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلمللباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدةتحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم ، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي (ISSN 2626-093X).

- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة ، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول ا لنشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلقبالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كماهو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاثالمنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث:

–الملخص التنفيدي باللغة العربية الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص- بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، أهداف الد ا رسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الد ا رسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم الم ا رجع التي استند إليها الباحث، إضافة- إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية)في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديموقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمراجع .

- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيبها هجائيا في القائمة حسب
- اسم المؤلف وفقا للاتي:
- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية:إسم الباحث(الباحثين)عنوان البحث و اسم الدورية، رقم المجلد، رقم- العدد،أرقام الصفحات، سنة النشر.
- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف(المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر. -
- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتو ا ره :يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة-
- ماجستير أو أطروحة دكتو ا ره بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.
- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية :يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام- الصفحات، سنة النشر.

- يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقدي ا رتها، وبصورة استثنائية،
- بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.
- يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:
- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSimplified Arabic
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و 14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- –حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.
- –نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس.

فهـــرس المحتويـــات :

المقاربات النظرية للأمن

	الباحث (ين)	عنوان الدراسة	الصفحة
01	د/ جويدة حمزاوي	المقاربات النظرية للأمن: "من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني" Theoretical approaches to security: From national to human security	25-08
02	أفرج حسن محمد الأطرش عطية احمد عطية السويح	تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا من منظور الواقع والقانون Research Title: Determining the fields of Libyan-Turkish maritime competence between reality and law	43-26
03	د/ رضا شوادرة	لهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط Illegal migration in the Sahel and its implications for security in the Mediterranean	60-40
04	قريصات الزهرة عثماني حبيب	ضرورة بناء نموذج تعليمي للتربية الجنسية في المؤسسات التعليمية **Subject** :The Necessity To Build an Educational Model for Sex Education in Educational Institutions	75-61
05	د/ موزاي بلال د/ لبيد عماد	عنوان المقال:الجيش البريتوري و الإنتقال السلطوي في الأنظمة الهجينة. Pretorian army and authoritarian transition in hybrid systems	87-76
06	د/ حمزة خليل الخدام	العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة عام (2008 ON PSYCHOLOGICAL OPERATIONS IN THE WAR ISRAELI GAZA IN 2008	116-88

"من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"

Theoretical approaches to security: From national to human security

د. جويدة حمزاوي

ملخص:

الأمن كمصطلح وكمفهوم قديم قدم الأفكار السياسية، عرف جملة من التطورات في دلالته باختلاف الأزمنة والعصور، أمّا الدراسات الأمنية فلم تظهر كحقل مستقل ضمن أدبيات العلاقات الدولية إلا في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين، فهي نِتاجٌ لمجموعة من التطورات التي حصلت على مستوى الدراسات الاستراتيجية -التي كانت مرادفةً لها في البداية-، والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

إنّ النقاش حول تعريف مفهوم الأمن ظهر مع ثمانينيات القرن العشرين، ثم ازداد في التسعينيات منه، وأخذ شكله في إطار مراجعة إشكالية الدراسات الاستراتيجية التي تحصر مفهوم الأمن في الجانب العسكري، ومع نهاية الحرب الباردة تسارع وتيرة العولمة وظهور موجة تهديدات جديدة، ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وقطاعاته، وإعادة النظر في موضوعه المرجعي.

من هنا، يحاول هذا المقال التأصيل نظريا لمفهوم الأمن عن طريق عرض أهم ما حصل من مراجعات نظرية لهذا المفهوم والنقاشات بين نظريات العلاقات الدولية (الوضعية وما بعد الوضعية) حوله، التي ساهمت على تعدّدها واختلافها في تطوير البحث في مجال الدراسات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الدراسات الأمنية؛ المقاربات الوضعية؛ المقاربات ما بعد الوضعية.

Abstract:

Security as a term and a concept as old as political ideas, defined a number of developments in its significance in different times and ages. While security studies did not appear as an independent field in the literature of international relations only in the last two decades of the twentieth century, As a result of a range of developments at the level of strategic studies - which was initially synonymous with it -, it began with the end of the First World War.

The discussion on defining the concept of security emerged in the 1980s and then increased in the 1990s. It took shape in the context of reviewing the problem of strategic studies that limited the concept of security on the military side. At the end of the Cold War, The acceleration of globalization and

a new wave of threats, the need to expand the concept of security and its sectors, and to reconsider in its referent objects, has emerged.

So, this article is an etymological research attempt that investigate theoretically the most important theoretical review about concept of security and debates between theories of international relations (positivism and post-positivism) on this concept, which contributed to multiplicity and difference in the development of research in the field of security studies.

Keywords: Security; Security studies; Positivism approaches; Post- positivism approaches

مقدمة:

بعد الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وبالموازاة مع التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية حصلت مراجعات مهمة لمفهوم الأمن، أول ما طُرح للنقاش هو الوحدة المرجعية للأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهها، فبعدما اختفى العدو الواضح كما في فترة الحرب الباردة، وظهور موجة تهديدات متعددة (اقتصادية، ثقافية، بيئية...) وعابرة للحدود والقارات، لا يقتصر تهديدها على الدولة فقط بل يتعداها إلى مرجعيات أخرى (أفراد، مجتمعات، إنسانية...)، وأثبت المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن عدم جدواه، وعجز فرضياته عن مواكبة هذه الظروف.

فالتهديدات الأمنية الجديدة لا تقتصر على الفهم التقليدي لها بل تعدته لتشمل الفقر وانعدام العدالة الإقتصادية، الأمراض، انتهاكات حقوق الإنسان، تلوث البيئة والكوارث الطبيعية، لترتبط جميعها بمفهوم أمن الإنسان كنقطة تحول في الدراسات الأمنية من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن الأفراد.

كما أنّ عدم ثبات إدراك التهديد غالبا وسرعة تغيره بين الموضوعي والذاتي حال دون تحقيق اتفاق حول ما يشكل تهديدا من عدمه، ما أبرز دور القيم والأفكار المشكلة للعقائد الأمنية للدول في تكييف سلوكاتها وسياساتها الأمنية، من هنا كانت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن والبحث عن مقاربة تكون أكثر نضجا وتكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة.

المحور الأول: تعريف الأمن والدراسات الأمنية:

1- تعريفات الأمن والأمن القومي/الوطني:

يتميز الأمن -مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية- بغموضه، وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه، وحسب باري بوزان (Barry Buzan) – فسمته الأساسية أنه "خلافي أو مُتنازع حوله Contestable"[i]، وإن كان عادة مايتم التمييز بين مصطلحي الدفاع ذو المعنى العسكري، والأمن الذي يتعلق بالأحرى بالحياة الداخلية للدول، فإنّ ذلك لا يكفي لفهم دلالة هذا المفهوم في العلاقات الدولية. يعدّ تعريف باري بوزان للأمن من أكثر التعريفات تداولا في الأدبيات الأمنية: "بأنه تواصل التحرر من التهديد "The Pursuit of freedom from Threat"[ii]، بناءً على هذا التعريف يحدث إجماع نسبي حول تعريف الأمن على أنه "حالة يغيب فيها الخطر والتهديد.

مع نهاية القرن الثامن عشر، أُسْنِدَ الأمن للدولة كمؤسسة إنسانية تستلزم استعمال الوسائل العسكرية والدبلوماسية، وساهمت الثورة الفرنسية (1789-1799) في التأكيد على أنّ أمن الأفراد/المواطنين متضمن ومحتوى في الأمن القومي/الوطني، وأصبح الأمن شرطا للدولة بمقتضى التقاليد الليبرالية، حيث لا يمكن للأفراد أن يكونوا آمنين إلا إذا كانت الدولة آمنة [iii]، أي أصبح الأمن مرتبطا بالدولة كأداة حماية ومرجعية أمنية في الوقت ذاته، وهو نفس الطرح الذي قدّمته نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو (Jean- Jacques Rousseau) التي أكدت تبعية الأمن للدولة.

الانتقال من فكرة الدفاع إلى فكرة الأمن القومي كان في الولايات المتحدة الأمريكية مع تأسيس الهيئة المركزية للاستخبارات (CIA)[iv] ووكالة الأمن القومي (NSA)[v] سنة 1947، كنتيجة للاهتمام المتزايد بإعادة تنظيم الهيئات والمصالح ذات الكفاءة في مجال الأمن والدفاع الوطنيين وكذا الوظائف المرتبطة بمؤسسة الدولة وبقطاع الدفاع، حيث أصبح تعبير الأمن القومي متداولا في الخطابات السياسية، متضمنا في الوقت ذاته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي[vi].

عُرف مفهوم الأمن القومي لأول مرة سنة 1952 من طرف أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) في مقال له بعنوان "الأمن القومي كرمز غامض National Security as an ambiguous symbol"، رأى فيه أنه "بمعنى موضوعي، الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما بمعنى ذاتي، فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم"[vii]. وبالنسبة لهانس مورغانتو (Hans Morgenthau) الأمن القومي "هو ما يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته"[viii]. ويرى كل من فرانك تراجي (Frank Trager) وفرانك سيموني (Frank Simonie) أنّ "الأمن القومي هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو إتاحة الظروف الوطنية والدولية المناسبة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين" [ix]. أما باري بوزان فيرى أنه "بالنسبة للأمن، النقاش يدور حول كيفية التخلص أو التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي، يشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي"[x].

وعلى العموم، يبقى تعريف أرنولد وولفرز أكثر التعاريف عملية/إجرائية لأنه الأرضية التي اعتمدت عليها دراسات أخرى وَسَّعَت مجال البحث في الأمن في اتجاهين لفهم مسائل أخرى غير عسكرية، وفواعل أخرى غير دولتية. كما أنه يفتح المجال لتساؤلات عديدة منها: ما هو موضوع الأمن (أي الوحدة المرجعية له) الذي ينبغي أن يحمي قيمه المركزية؟ هل هو الدولة؟ أو الفرد؟ أو الانسانية؟ ما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تحمي نفسها منها بنجاح إذا أرادت أن تضمن أمنها؟ هل هي تهديدات عسكرية؟ اقتصادية؟ بيئية؟ هويتية؟، هل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أو ذاتيا؟ وعبر أي عملية سياسية وعبر أي خطاب يصبح تهديدٌ ما رهانا أمنيا؟، ما هي القيم التي تجب حمايتها؟ بقاء الدولة؟ الرفاهية الاقتصادية؟ الهوية الثقافية؟ الحريات الأساسية؟ [xi]... الإجابات عن هذه الأسئلة مختلفة باختلاف الإطار النظري المتبنّى.

2- نشأة الدراسات الأمنية: "من الاستراتيجي إلى الأمني":

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الدراسات الأمنية في الصعود كمرادف للدراسات الاستراتيجية ومكتسبةً شرعيتها من فضائع الحرب والكوارث التي خلفتها سيما أثرها السلبي الوخيم على المدنيين، ما أفضى إلى تطوير الدراسات الأمنية التي تركزت في بداياتها أساسا على عواقب استعمال الأسلحة بما فيها النووية، ونتج عن هذه النقاشات مجموعة دراسات حول الرّدع، مخاطر التصعيد العسكري، مراقبة ونزع التسلح...، وتم تطوير مفهوم "الأمن الجماعي" [xii]، لكن هذه الدراسات كان توجهها عسكريا بحتا. من أشهر مفكري هذه المرحلة هرز، رايت (Wright)، وولفرز وآخرون.

خلال الحرب الباردة، سيطر التفكير الأمني الواقعي أساسا على الدراسات الأمنية الذي قام على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد مثّلت مفاهيم "الردع"، "الضربة الأولى" و"التدمير المتبادل الأكيد" جزءا من معجم الواقعيين الأمني[xiii]. بالنتيجة، طوّر الباحثون دراسات ترتكز على تقنيات استنباطية تسعى إلى توقع ما سيقرره الطرف الآخر، مثل نظريات المباريات والردع...، والتي ارتكزت على توازن القوى (مرادف لتوازن الردع) [xiv] كأداة لتحقيق الأمن.

دخلت الدراسات الأمنية في مرحلة تراجع منذ منتصف سنوات الستينيات من القرن العشرين، في ظل عجز نظرية الردع عن تفسير والتنبؤ بهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام؛ والتحقق من أنّ التوازن الاستراتيجي النووي لا يملك تأثيرا فعالا في إدارة الأزمات، وبالتالي خطأ فرضية أنّ اللجوء إلى السلاح النووي حل فعّال لتحقيق الأمن.

منذ منتصف سنوات السبعينيات، عرفت الدراسات الأمنية مرحلة انبعاث وصعود جديد ارتبط خاصة بانتهاء حرب فيتنام وظهور بعض المؤسسات العلمية المتخصصة في دراسة الأمن مثل "مؤسسة فورد" (Foundation Ford)،

وكذا إصدار مجلة "الأمن الدولي" (National Security). وتعزز هذا الصعود مطلع الثمانينيات أين حدثت مُراجعات للمسلمات والمقاربات المسيطرة في نظريات العلاقات الدولية آنذاك[xv].

ومع نهاية الحرب الباردة وبظهور كتابات ومقاربات ما بعد الوضعية المُراجِعة للمقاربات التقليدية، وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية وتمركزها الدولتي نحو معالجة أكثر شمولية لمفهوم الأمن، واتجاه بعض مفكري نظرية النظم مثلا إلى دراسة الترتيبات الإقليمية الأمنية الناشئة في آسيا وأوروبا[xvi]، كما ظهرت وجهة نظر أكثر راديكالية تدعو إلى أنّ الأمن يجب أن يُنظر إليه بطريقة شاملة تضم الإنسانية جمعاء ولا تقتصر على الدول فقط، وتركز على مصادر التهديد المختلفة وليس فقط على التهديدات العسكرية ضد الدول[xvii].

المحور الثاني: الأمن ضمن المقاربات الوضعية (الواقعية): "الدولة كمرجعية؛ الفوضى كنظام والمعضلة الأمنية كنتيجة"

تعتبر المقاربة الواقعية للأمن كأبرز نموذج عن المقاربات الوضعية والأكثر سيطرةً وتأثيرًا في فترة الحرب الباردة، حيث تركّز على الدولة ذات السيادة كوحدة مرجعية للنظام الدولي، ويعني الأمن وفقها قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها، وسيادتها، في مواجهة أي تهديد خارجي، وضمان استقلالها السياسي، ضمن نظام دولي يتميز بالفوضى وبغياب حكومة مركزية[xviii]، بالاعتماد على القوة، وبشكل أساسي القوة العسكرية[xix].

إذ يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أنّ مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يُفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية[xx].

ينطلق التصور الواقعي من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي ظل هذه الفوضى يُقرّ كينيث والتز (Kenneth Waltz) بأنّ الأمن هو الهدف الأول والأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء الدول واستمراريتها مضمونا [xxi]، عندها ستبحث عن تحقيق أهداف أخرى مثل: الاستقرار، الهدوء، الربح والقوة[xxii].

في هذه الحالة يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها، وتتحول العلاقة بينها إلى مباراة صفرية "Zero Sum Game"[xxiii] فيها مهزوم ومنتصر (من مُنطلق عندما تكسب دولة هناك دولة أخرى قد خسرت، وعندما تصبح دولة أقوى هناك أخرى قد أصبحت أضعف). وتفرض هذه البنية

الفوضوية المنافسة ومنطق الاعتماد على الذات " Self-help/ Chacun pour soi"، بذلك فإن الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها[xxiv].

ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة وتسوده عدم الثقة بين الدول ويحكمه مبدأ "كل لنفسه"، فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن والتهديد من الطرف الآخر، ما ينتج عنه معضلة أمنية" Security dilemma"[xxv]، والتي تحدث عنها جون هرز (John Herz) في خمسينيات القرن العشرين[xxvi]، بقوله: "إنها مفهوم بنيوي، تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أنّ كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[xxvii]، أي أن تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة لاأمن الدولة (ب)، وذلك نتيجة تسلح الأولى (أ) وسباقها نحو التسلح، ما يؤدي إلى ضعف الثانية (ب) وانكشافها أمنيا لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة، فتسعى هي الأخرى (ب) بدورها إلى تحسين قدراتها الدفاعية وزيادة الإنفاق العسكري، لذلك الدولة (أ) تتأكد من صحة تخوفاتها التي دفعتها في البداية لمضاعفة التسلح، فتقوم بدورها بزيادة قدراتها العسكرية، لتخفيض لاأمنها، ما يستفز الدولة (ب) ويقودها إلى فعل مضاد، مما يُولّد دوّامة من الفعل وردّ الفعل، وازدياد مخاوف الطرفين نتيجة للشك، الريبة، وعدم القدرة على التأكد من النوايا الحقيقية وقدرات كل دولة. وهو ما أسماه هربرت باترفيلد (Herbert Butterfield) "بالخوف الهوبزي"[xxviii]، ثم إن الشعور بانعدام الأمن يثير دورة اللاّاستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام الحرب[xxix].

إنّ الواقعيين باعتمادهم على مُسلّمة الفوضى أهملوا المستويات الأخرى للأمن وحصروها في مستوى واحد هو المستوى العالمي الذي يُظهرونه على أنه حالة "حرب الكل ضد الكل"، أو ما يُعرف "بالفوضى الهوبزية"[xxx]. وبهذا فقد لقي الطرح الواقعي للأمن اعتراضا من طرف العديد من دارسي الأمن، فحاجة الدولة للأمن أصبحت تتطلّب التصدي لكل مصادر الاضطراب واللااستقرار في النظام الدولي، ما دفع بالمنظّرين الواقعيين نفسهم إلى مراجعة الأمن وإعادة النظر في مفهومه التقليدي، ومن أبرزهم باري بوزان.

ثالثا: إسهامات مدرسة كوبنهاجن: "المفهوم الموسع للأمن: أكثر من عسكري، أكثر من دولتي"

تعتبر مدرسة كوبنهاجن لدراسات السلام "Copenhagen Peace Research Institute"[xxxi] ورائدها المفكر البريطاني باري بوزان من أول المساهمين في توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مستمدةً أفكارها وأصولها التنظيرية من كتاب بوزان "الناس، الدول والخوف" "People States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era"[xxxiii] الصادر عام 1991.

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاجن للأمن على اعتباره قبل كل شيء مسعاً، وأنّ الفاعلين ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبنّي مسار الأمننة "Securitization Process"، وهو مسار ترتكز أُسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء [xxxiv]. بمعنى آخر يُقصد بها (الأمننة):"السياق الخطابي الذي من خلاله يُبنى الإدراك التذاتاني داخل الجماعة السياسية لحماية قيم موضوع مرجعي من تهديد موجود عبر الدعوة لاتّخاذ التدابير الاستثنائية للتعامل مع هذا التهديد"[xxxv].

وفي اعتقاد ويفر فإن مسألة اجتماعية تصبح رهانا/مشكلة أمنية بفضل قوة صيغة ومضمون خطاب سياسي اجتماعي للنخبة، يبرّر شرعية استخدام وسائل قد تكون في حقيقة الأمر تسلطية [xxxvi]، ويقول أنه بإمكان القائمين على النظام توظيف مشكلة الأمن لأغراض معينة، حيث يتم جعل مسألة ما مشكلة أمنية لمّا تعتبرها النخب كذلك [xxxvii]، فيصبح التذرّع بمشكلة الأمن لخدمة مصالح شخصية وسياسية معينة، كما تمثل المعالجة الأمنية تجاوزا للخطوات الديمقراطية في صنع القرار وشفافيته[xxxviii].

لقد حاول بوزان إبراز دور خطاب الأمننة وتوظيفه لفهم الانعكاسات المؤسساتية لأي تحوّل في السياسات العامة الوطنية لصالح إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة، نتج عنه ظهور ما اصطلح عليه "بالمعضلة الأمنية المجتمعية"، وهو ما يؤدي على المدى الطويل إلى آثار عكسية، إذ أنّ عدم ممارسة رقابة مجتمعية على أغلب القضايا المسيسة بذريعة أمننتها، يساهم في تبنّي خيارات لا تحظى بالدعم والترحيب لدى المجتمع، ما يؤثر في استقراره في النهاية. وبذلك، فإن الأمننة التي تمّ تسويقها كآلية لحماية المجتمع سيكون لها آثار عكسية في حالة المبالغة في استثمار خطاب الأمننة في غير محله. وهنا اقترح بوزان نزع الطابع الأمني عن القضايا "اللاّأمننة" "Desecuritization"[xxxix] كحل مقترح للمشكل السابق، يكون فيه المجتمع المدني من بين فاعلي السياسة العامة، وكفاعل محايد مبدئيا الأكثر قدرة على ممارسة تعبئة شبكية، لإعادة جلّ القضايا المُسيّسة لحيّز السياسة العادية خاصية الخطر والاستعجال.

ولتجاوز النظرة الضيقة في الأنطولوجيا المادية لمفهوم الأمن التقليدي اقترح بوزان تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة تتضمن تصورا تعدّديا/ قطاعيا [xl]، ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة والفرد[xli].

في هذا الصدد، ميز بوزان ضمن مؤلفه الموسوم بـ: "الشعب، الدول والخوف" بين خمسة قطاعات أساسية للأمن تتفاعل مع بعضها البعض، كلّ منها تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي تُرتّب بها الأولويات، فهي مُحبكة لتعمل سويا في شبكة قوية من الترابط. هذه القطاعات هي: القطاع العسكري ويتضمن قدرات التسلح الهجومي والدفاعي، ومدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر؛ القطاع السياسي ويعني الاستقرار

التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، بالإضافة إلى ثلاثة قطاعات أخرى هي: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، يعتبرها بوزان الأعقد من حيث التعريف"[xlii].

يُصنف الأمن المجتمعي "Societal Security" كأهم قطاع يركّز عليه بوزان ضمن المفهوم الموسع للأمن، وينبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية أخرى للأمن إلى جانب الدولة. إذ يعرّفه بأنه: "استمرار -في ظل شروط مقبولة للتطور- أنماط تقليدية للّغة والثقافة وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية" [xliii]، أي استطاعة المجتمع البقاء على مقوّماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك، الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليدية [xliv]. وعرّفه ويفر بأنه: "قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية"[xlv].

من الإسهامات الأصيلة الأخرى لمدرسة كوبنهاجن مفهومي "الأمن الإقليمي" و"مركب الأمن الإقليمي"، حيث تعود فكرة مركب الأمن الإقليمي " Regional Security Complex" لباري بوزان، قام بتطويرها فيما بعد مع أول ويفر في كتابهما "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي" "Region and Power Structure of International Security"، إلى "نظرية الأمن الإقليمي" سنة 2003، وتبنّتها مدرسة كوبنهاجن لتصبح جزءًا من مقاربتها النظرية الجماعية للأمن[xlvi].

طوّر بوزان مفهوم "مركب الأمن" [xlvii] "Security Complex" انطلاقا من أفكار كارل دويتش حول "الجماعات الأمنية"، ويُعرّفه بأنه: "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطةً إلى درجة أنّ مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تُحلّل عقلانيًا أو تُحلّ بطريقةٍ منفصلة "[xlviii]. بصيغة أخرى "تحقّق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة ما، حيث يصبح أمن كل دولةٍ غير قابلٍ للانفصال عن أمن بقية الدول الأخرى التي تدخل ضمن إطار الإقليم"[xlix].

واعتمد بوزان مفهوم مركب الأمن لتحليل مسألة الأمن الإقليمي، ويوضّح بأنّ أول خاصية للإقليمية أنها ذات بناء اجتماعي، بدعوى أنّ البناء الإقليمي ينشأ عن إدراكٍ مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر، وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة، لذا يعتبر بوزان أنّ التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة [l]، بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين مجموعة الدول، هو ما يجعل همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا فيما بينها، مما يؤدي إلى عدم إمكانية النظر إلى أمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى، وهو ما يقود إلى الإقليمية الواعية [li]. وبالتالي تؤدي الأقلمة إلى تسهيل مسار الأمننة، توحيد الانشغالات الأمنية وانسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة، وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألةً متبادلة.

وعلى هذا الأساس فإنّ إقليمية الأمن حسبه هي ميزةٌ جوهريةٌ تستند إلى الاعتقاد بأنّ الأمن ذو طبيعةٍ علائقية، إذ لا يمكن فهم وإدراك السياسة الأمنية لأي دولة بمعزل عن السياق الإقليمي والإطار الجيوسياسي الذي تتواجد

ضمنه[lii]، أو دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة [liii]. وفي هذا الإطار يُقرّ بوزان وويفر بأنّ مركب الأمن الإقليمي ليس منظوراً يمكن تطبيقه على أي مجموعةٍ من الدول أو الوحدات، بل يختص بتلك التي تمتلك درجةً كافيةً من التوافق الأمني لتحقيق استقرارها ما يميزها عن بقية الأقاليم الأمنية الأخرى المحيطة بها[liv].

كما يشتمل مركب الأمن -بالإضافة للمصالح المشتركة- على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، حيث يبقى العامل الأهم في تحديد وجود مركب أمن شعورٌ جماعيٌ بمستوىً عالٍ من التهديد/الخوف بشكلٍ متبادل لدولتين أو أكثر[lv]، ليصبح هذا المقترب كإطار لمناقشة القضايا العالقة في أي منطقة[lvi]، وللتعبير عن حالة الدول المتضرّرة باستمرار من مظاهر أمنية سلبية أو إيجابية تصدر عن مناطق جغرافية متميزة[lvii].

لقد شكلت إسهامات مدرسة كوبنهاجن حول مفهوم الأمننة قاعدة فكرية لدراسات لاحقة تبنت هي الأخرى فكرة بناء التهديد والطابع التذاتاني للأمن، هذه الدراسات هي بالأساس الدراسات النقدية التي تصنف كتيار ثالث في الدراسات الأمنية، نظرا للإضافات والاختلافات التي ميزت مقاربتها للأمن مقارنة بالمقاربات السابقة.

رابعا: المقاربة النقدية (ما بعد الوضعية) للأمن: تقويض المرجعية الدولتية ... نحو "أمن إنساني"

تضمّ الدراسات النقدية في تسعينيّات القرن العشرين اتجاهين مركزيّين هما مقاربة كل من كيث كروز (Keith Krause)، ومايكل ويليامز (Michael Williams) التي تنتقد الدراسات المتعلّقة باختزال الأمن في الجانب العسكري، وتقرّ بضرورة إقحام الفرد، الجماعة، والهوية، وتشجيع الفكر التعددي والمقاربات المتنوعة [lviii]؛ بالإضافة إلى مقاربة كين بوث (Ken Booth)، وريتشارد واين جونز (Richard Wyn Jones)، التي تقوم على أعمال هابرماس وآخرين، وتركّز على تحرير الإنسان ومفهوم "الانعتاق" " Emancipation". وحسب كروز فإنّ الدراسات النقدية الأمنية تشترك في ثلاث نقاط هي: كيفية بناء التهديدات، بناء الوحدات المرجعية للأمن، وإمكانية تحول المعضلة الأمنية[lix].

بالنسبة للنقديين النظام الدولي مبني اجتماعيًا وليس مادياً، وبنية هذا النظام هي التي تُحدّد سلوكيات الدول إمّا تعاوناً أو تنافساً، ويتبع هذا السلوك بدوره الطريقة التي تفكر بها الدول، أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل. وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار، القانون، المؤسسات والمعرفة، كلها تفيد في تشكيل النظام الدولي ومساراته التفاعلية. وقد قدّم ألكسندر وانت (Alexander Wendt) مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو "الجماعة الأمنية" كبديل مُؤسّسي لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطّمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن تُوجّه الدول نحو تشكيل "جماعة أمنية" تتمتّع بقدر أكبر من السلام [lx]، وعليه حسب إيمانويل كانط (Emmanuel Kant)

ظهور جماعة سياسية وأخلاقية عالمية تعلو فوق أنانية الدول الوطنية ذات السيادة قادرٌ على ضمان الأمن كانعتاق وكفيل بالقضاء على المعضلة الأمنية.

على عكس الواقعيين الذين يعتبرون الأمن واقعًا موضوعياً، يرى النقديون أنه بناء اجتماعي عبر عملية لغوية خطابية، وهي مسألة مُلازمة للخطاب حول التهديدات، كما يؤكّدون على ضرورة توسيع مفهوم الأمن نحو مجالات غير عسكرية، وحسب كين بوث فالسباق نحو التسلح الذي يتولّد عن المعضلة الأمنية بين الدول –عدا تشكيله لعبء على اقتصادياتها وزيادة قدراتها العسكرية التّدميريّة-لم يرفع من مستوى الأمن، لأنّ التهديدات الجديدة للأمم والشعوب لم تعد لها علاقة بالقوات المسلحة للدول المجاورة، بل من الرّكود الاقتصادي، المواجهات الإثنية، تلوث البيئة، الإرهاب، الجريمة والأمراض...إلخ[lxi]، وبالنتيجة فإنّ الأمن أصبح متعدّد الأوجه وأكثر تعقيدا[lxii]. والأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أيّ من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل الكوارث الطبيعية والفقر، لأنّ النقاش الأمني القائم وبالأخص في إطار الواقعية وفكرها الدولتي–التمركز، لا يُمكّنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول.

استنادًا إلى مقولة بوث: "الظروف تتغيّر، ومواضيع الانعتاق تتغير أيضا"[lxiii]، عمد النقديّون إلى توسيع الوحدات المرجعية للأمن على خلاف السياسات الواقعية القائمة على المرجعية الدّولتية، باقتراحهم لوحدات جديدة هي الأفراد والشعوب[lxiv]، وذهبوا إلى حدّ اعتبار الإنسان/الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن[lxv]، حيث أنّ العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل "Global World Security"، والأمن الإنساني "Human Security"[lxvi]، وهما المفهومان الأساسيان اللّذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية.

أمّا مفهوم "الأمن العالمي" فهو يشمل التّصدّي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي. ومن الضروري أمننة كل عنصر من شأنه توفير الانعتاق والتحرر للفرد[lxvii]. ويدعو كين بوث الدراسات الأمنية السابقة لتجديد لغتها التنظيرية، فربط مفهوم الأمن بالمصلحة الوطنية خدم السلطة على حساب طبقات أخرى وأناط للأفراد عبء حماية المصلحة الوطنية لصالح السلطة[lxviii]، وفي هذا الصدّد يقول: "إنّ طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النّقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكّننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أنّ هناك التزاما بـ"الانعتاق" (مقابل ترك موازين القوة كما هي)". وفي هذا الاتجاه، فإنّ بوث يرى أنّ الأمن يعني الانعتاق[lxix]، والذي يعني حسبه "تحرير الشعوب من القيود التي تُعيق مسعاها للمضي قدماً في اتّجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد، الجور السياسي، نقص التعليم وغيرها كثير"[lxx]. كما عرّفه ماكس هوركهايمر على أنه: "حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد أين تتواجد حقيقةً رعيةٌ أكثر اتّساعاً من الفرد، إنها الإنسانية الواعية بذاتها"[lxxi].

والمفهوم الثاني هو "الأمن الإنساني"[lxxii] الذي يُعتبر في إطاره أنّ الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الانتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى الفردي للأمن، وذلك باعتبار أنّ الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة. فالنظرية النقدية الاجتماعية أحدثت نقلة فيما يخص السّؤال من: الأمن لماذا؟ إلى: الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه؟ وتعتقد أنّ الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلة، أمّا الفرد فهو الهدف والغاية[lxxiii]، فيصبح الأمن الإنساني كنجدة للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة الإقصاء المضطهدة، وحسب هذا التصور الراديكالي فإنّ الدولة-الأمة تجاوزها الزمن، بل أصبحت تمثل عائقا أمام تحرّر وانعتاق البشر. وأكثر من ذلك أنّ الدولة تكون أحيانا مصدر تهديد ولا أمن أفرادها وعائقا أمام انعتاقهم عند دخولها في حروب، حين تفشل في مواجهة الجريمة، وعند عجزها عن تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي...إلخ.

لقد انتقد النّقديون أيضا تصوّر مُنظّري مدرسة كوبنهاغن للأمن المجتمعي المُستند إلى الأمن الهويّاتي، لما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة على المهاجرين، تشمل ممارسات العنف ضدهم وإضفاء الطابع الشّرعي على هذه الممارسات تحت غطاء الأمننة، ويقدّمون فكرة الأمن البشري /الإنساني كبديل، وهو المفهوم الذي ساعد تقرير التنمية البشرية لعام 1994[lxxiv] الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على تدعيمه[lxxv] وإدخاله بقوة في الدراسات الأمنية الموسّعة. وحسب النقديّين فبدل استعمال العنف أو انتهاج سياسات إقصائية، يجب تصحيح الاختلالات القائمة في مظاهر اللاّتوازن على مختلف المستويات البيئية، الديمغرافية والاقتصادية لضمان أمن وسعادة المجموعات. لقد أكّد هذا التقرير على حدوث نقلة نوعيّة في مفهوم الأمن من الأمن النووي إلى الأمن الانساني الذي شمل في نفس الوقت الأمن السياسي (ضمان الحقوق المدنية والحريات العامة)، الأمن الاقتصادي (غياب الفقر)، الأمن البيئي (الوقاية من التدهور البيئي)، الأمن الصحي (الاستفادة من الرعاية الصحية)، الأمن الشخصي (الحماية من العنف، التعذيب، الجرائم ...إلخ)، والأمن المجموعاتي (الحفاظ على بقاء الثقافات التقليدية للمجموعات الإثنية). إنّ الأمن لا يمكن أن يكون سوى بضمان حقوق الإنسان وتحقيق التنمية في جميع مجالاتها، فالشعور باللاّأمن أصبح مرتبطا بهموم الحياة اليومية أكثر من مخاطر الأحداث العالمية.

لقد بُني التقرير السابق على مفهوم "التحرّر من الحاجة، والتحرّر من الخوف"[lxxvi]، فمفهوم الأمن الإنساني يرتكز على فكرة الأمن المُستدام الذي يعطي الأولوية لإشباع الحاجات الأولية للأفراد وأولوية أمنهم على الدفاع عن مصالح الدولة، إنه انتقال من التأكيد على الأمن القومي إلى التركيز أكثر على أمن الأفراد، من الأمن عبر التسلح إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية، ومن الوحدة الترابية إلى الغذاء، الشغل وأمن البيئة. إنّ ربط حقوق الإنسان بالأمن الإنساني أدّى إلى ظهور مفهوم "التدخل الإنساني" الذي يعطي حق التدخّل في شؤون الدول الداخلية، ويمكن أن يأخذ هذا التدخل شكل هجوم عسكري[lxxvii]، ويُترجم كإرادة دولية ترتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق نستنتج ما يلي:

1. رغم التطورات التي حصلت في حقل الدراسات الأمنية لم يتضّح بعد تعريف الأمن والأمن القومي. ومع ذلك فإنّ تعريف وولفرز الذي نال قبولا واسعا لدى دارسي الأمن أتاح التساؤل حول موضوع الأمن، ووحدته المرجعية المعنية بحماية نفسها من التهديد، وعن نوع هذا الأخير، مما قاد إلى توسيع مجال الدراسات الأمنية بدءا بمدرسة كوبنهاجن بالإقرار بوجود تهديدات جديدة لينة غير عسكرية (بيئية، ثقافية، عرقية، لغوية... إلخ)، وبالإقرار كذلك بتنامي دور الفواعل غير الدولتية في حركيات اللاأمن، وهو ما أدى إلى توسيع الوحدات المرجعية للأمن لتشمل فواعل غير الدولة كالنظام الدولي، المجتمعات والإنسان الذي أصبح المرجعية الأساسية للمقاربات النقدية والإنسانية للأمن.

2. إنّ تعريف الأمن لا يخلو من الذاتية رغم محاولات إضفاء طابع الموضوعية عليه، وخضوع الأمن لقاعدة الذاتية يعيدنا إلى الطروحات الواقعية، فاختلاف إدراكات الدول لأمنها يؤدي إلى اختلافها في تعريف أمنها، وإنّ اعتماد الدول على الذاتية في سعيها نحو تحقيق أمنها يؤدي في كثير من الأحيان إلى حالة لاأمن بالنسبة لدول أخرى. ولتجاوز مشكلة الذاتية التي تميز تعاريف الدول لأمنها، حاول النقديون وضع تعريف يتجاوز الدول ويعتمد على الأفراد كمرجعية، فحاجات الأفراد بالنسبة لهم متشابهة استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وعليه فإنّ أمنهم كذلك متشابه، ما يسهّل من مهمة تعريف الأمن والتهديد. كما اعتبر النقديون أنّ الدول في كثير من الأحيان مسؤولة عن لاأمن أفرادها، وهو ما أثبتته أحداث 11 سبتمبر 2001، فالولايات المتحدة كانت عاجزة عن حماية أمن مواطنيها بسبب سياساتها في الشرق الأوسط، ما بيّن أنّ النظرة الواقعية التقليدية للأمن ما زالت صالحة كذلك، لأن ردود أفعال المواطنين الأمريكيين أكدت أنّ أمن الأفراد مازال تابعا لأمن الدولة، وأنّ الأخيرة هي المسؤولة عن حماية الأفراد وأمنهم، وهو جوهر الطرح الواقعي.

الهوامش:

[i] Dario Batistella, Théories des relations internationales, 02ème éd, Paris, presses des sciences politiques, 2006, p.461.

[ii] Ibid, p.462.

[iii] Barbara Delcourt, Théorie de la sécurité, Bruxelles, institut d'études européennes, 2006, p.53.

[iv] CIA: Central Intelligence Agency.

[v] NSA: National Security Agency

[vi] Thierry Balzacq, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», La revue internationale et stratégique, n°52, Hiver 2003-2004, p.21.

[vii] Arnold Wolfers, Discord and collaboration. essays on international politics, Baltimore, Johns Hopkins university press, 1962, p.150

[viii] Shah Tarzi, «The dilemma of collective security. A theoretical critique», international relations, vol.13, n°06, December 1997, p.46.

[ix] Philip Kronenberg (eds.), & Frank Simonie, «An Introduction to the Study of National Security», in: Franck Trager &Frank Trager National Security and American Society, Lawrence, University Press of Kansas, 1973, p.36.

[x] Thierry Balzacq, op.cit, p.21.

[xi] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005، ص56.

[3] الأمن الجماعي هو عموم السلوكات التعاونية التي تهدف إلى الحفاظ على السلام الدولي وتقويته، وذلك عبر مجموعة من الآليات ذات ركيزة قانونية صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى أو قمع ذلك الاعتداء في حال حدوثه ، عبر توجيه تهديدات ذات مصداقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات مصداقية إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، أي باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها إذا اقتضت الضرورة. أنظر:

Shah Tarzi, op.cit, p.44.

[xiii] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي ، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص78.

[xiv] أنظر: جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص247.

[xv] Jean Barrea, Théories des relations internationales. De l'idéalisme à la grande stratégie, Belgique, Erasme, 2002, p.185.

[xvi] مارتن غريفنتش، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص79.

[xvii] Tara McCormack, Critique, Security and Power. The political limits to emancipatory approaches, New York, Routledge, 2010, p.19.

[xviii] Amélie Blom et Frédéric Charillon, Théories et concepts des relations internationales, Paris, Hachette, 2001, p.13.

[xix] Edward A. Kolodziej, Security and International Relations, New York, Cambridge University Press, 2005, p.129.

[xx] Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la Sécurité : Définitions, Approches et Concepts de la Sécurité Internationale, Paris, Editions Montchrestien, 2002, pp. 90- 91

[xxi] Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979, p. 102.

[xxii] Dario Batistella, "L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales", revue international des politiques comparée, vol.04, n°10, p.465.

[xxiii] Raymond Aron, paix et guerre entre les Nations, Paris, Colman Levy, 8éme édition, coll. "Liberté de l'esprit ", 1984, p.40.

[xxiv] Jean Barrea, op.cit, p.167.

[xxv] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005، ص20 .

[xxvi] Georg Sorensen, "After the Security Dilemma: The Challenges of Insecurity in Weak States and the Dilemma of Liberal Values", sage publication, Vol.38, N°3, September 2007, p.359.

[xxvii] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص418.

[xxviii] Dario Batistella, "L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales", op.cit, pp.465-466.

[xxix] Edward A. Kolodziej, op.cit, p.132.

[xxx] Dario Batistella, Théories des Relations Internationales, op.cit, p.480.

[xxxi] أوّل من أطلق عليها اسم مدرسة كوبنهاجن هو (Bill McSweeney) سنة 1996، في إشارة إلى الإسهامات النظرية لباري بوزان وأول ويفر وآخرين ممن تجمعهم أفكار رئيسية هي: الأمننة، قطاعات الأمن/الوحدات المرجعية، مركبات الأمن الإقليمية Securitization, Security Sectors/Referent objects, Regional Security Complexes.

[xxxii] توسيع مفهوم الأمن إشارة إلى قطاعاته (التوسيع الأفقي)، أما تعميقه فيشير إلى وحداته المرجعية (التوسيع العمودي).

[xxxiii] تجدر الإشارة إلى أنّ أول طبعة من كتاب باري بوزان "الناس، الدول والخوف "People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations" نشرت سنة 1983، أي في مرحلة الحرب الباردة. ونجد بأنّ بوزان من خلال دراساته الأمنية في اتصال ما بين الواقعية الجديدة، المؤسساتية والبنائية، وتعتبر أعماله رابطا بين الدراسات التقليدية للأمن والدراسات النقدية، إذ أبقى على شعرة معاوية مع الدراسات الكلاسيكية عن طريق واقعيته المعدّلة التي أعطته مصداقية لدى الواقعيين، ومفهومه الموسع للأمن شكّل قاعدة لأعمال النقديين. لمعلومات أكثر أنظر:

Dario Batistella, Théories des relations internationales, op.cit, 2003, p.476 et p.481.

[xxxiv] Charles Philippe David, Jean Jaques Roche, op.cit, p.106.

[xxxv] Barry Buzan, Ole Waever, Region and Power: The Structure of International Security, New York, Cambridge University Press, 2003, p.491.

[xxxvi] Barry Buzan, People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd Edition, London, Hemel Hempstead, 1991, pp.115-116.

[xxxvii] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 31.

[xxxviii] Matt Macdonald, "Constructivism", in: Paul Williams (ed), Security Studies: An Introduction, New York, Routledge, 2008, p.71.

[xxxix] اللاّأمننة تعني تحوّل مسألة ما إلى السياسة الطبيعية Normal Politics، بمعنى آخر إخراج مسائل معينة من الأجندة الأمنية واعتبارها من قبيل العمليات السياسية العادية، وفيها يكون التحرك الأمني فاشلا أو منعدما تماما، نظرا لغياب خطاب الفواعل الأمنية بتأكيد التهديد الوجودي، مع رفض الجمهور للإجراءات الاستثنائية العاجلة، لمعلومات أكثر أنظر:

Columba Peoples and Nick Vaughan-Williams, Critical Security Studies: An Introduction, New York, Routledge, 2010, pp.83-85.

[xl] التحليل عبر القطاعات هو منهجية للتحليل كانت أُولى استخداماتها مع نشر كتاب "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية The Logic of Anarchy: Neorealist to Structural Realist، من قبل باري بوزان، شارلز جونز (Charles Jones)، وريتشارد ليتل (Richard Little) سنة 1993.

[xli] Ceyhan Ayse, "Analyser la sécurité, Dillon, Weaver, Williams et les autres", Cultures & Conflits, n° 31-32, Automne-Hiver, 1998, p.42.

[xlii] Barry Buzan, People, States and Fear, op.cit, p.124.

[xliii] Thierry Balzacq, op.cit, p.9.

[xliv] Bjorn Moller, “The Concept of Security: the pros and cons of expansion and contraction”, Paper for joint sessions of the peace thesis commission and the Security and disarmament commission at the 18th General conference of the international peace research association (i.p.r.a), Finland, 5-9 August, 2000, p.17.

xlv Philippe Marchesin, Les nouvelles menaces: Les relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours, Paris, Karthala, 2001, p.32

[xlvi] Barry Buzan, Ole Waever, op.cit, p.40.

[xlvii] R. Craig Nation," Regional Studies in a Global Age", In: J. Boone Bartholomees, Jr, Guide to National Security Policy and Strategy, July 2004, p.54.

[xlviii] Dario Battistella, Théories des Relation Internationales, op.cit, p.461.

See also: Hüseyin Isiksal,"Security, Globalization, and Problems within the Euro-Mediterranean Partnership in the post-cold War Era", Journal of Economics and Social Research, vol.4, n° 2, p.144.

[xlix] Barry Buzan, people, states and Fear: The National Security Problem in International Relations, 1st ed, op.cit, p.106.

[l] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص.21.

[li] نفس المرجع، ص.21.

[lii] Barbara Delcourt, op.cit, p.39.

[liii] Marianna Stone, "Security According to Buzan: A comprehensive Security Analysis", Security Discussion Papers Series1, New York, Columbia University, School of International and Public Affairs, Spring, 2009, p.6.

[liv] Barry Buzan, Ole Waever, Region and Power, op.cit, p.48.

[lv] Bill McSweeney, Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relation, United Kingdom, Cambridge University Press, 2004, p.63.

[lvi] Marianna Stone, op.cit, p.7.

[lvii] David A. lake, Patrick M. Morgan, "The New Regionalism in Security Affairs", in: David A. Lake, Patrick M. Morgan (eds), Regional Order in a New World, Pennsylvania State, University Press, 1997, p.12.

[lviii] Keith Krause, Michael Williams, "From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies", in: Keith Krause and Michael Williams (eds), Critical Security Studies, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997, p.35.

[lix] Keith Krause, "A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies", Cooperation and Conflict, vol.33, n°03, September 1998, p.306.

[lx] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 434-435.

[lxi] Dario Battistella, Théories des relations internationales, op.cit, p.485.

[lxii] Marianna Stone, op.cit, p.2.

[lxiii] Alex Macleod, op.cit, p.07.

[lxiv] Pinar Bilgin, "Critical Theory", in: Paul Williams (ed), op.cit, p.98.

[lxv] Charles Philippe David, Jean Jacques Roche, op.cit, p.106.

[lxvi] Bjorn Moller, op.cit, p.11.

[lxvii] Héléne Viau, "La théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales", Note de Recherche C.E.P.E.S. Université du Québec a Montréal, N°8 Janvier, 1999.

http://www.er.upama/nobel/cepes/note8.htm

[lxviii] Héléne Viau, La (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste, et critique, quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal: Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000, p.13.

[lxix] Pinar Bilgin, "Critical Theory", in: Paul Williams (ed), op.cit, p.100.

[lxx] Ken Both, Theory of World Security, UK, Cambridge University press, 2007, p.112.

See also: Ken Both, "Security and Emancipation", Review of International Studies, vol.17, n°4, p.319.

[lxxi] Héléne Viau, La (Re) conceptualisation de la sécurité, op.cit, p.110.

[lxxii] استوحيت عقيدة الأمن الإنساني من الأعمال الأساسية لمجموعة من المفكرين الذين انتقدوا المقاربة المعتمدة على المرجعية الدولتية والنموذج الو استفالي، وأهمها: 1.الأبحاث التي قدمها جون غالتونغ (John Galtung) سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين المندرجة ضمن ما يعرف بـ"دراسات السلام Peace Studies"، والتي رأى فيها ضرورة تطوير مقاربة موسعة للسلام (وليس حصرية، تقتصر السلام على غياب للعنف المنظم)، قائمة على العدالة الاجتماعية والتعاون لتحييد العنف البنيوي الذي يصدر عن البنى الدولتية ؛ 2.أعمال جون بورتن (Jhon Burton) في سنوات السبعينيات التي عبر فيها عن تشجيعه لنموذج عالمي يأخذ بالاعتبار إشباع الحاجات الفردية ويرفع من الرفاهية والعدالة على المستوى العالمي؛ 3.في المقاربة الليبرالية المطورة من طرف ليستر براون (Lester Brown) وريشارد أولمان (Richard Ullman) في أواخر سنوات السبعينيات، نجد مفهوما للأمن يختلف عن المفهوم الواقعي (المتمحور حول الأمن العسكري) ويركز على التهديدات المؤثرة على الشعوب، أي الاعتماد على الشعوب كموضوع للأمن وليس الدول؛ 4. بعض البنائيين مثل نيكولاس أنوف (Nicholas Onuf) ومارتا فينمور (Martha Finnemore)، هم أيضا بتركيزهم على القيم ساهموا في شرعنة مبدأ التدخل لحماية الانسان كقيمة أولية تفوق مبدأ سيادة الدول؛ 5. بعض المقاربات النقدية – مثل المقاربة المطورة من طرف كان بوث – التي تهدف إلى تجاوز سيادة الدولة من أجل تقوية حركة انعتاق لصالح الأفراد.

[lxxiii] Héléne Viau, "La théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales", op.cit.

[lxxiv] حدّد التقرير أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني هي أنه: شامل وعالمي: باعتباره حق لكل إنسان في كل مكان؛ مكوناته متكاملة: حيث يتوقف كل واحد منها على الآخر، محوره الأساسي الإنسان، ويتعلق بنوعية حياته في كل مكان، ممكن من خلال الوقاية المبكّرة، أسهل من التدخل اللاحق. أنظر:

"Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security", New York, Oxford University Press, United Nation Development Program (UNDP), 1994, pp.22-43.

[lxxv] Gunhild Hoogensen & Svein Vigeland Rottem, "Gender Identity and the Subject of Security", Security Dialogue, vol. 35, n°.2, June 2004, p.157.

[lxxvi] Taylor Owen, "Human Security Conflit, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal for Threshold-bases Definition", Security Dialogue, vol.35, n°3, 2004, p.375.

[lxxvii] Barbara Delcourt, op.cit, p.71.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1 - بيليس، جون، وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

2 - بن عنتر، عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005.

3 - بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005

4 - دورتي، جيمس، و بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحي، وليد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

5 - غريفنثس، مارتن، وأوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص78.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- Aron, Raymond, paix et guerre entre les Nations, Paris, Colman Levy, 8éme édition, coll. "Liberté de l'esprit ", 1984.

2- Ayse, Ceyhan, "Analyser la sécurité, Dillon, Weaver, Williams et les autres", Cultures & Conflits, n° 31-32, Automne-Hiver, 1998.

3- Balzacq, Thierry, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», La revue internationale et stratégique, n°52, Hiver 2003-2004.

4- Barrea, Jean, Théories des relations internationales. De l'idéalisme à la grande stratégie, Belgique, Erasme, 2002.

5- McCormack, Tara, Critique, Security and Power. The political limits to emancipatory approaches, New York, Routledge, 2010.

6- Batistella, Dario, Théories des relations internationales, 02ème éd, Paris, presses des sciences politiques, 2006.

7- Batistella, Dario, "L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales", revue international des politiques comparée, vol.04, n°10.

8- Bilgin, Pinar, "Critical Theory", in: Paul Williams (ed), Security Studies: An Introduction, New York, Routledge, 2008.

9- Blom, Amélie et Charillon, Frédéric, Théories et concepts des relations internationales, Paris, Hachette, 2001.

10- Both, Ken, Theory of World Security, UK, Cambridge University press, 2007.

11- Both, Ken, "Security and Emancipation", Review of International Studies, vol.17, n°4.

12- Buzan, Barry, People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd Edition, London, Hemel Hempstead, 1991.

13- Buzan Barry & Waever, Ole, Region and Power: The Structure of International Security, New York, Cambridge University Press, 2003.

14- "Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security", New York, Oxford University Press, United Nation Development Program (UNDP), 1994.

15- David, Charles Philippe et Roche, Jean-Jacques, Théories de la Sécurité : Définitions, Approches et Concepts de la Sécurité Internationale, Paris, Editions Montchrestien, 2002.

16- Delcourt, Barbara, Théorie de la sécurité, Bruxelles, institut d'études européennes, 2006.

17- Hoogensen, Gunhild & Rottem, Svein Vigeland, "Gender Identity and the Subject of Security", Security Dialogue, vol. 35, n°.2, June 2004.

18- Isiksal, Hüseyin,"Security, Globalization, and Problems within the Euro-Mediterranean Partnership in the post-cold War Era", Journal of Economics and Social Research, vol.4, n° 2.

19- Kolodziej, Edward A., Security and International Relations, New York, Cambridge University Press, 2005.

20- Krause, Keith & Williams, Michael, "From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies", in: Keith Krause and Michael Williams (eds), Critical Security Studies, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997.

21- Krause, Keith, "A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies", Cooperation and Conflict, vol.33, n°03, September 1998.

22- Lake, David A.& Morgan, Patrick M., "The New Regionalism in Security Affairs", in: Lake, David A.& Morgan, Patrick M. (eds), Regional Order in a New World, Pennsylvania State, University Press, 1997.

23- Macdonald, Matt, "Constructivism", in: Paul Williams (ed), Security Studies: An Introduction, New York, Routledge, 2008.

24- McSweeney, Bill, Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relation, United Kingdom, Cambridge University Press, 2004.

25- Marchesin, Philippe, Les nouvelles menaces: Les relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours, Paris, Karthala, 2001.

26- Moller, Bjorn, "The Concept of Security :the pros and cons of expansion and contraction", Paper for joint sessions of the peace thesis commission and the Security and disarmament commission at the 18th General conference of the international peace research association (i.p.r.a), Finland, 5-9 August, 2000.

27- Nation, R. Craig," Regional Studies in a Global Age", In: J. Boone Bartholomees, Jr, Guide to National Security Policy and Strategy, July 2004.

28- Owen, Taylor, "Human Security Conflict, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal for Threshold-bases Definition", Security Dialogue, vol.35, n°3, 2004.

29- Peoples, Columba & Vaughan-Williams, Nick, Critical Security Studies: An Introduction, New York, Routledge, 2010.

30- Sorensen, Georg, "After the Security Dilemma: The Challenges of Insecurity in Weak States and the Dilemma of Liberal Values", sage publication, Vol.38, N°3, September 2007.

31- Stone, Marianna, "Security According to Buzan: A comprehensive Security Analysis", Security Discussion Papers Series1, New York, Columbia University, School of International and Public Affairs, spring, 2009.

32- Tarzi, Shah, «The dilemma of collective security. A theoretical critique», international relations, vol.13, n°06, December 1997.

33- Trager, Frank & Simonie, Frank, «An Introduction to the Study of National Security», in: Trager, Franck & Kronenberg, Philipp (eds.), National Security and American Society, Lawrence, University Press of Kansas, 1973.

.

2- تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا من منظور الواقع والقانون

Research Title: Determining the fields of Libyan-Turkish maritime competence between reality and law

أ - فرج حسن محمد الأطرش - أ- عطية أحمد عطية السويح -

مخلص :

يُثير موضوع تقاسم الموارد الطبيعية في البحر الأبيض المتوسط،إشكالات كبيرة بين الدول المطلة عليه، وخصوصاً بعد إنشاء منتدى الغاز لشرق المتوسط بين مصر وإسرائيل وفلسطين وإيطاليا والأردن وقبرص واليونان (EMGF)، واستعباد بعض الدول من هذا المنتدى – ليبيا، تركيا، لبنان – مما دفع ببعضها للإسراع في عقد إتفاقيات ثنائية لترسيم حدودها البحرية.

وتهدف هذه الدراسة للتطرق لما جاء في مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحرالأبيض المتوسط، الموقعة بتاريخ 2019/11/27م،ويحاول الباحثان الإجابة عن إشكالية رئيسية، وهي ما مدى صلاحية حكومة الوفاق الليبية المنبثقة عن اتفاق الصخيرات في إبرام مثل هذه المعاهدات وذلك بالرجوع للإتفاق في حد ذاته والتشريعات الليبية ذات الصلة، وماهي الآثار المترتبةعلىإبرام الإتفاقية؟

الكلمات المفتاحية : مذكرة تفاهم، حكومة الوفاق، حوض شرق المتوسط، المجالات البحرية.

sincerely :

The topic of sharing natural resources in the Mediterranean raises great problems between the countries overlooking it, especially after the establishment of the Gas Forum for the Eastern Mediterranean between Egypt, Israel, Palestine, Italy, Jordan, Cyprus and Greece (EMGF)), and the enslavement of some countries from this forum - Libya, Turkey, Lebanon - which prompted some to accelerate In concluding bilateral agreements to demarcate its maritime borders

This study aims to address what was stated in the Memorandum of Understanding between Libya and Turkey regarding determining the areas of maritime validity in the Mediterranean, signed on 11/27/2019. Treaties by referring to the agreement itself and the relevant Libyan laws, and what are the implications of concluding the agreement..

Key words: Memorandum of Understanding, Government of Concord, Eastern Mediterranean Basin, marine areas

مقدمة :

يُعدّ البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق البحرية في العالم، وذلك بسبب موقعه في قلب العالم بين الشرق والغرب، ويتميز بتنوعٍ كبيرٍ للثروات البحرية، وتوجد به كميات كبيرة من إحتياط الغاز في شرقه بالتحديد، تقدر تقريباً بحوالي 170تريلون متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاعٍ كبيرٍ بين دوله على من له أحقية التنقيب عن هذا المخزون[lxxvii].

أهمية البحث:

يُشكل دراسة موضوعتحديد مجالات الصلاحية البحرية **بين** ليبيا وتركيا من منظور الواقع والقانون موضوعاً مُهماً من ناحتين :

أهمية منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط : تُعْتبر منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق البحرية الاقتصادية في العالم، وخصوصاً بعد الاكتشافات الأخيرة لكميات الغاز الكبيرة الموجودة في تلك المنطقة، والإشكاليات القانونية عن كيفية احتساب المنطقة الاقتصادية الخالصة لبعض الجزر وأهمها جزيرة كريت، وهل لهذه الجزر الحق في منطقة اقتصادية خالصة تعادل نفس المساحة الممنوحة للدولة الساحلية؟

توقيع مذكرة التفاهم الليبية التركية : لجأت بعض الدول لتكوين ما يسمى بمنتدى الغاز لشرق المتوسط واستبعدت دولاً من هذا المنتدى ، مما دفع ليبيا وتركيا لتوقيع مذكرة تفاهم أو إتفاقية لترسيم الحدود البحرية، وهذه الأمر وضعنا أمام إشكاليات قانونية تتعلق بالداخل الليبي بالتحديد، نظراً لما تمر به ليبيا من حالة حرب وانقسام سياسي عميق تغيب معهإمكانية اتفاق الأطراف السياسية على مثل هذه الإتفاقيات.

أهداف البحث: يهدف البحث لتحقيق هدفين، **الأول** توضيح أو معالجة اشكالية تحديد الجهة المختصة بإبرام المعاهدات، وتوقيع مذكرات التفاهم من الجانب الليبي وخصوصاً في الوقت الراهن نظراً لما تمر به الدولة من

انقسام سياسي عميق وحالة حرب على تخوم العاصمة وذلك بالرجوع للقواعد القانونية الليبية بهذا الخصوص، **والهدف الثاني** دراسة الوضع القانوني في المجالات البحرية المختلفة وفقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م.

أسباب اختيار البحث: السبب الرئيسي لاختيار الموضوع، هو الوضع القانوني المعقد في ليبيا واختلف الفقه الليبي في تكييف وتبين الحالة الدستورية الصحيحة من حيث تحديد اختصاص الجهة التنفيذية - حكومة الوفاق الوطني – في إبرام المعاهدات ومدى إمكانية دخول مثل هذه المذكرات والتفاهمات لحيز التنفيذ دون مصداقة السلطة التشريعية عليها خصوصاً لو علمنا أن إمكانية التصديق منمجلس البرلمان في الوقت الراهن أقرب للاستحالة لوقوع البرلمان في الشرق الليبي المسيطر عليه من قبل القوات المسلحة الليبية.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفاداها أن جميع الدول لها الحق في عقد إتفاقيات دولية مهما كان موضوع هذه الإتفاقيات مادامت تتفق مع القواعد القانونية الداخلية لهذه الدول،ومع قواعد القانون الدولي المجسدة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م ، وأمام الوضع المعقد جداً في ليبيا من الناحية السياسية نكون أمام ضرورة تحديد من له الحق في إبرام مثل تلك الإتفاقيات وماهي الخطوات القانونية السليمة التي يجب اتباعها من أجل دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ .

إشكالية البحث: ما مدى صلاحية حكومة الوفاق الليبية المنبثقة عن اتفاق الصخيرات في إبرام المعاهدات، وذلك بالرجوع للاتفاق في حد ذاته والقوانين الليبية ذات الصلة؟ وما الآثار المترتبة عن إبرام الإتفاقية ؟ وهل استغلت تركيا الوضع الراهن في ليبيا من أجل الحصول على منافع، ومزايا اقتصادية في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط؟

منهجية البحث: اعتمدنا في البحث على **المنهج التحليلي التأصيلي** من خلال تحليل مذكرة التفاهم الموقعة بين ليبيا وتركيا في تحديد مجالات الصلاحية البحرية، وتحليل القواعد القانونية الدولية المتعلقة بإبرام المعاهدات في اتفاقية فيينا لعام 1969م، وتحليل القواعد القانونية الدولية المجسدة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م من حيث تحديد مجالات الصلاحية البحرية للمناطق البحرية المختلفة، وتحليل القواعد القانونية الليبية المتعلقة بالسلطة المختصة بإبرام المعاهدات والقواعد الواجب اتباعها لدخول مثل تلك المذكرات والتفاهمات لحيز التنفيذ.

وسنتناول الموضوع وفقاً للخطة التالية :

أولاً: الإطار المفاهيمي للمناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية

ثانياً :الطبيعة القانونية لمذكرة التفاهم الليبية التركية في المجالات البحرية

أولاً: الإطار المفاهيمي للمناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية

قسّمت إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م المناطق البحرية لنوعين، فهناك المجالات البحرية الخاضعة لسيادة أو ولاية الدولة الساحلية، والمتمثلة في المياه الداخلية والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري،وهناك المجالات البحرية غير الخاضعة لسيادة أو ولاية الدولة الساحلية والمتمثلة في أعالي البحار والمنطقة الدولية لقيعان البحار[lxxvii]، وما يهمنا في هذا البحث النوع الأول من المناطق البحرية، وعلى هذا الأساس نحاول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات ماهي المياه الداخلية والمياه الإقليمية؟ وماهي المنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة؟ وما هو الجرف القاري؟

1 - المياه الداخلية والمياه الإقليمية

المياه الداخلية هي المياه الواقعة في الجانب الموازي لخط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي [lxxvii]، وتشمل الموانئ والمرافئ والبحار الداخلية المغلقة أو شبه المغلقة والخلجان والمضايق والبحيرات والأنهار، وللدولة الساحلية كامل السيادة على هذه المياه من الناحية السياسة والاقتصادية، ولا يكون للسفن الأجنبية حق المرور فيها إلا بأذنٍ مسبقٍ من الدولة الساحلية، إلاّ أنّإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م نصت على أنه في الحالة التي يؤدي فيها رسم خط الأساس إلى حصر مساحات مائية وجعلها مياهاً داخلية وهي لم تكن كذلك من قبل فإنه ينطبق على هذه المياه حق المرور البرئ[lxxvii].

والمياه الإقليمية هي المياه الممتدة لمسافة 12 ميلاً بحرياً من خطوط الأساس المستخدمة لقياس عرض البحر الإقليمي[lxxvii]، وهناك طرقتين لتحديد عرض البحر الإقليمي أولهاخطوط الأساس العادية وتستخدم عندما يكون الشاطئ مستقيماً ولا توجد به إنبعاجات أو تعرجات كبيرة [lxxvii]، وفي حالة وجود مرتفعات طبيعية محاطة بالمياه وتعلو على السطح في حالة الجزز وتكون مغمورة عند المد فإن المادة (13) من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م فرّقت بين حالتين ففي حالة إذا ما كان المرتفع واقعاً على مسافة لا تتجاوز عرض البحر الإقليمي فإن خط الأساس العادي يقاس من حد أدنى الجزر لذلك المرتفع وفي حالة ما إذا كان المرتفع خارج

حدود البحر الإقليمي فليس له آثر في تحديد أو رسم خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي [lxxvii]، **وثانيها** خطوط الأساس المستقيمةوتكون عندما يكون هناك إنبعاجات وتعرجات كبيرة في شاطئ الدولة الساحلية ولا يمكن استخدام طريقة الخطوط العادية وتكون هذه الطريقة برسم خطوط تمتد على طول الساحل باتجاه البحر على أساس الحد الأدنى للجزر [lxxvii]. وهناك بعض الحالات الخاصة لرسم خطوط الأساس منها رسم خطوط الأساس عند مصاب الأنهار وتكون هذه الطريقة برسم خط مستقيم بين ضفتي النهر عند أدني حد للجزر[lxxvii]، وفي حالة وجود الخلجان يجب التفريق بين الخليج القانوني والخليج التاريخي [lxxvii]، والخط الأساس يقاس بأدني حد الجزر عند مدخل الخليج في حالة أن المدخل لا يتجاوز 24 ميلاً بحرياً ، وفي حالة تتجاوز المسافة 24 ميلاً بحرياً فيتم رسم خطوط أساس طولها 24 ميل بحري وهو في حالة وجود أكثر من مدخل واحد للخليج ترسم خطوط متساوية وفقاً للشروط السابقة[lxxvii]، ونصت المادة (15) من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على عدم أحقية أي دولة من الدول المتقابلة أو المتجاورة في مد بحرها الإقليمي لمسافة تزيد عن خط الوسطالذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها عن أقرب النقاط على خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي، إلاّ في حالة وجود إتفاق بين هذه الدول يقضي بخلاف ذلك[lxxvii].

وتمتلك الدولة الساحلية سيادة كاملة على بحرها الإقليمي فقد نصت المادة (2) من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على " تمتد سيادة الدولة الساحلية خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية أو مياهها الأرخبيلية إذا كانت دولة أرخبيلية إلى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الإقليمي " وهذه السيادة تمتد فوق البحر الإقليمي وأيضاً قاعه وبطن أرضيه وللدولة الساحلية تنظيم وسن التشريعات المتعلقة بحماية مصالحها وأمنها مثل حماية وسلامة الملاحة والحفاظ على الموارد الحية وغير الحية وتنظيم البحث العلمي ومنع التلوث وخفضه والسيطرة عليه، إلاّ أن هذه السيادة مقيدة بقيدٍ قانوني وهو حق المرور البرئ للسفن الأجنبية في البحر الإقليمي، وعَرّفت المادة(14)من إتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة لعام 1958م، المرور البريء بأنّه "مرور السفن المدنية في البحر الإقليمي لدولة ما بدون عائق، ومع إمكانية الوقوف والرسو في المياه الإقليمية في الحدود التي تستلزمها الملاحة العادية، أو إذا اقتضت القوة القاهرة أو حالة خطيرة"، ونصت المادة (19) من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على مجموعة من الأفعال يُعتبر الإتيان بها مخالفاً لطبيعة المرور البرئ في البحر الإقليمي ومن هذه الأفعال "التهديد بالقوة أو الاستعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى إنتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وأي مناورات أو تدريب بأسلحة من أي نوع، وأي عمل يهدف إلى جمع معلومات

تضر بدفاع الدولة الساحلية أو أمنها،وإطلاق أي طائرة أو إنزالها أو تحميلها، وإطلاق أي جهاز عسكري أو إنزاله أو تحميله، وتحميل أو أنزال أي سلعة أو عملة أو شخص خلاف لقوانين الأنظمة الدولة الساحلية الجمركية أو الضريبية أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة، وأي عمل من أعمال التلويث المقصود والخطير يخالف هذه الإتفاقية، وأي عمل من أنشطة صيد السمك، والقيام بأنشطة بحث أو مسح، وأي فعل يهدف إلى التدخل في عمل أي من شبكات المواصلات أو من المرافق أو المنشأت الأخرى للدولة الساحلية، وأي نشاط آخر ليس له علاقة بالمرور".

ويحق للدولة الساحلية فقط تنظيم كيفية استغلال الموارد الحية وغير الحية في البحر الإقليمي لأنه يعتبر امتداد لسيادة الدولة على إقليمها الأرضي [lxxvii]، وفيما يتعلق بليبيا فقد أصدرت الدولة الليبية القانون رقم (2) لسنة 1959م بشأن تحديد المياه الإقليمية الليبية ونصت في مادته (1) على "تحدد المياه الإقليمية الليبية بأثني عشر ميلاً بحرياً"

2 - المنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة

المنطقة المتاخمة هي المنطقة الملاصقة للبحر الإقليمي وتمتد لمسافة (24) ميلاً بحرياً من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي، وتعتبر منطقة حماية فقط مفتوحة أمام الملاحة ولا تمارس الدولة الساحلية عليها إلاّ إختصاص مراقبة فقط وهي تمارس عليها حقوق وقائية وليست حقوق سيادية بالمعني العميق لكلمة سيادة[lxxvii].

والمنطقة الاقتصادية الخالصة هي المنطقة الممتدة لمسافة (200) ميلاً بحرياً من خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي وتمتلك الدولة الساحلية حقوقاً سيادية على هذه المنطقة أغلبها تتعلق بالمحافظة والإستغلال الاقتصادي للموارد الحية وغير الحية الموجودة في هذه المنطقة، وعلى الدولة الساحلية واجبات يجب عليها التقيد بها أثناء ممارستها لهذه الحقوق[lxxvii].

ونصت المادة (56) من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على مجموعة من الحقوق للدولة الساحلية أن تمارسها على المنطقة الاقتصادية الخالصة من ضمنها استغلال الموارد الطبيعية وذلك باستكشاف والتنقيب على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والاستفادة من طاقة الرياح والتيارات في إنتاج الطاقة، ونصت المادة (61) والمادة (62) منإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على حق الدولة الساحلية في حفظ الموارد الحية والانتفاع منها وتنظيم الصيد في هذه المنطقة، ويحق للدولة الساحلية وفقاً للمادة (73) من إتفاقية

الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م لغرض فرض امتثال السفن الأجنبية لقوانينها أن تقوم بتفتيش هذه السفن ولكن لا يجوز للدولة الساحلية فرض إي عقوبة على هذه السفن[lxxvii].

ويحق للدولة الساحلية إقامة الجزر والمنشآت الاقتصادية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة والإشراف على البحث العلمي، والمحافظة على البيئة البحرية من التلوث وذلك بسن قوانين لمنع تلويث البيئة البحرية ويحق لها أيضاً أن تمنح تراخيص تنقيب واستغلال للمواد الحية وغير الحية في حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة[lxxvii] ونصت إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م على مجموعة من الحقوق للدول الأخرى أن تمارسها على المنطقة الاقتصادية الخالصة منها حق مد الأنابيب والكابلات وحق ممارسة الصيد، لكن لابد من تنسيق وإشراف الدولة الساحلية[lxxvii].

ونظمت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (260) لسنة 2009م ونص في المادة (1) " تعلن منطقة اقتصادية خالصة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى وراء بحرها الإقليمي وملاصقة له تمتد إلى المدى الذي يخوله القانون الدولي، ويتم عند الاقتضاء تعيين الحد الخارجي لهذه المنطقة مع الدول المجاورة المعنية بمقتضى إتفاقيات تبرم على أساس القانون الدولي" ويلاحظ على هذا النص عدم تحديد المسافة تحديداً دقيقاً وإشارته لضرورة الرجوع للدول المجاورة [lxxvii] من أجل التقاسم العادل للمجالات البحرية. وهو الأمر الذي لم تراعى تركيا، وحكومة الوفاق الوطني الليبية عند توقيع مذكرة التفاهم لتحديد المجالات البحرية.

3 - الجرف القاري والجزر

عرّفت إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م الجرف القاري في المادة (76) "يشمل الجرف القاري لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة"

وبناءً عليه فإن الجرف القاري يمتد إلى قاع وباطن الأرض المغمور الممتدة وراء بحرها الإقليمي حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو مسافة 200 ميل بحري في حالة انتهاء الحافة القارية قبل هذه المسافة[lxxvii]، وسمحت

إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م للدولة الساحلية في حالة امتداد الحافة القارية لمسافة أكثر من 200 ميل بحري وبعد أن تقدم المعلومات المتعلقة بالجرف القاري إلى لجنة حدود الأجراف القارية أن تمد جرفها القاري لأكثر من 200 ميل بحري وتقوم اللجنة يتوجه التوصيات إلى الدولة الساحلية وتكون الحدود التي تقررها اللجنة نهائية، وتلزم الدولة الساحلية بدفع مساهمات نقدية أو عينية عن استغلال الموارد غير الحية في هذه المنطقة من جرفها القاري الممتد لأكثر من 200 ميل بحري وتقوم اللجنة بتوزيع المساهمات على الدول الأطراف في الإتفاقية مع الأخذ بالاعتبار مصالح الدول النامية والدول غير الساحلية[lxxvii].

وفي حالة الدول ذات السواحل المتجاورة والمتقابلة فإن إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م ، سمحت في مادتها (83) لهذه الدول بالإتفاق على كيفية تقاسم الجرف القاري بينها وفي حالة عدم الإتفاق فإن الدول المتقابلة تلجأ لتسوية المنازعات وفقاً للجزء الخامس عشر من الإتفاقية[lxxvii].

وتعطي إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م السيادة للدولة الساحلية على جرفها القاري إلاّ إنَّ هذه السيادة تختلف عن سيادتها على بحرها الإقليمي وبمقتضى هذه السيادة يكون للدولة الساحلية إمكانية استغلال جرفها القاري، وذلك بالتنقيب عن النفط والغاز ولا يجوز لأي جهة أخرى استغلال أو التنقيب في الجرف القاري إلاّ بعد الحصول على موافقة الدولة الساحلية، ويمكن للدول الأخرى مد الأنانيب وضع الكابلات على الجرف القاري وذلك بالتنسيق مع الدولة الساحلية[lxxvii].

وسيادة الدولة الساحلية على جرفها القاري لا يمكن أن تمتد لطبقات البحر العليا لأن الجرف القاري في مفهومه هو امتداد تحت البحر أو امتداد للمساحات المغمورة في البحار والمحيطات ولا يمكن لهذه السيادة أن تؤثر على حرية الملاحة البحرية والجوية[lxxvii].

وفيما يتعلق بالجزر فقد عرّفت المادة (121) من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م الجزر بأنها "رقعة من الأرض متكونة طبيعياً ومحاطة بالماء وتعلو عليه في حالة المد" ويتبين من خلال النص أنه لابد من تتوافر شروط معينة منها أن تكون الجزر متكونة بشكلٍ طبيعي ولم يتدخل الإنسان في تكوينها وأن تكون محاط بالماء من جميع الجوانب وأن تكون ظاهرة للعيان في وقت المد، وفي حالة تتوافر الشروط السابقة فإن إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م أعطت للجزيرة الحق في إن يكون لها مجالات بحرية مثل الدولة الساحلية 12 ميل بحري مياه إقليمية، و 12 ميل بحري منطقة ملاصقة، 200 ميل بحري منطقة اقتصادية خالصة، وجرف قاري لغاية انتهاء الحافة القارية أو لمسافة 200 ميل بحري

ثانياً: الطبيعة القانونية لمذكرة التفاهم الليبية التركية في المجالات البحرية

تُعدَّ الظروف الحالية التي تمر بها ليبيامعقدة من الناحية القانونية بالرغم من اعتراف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق الوطني، إلاّ أن هذه الحكومة تعتريها عدة إشكالات قانونية تتعلق بعدم تصديق مجلس البرلمان على تشكيلها،وعدم حصولها على قبول شعبي لدى أغلب اللبيين، وعلى هذا الأساس نحاول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، ما مدى صلاحية حكومة الوفاق الوطني في توقيع مذكرات التفاهم الدولية؟وما هي القراءة القانونية السليمة لمذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا في تحديد مجالات الصلاحية البحرية بعيداً عن التوجهات السياسية المختلفة؟ وماهي الآثار المترتبة عليها ؟

1 - مدى صلاحية حكومة الوفاق في إبرام المعاهدات

تُعرف المعاهدات بأنها اتفاق تبرمه الدول، أو غيرها من أشخاص القانون الدولي ممن يملكون أهلية إبرام المعاهدات فيما بينها بغرض تنظيم علاقات قانونية دولية وتحديد القواعد التي تخضع لها هذه العلاقة ويتضمن الإتفاق إنشاء حقوق وإلتزامات قانونية على عاتق أطرافه[lxxvii].

ويجري العرف الدولي على التمييز بين المعاهدات بالمعنى الضيق وبين أنواع أخرى من المعاهدات، والمعاهدات بالمعنى الضيق هي الوثائق الدولية التي يتم فيها تسجيل إتفاق رسمي يتم بالتراضي بين أطرافه، ويتناول بالتنظيم موضوعاً ذا أهمية خاصة يغلب عليه الطابع السياسيومن ذلك معاهدات الصلح [lxxvii]، أما المعاهدات بالمعنى العام فتطلق على فئات متعددة من الوثائق الدولية ويطلق عليه مسميات مختلفة منها الإتفاق الذي يطلق على الوثائق الدولية التي لا تكون لها صفة سياسية كالاتفاقات المالية والثقافية والتجارية، والإتفاقيةتطلق على الوثائق الدولية التي يكون غرضها وضع قواعد قانونية تسري في علاقات أكثر من دولتين،الميثاق أو العهد يطلق عادة على المعاهدات التي تتمتع بأهمية كبيرة في ميدان العلاقات الدولية، وبصفة خاصة تلك التي تنشأ بموجبها المنظمات الدولية كميثاق الأمم المتحدة، والبروتوكول يطلق عادة على الوثيقة التي يثبت بها موجز المفاوضات بشأن موضوع معين، أو اتفاق على مسائل تبعية أو متفرقة عن المسائل التي تم الإتفاق عليها في معاهدة أصلية عقدت بين الأطراف[lxxvii].

أمّا بخصوص حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن الإتفاق السياسي الموقع بتاريخ 17/ 12/ 2015م بمدينة الصخيرات المغربية،لابد من تبين هل حكومة الوفاق الوطني الليبي مختصة بإبرام المعاهدات والتصديق عليها

حسب التشريعات الليبية ؟في الحقيقية وبالرغم ما يثار حول الوضع القانوني والدستوري لحكومة الوفاق الوطني الليبية من مدى شرعيتها بسبب عدم تمرير الحكومة عبر البرلمان الليبي المنتخب من الشعب كسلطة تشريعية وهو بند رئيسي في الإعلان الدستوري وإتفاق الصخيرات، فضلاً عن أن مجلس رئاسة الوزراء منقوص العضوية بشكل بَيّن، ويعانى حالياً من خلل جسيم في تمثيل المناطق الليبية،والأسئلة التي لا تزال تبحث عن إجابة، هل من صلاحيات رئيس المجلس الرئاسي عقدإتفاقيات ومذكرات تفاهم بهذه الطريقة ؟ وماهي الآلية أو الطريقة السلمية التي يجب اتباعها من أجل الوصول للطريقة السليمة لتوقيع مثل تلك المذكرات؟

وبالرجوع لإتفاقالصخيرات نجد أن المادة (8)منه تنص صراحةً على أن "مجلس رئاسة الوزراء ككل ، وليس رئيس المجلس منفرداً يملك صلاحية عقد الإتفاقات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب"[lxxvii].

وهذا ما نص عليه الاعلان الدستوري الليبي الصادر بتاريخ 2011/8/3م في مادته (17) على " المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة ، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في التشريع ووضع السياسة العامة للدولة ، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي ، ويستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير ، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية وسلامة التراب الليبي، وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين ، **والمصادقة على المعاهدات الدولية** ، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية"[lxxvii].

وبناءً عليه فإن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني محدود الصلاحية، ويتمثل عمله في تسيير أعمال المجلس فقط ، وكذلك تسببت استقالة ومقاطعة عدد من أعضاء المجلس الرئاسي إلى خلل في عمله ، وقدم أربع أعضاء في المجلس الرئاسياستقالتهم من المجلس، وهم على القطراني، وعمر الأسود، وموسى الكوني، وفتحي المجبري، وبتقديم الأعضاء الأربعة لاستقالتهم من المجلس الرئاسي الليبي لحكومة الوفاق بات من الصعب بل من المستحيل توقيع أية إتفاقات ومعاهدة في ظل الخلل الذى يعانى منه الجسم السياسي الليبي، حيث تنص بنود إتفاق الصخيرات على أن مجلس الوزراء ككل يملك صلاحيات عقد إتفاقات دولية وليس رئيس المجلس منفرداً.

وعلى افتراض أن المجلس الرئاسي مكتمل الأعضاء وله حق إبرام المعاهدات، وتوقيع الإتفاقيات الدولية فإن التشريعات الليبية تستلزم لضرورة دخول مثل هذه المعاهدات حيز التنفيذ مصادقة السلطة التشريعية،وهو ما نص عليه أيضاً الإتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 2015/12/17م، ومع الوضع الحالي والإنقسام السياسي

العميق ووقوع البرلمان شرق البلاد المسيطر عليه من القوات المسلحة الليبية نكون أمام وضع أقرب للاستحالة من حيث إمكانية القول بقانونية المذكرة ونستطيع الجزم بأن المذكرة تحوم حولها شبهات عدم القانونية.

2 - قراءة قانونية في مذكرة التفاهم الليبية التركية الموقعة بتاريخ 2019/11/27 م

إن حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني ليبيا ويشار إليهما فيما بعد بـ(الطرفين).

إذ يؤكدانإلتزامهما بأهداف ومباديء ميثاقالأمم المتحدة

كمايقرراناالعملعلىتحديدالمجالاتالبحريةفيالبحرالأبيضالمتوسطبشكلمنصفوعادلوالتييمارسانفيهاكآفةحقوقال سيادةأوالصلاحياتالمنبثقةمنالقوانينالدولية،معالأخذبعينالاعتباركافةالظروفذاتالصلة.

وبناءًعلىرغبةالطرفينفيإيجادحلولعادلةومنصفةللمواضيعالآنفةالذكربشكلمتبادلمنخلالالمفاوضاتالبناءةفيأجوا ءتسودهاروحعلاقاتالصداقةبينالبلدين،وإيمانًامنهمابأنمذكرةالتفاهمهذهسوفتساهمفيتعزيزالعلاقاتبينالطرفين وتشجععلىتكثيفالتعاونبمايخدممصلحةالبلدينالصديقين،فقداتفقاعلىمايلي:

المادةالأولى: الجرفالقاريوحدودالمنطقةالاقتصاديةالخالصة

1 - تبدأحدودالجرفالقاريوالمنطقةالاقتصاديةالخالصةبينالجمهوريةالتركيةودولةليبياًفيالبحرالأبيضالمتوس طمننقطة "أ"،وتنتهيعندالنقطة "ب". **وهي**

(34"09"07.9N-026"39"06.3"E) وتنتهي عند النقطة "ب"وهي (34"16"13.720"N-026'19'11.640'E)

2 - تم توضيح حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المذكرة في الخريطة البحرية رقم

INT308 Nautical Chart (Data Source: BA 183 Chart Ed.1992)

بمقياس رسم 1:1.102.000 (ملحق 1) وأيضاً تم توضيح الإحداثيات في الخريطة المرفقة في (ملحق 1) ضمن نظام إحداثيات الخريطة: باستخدام (WGS-84 Datum)لتوضيح الإحداثيات الجغرافية المذكورة في الفقرة الأولى .

3 - تم توضيح الإحداثيات الخاصة بنقاط الأساس لتحديد خط الوسط في (ملحق-2).

وتعليقاً على الإحداثيات المذكورة في المادة الأولى واستخدام نظام (WGS-84 Datum) كان من المفترض التشاور مع كل الدول المجاورة ذات العلاقة، لأن إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م وفيما يتعلق بإقتسام الموارد الحيّة وغير الحيَّة في الجرف القاري تنص على ضرورة التشاور والتقاسم العادل لهذه الموارد بين الدول المعينة والدول المتضررة جغرافياً .

المادةالثانية: ملاحق مذكرة التفاهم

"يعتبر الملحقان المشار إليهما في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى جزء ا ًلا يتجزأ من هذه المذكرة"

وتعليقاً: وهذا أمر طبيعي في أغلب أو كل الإتفاقيات الدولية فمسألة اعتبار أن الديباجة والملاحق لها نفس القوة الإلزامية لبنود المعاهدة أو المذكرة أو الإتفاق أمر متواتر.

المادةالثالثة: التسجي "فور دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ يتم تسجيلها لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة وفقًا للمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة".

وتعليقاً: نصت إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م على ضرورة تسجيل المعاهدات التي تعقد بين الدول لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ولا يمكن الإحتجاج بهذه الإتفاقية أو المعاهدة في مواجهة الغير إلاّ بعد التسجيل .

المادةالرابعة: حل النزاعات"يتم حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق مذكرة التفاهم هذه عبر القنوات الدبلوماسية بروح التفاهم و التعاون المتبادل.في حال وجود مصادر ثروات طبيعية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بأحد الطرفين تمتد لمنطقة الطرف الآخر،يمكن للطرفين عقد إتفاقيات لغرض استغلال هذه المصادر بشكل مشترك.في حال شروع أحد الطرفين في إجراء مفاوضات معدولة أخرى لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة معها أو يمس الإحداثيات الموضحة في المادة الأولى،على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتفاوض معه بالخصوص"

وتعليقاًعلى طرق تسوية المنازعات فإن الإتفاقية تتماشى مع القواعد الدولية المتعلقة بالرجوع لنص المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات الدولية ، ونص المادة (38) من الميثاق المتعلق الخاصة بمصادر القانون الدولي،وبخصوص شرط التشاور مع الطرف الآخر في حالة حدوث مفاوضات مع الدول الأخرى فإن هذه المادة أقرب لشرط الدولة الأكثر رعاية ، وهو الذي مقتضاه أنه في حالة عقد معاهدة بين طرفيين فإن

أي طرف في المعاهدة يعطى حقوقاً لطرفٍ آخر فأن الطرف الذي في المعاهدة الأولى يستفيد تلقائيا من هذه الشروط .

المادةالخامسة: المراجعةوالتعديل

"يجوز لكلا الطرفين أن يقترح مراجعة،وتعديل هذه المذكرة باستثناء المادتين الأولى والثانية،بتقديم المقترح كتابيًا للطرف الآخر عن طريق القنوات الدبلوماسية،ويتم التعديل بموافقة الطرفين."

وتعليقاً: يلاحظ أن الطرفين الليبي والتركي لا يسمحان بتعديل الإحداثيات المتعلقة بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري المتفق عليها في مذكرة التفاهم وإمكانية تعديل المواد الأخرى التي ليس لها أي قيمة، فالمذكرة ترتكز بالأساس على هاتين المادتين وكان الأحرى بالنص على عدم إمكانية تعديلها نهائياً.

المادةالسادسة: السريان "تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ فور استلام آخر إشعار خطي من قبل أحد الطرفين مفاده إتمام إجراءات اعتمادها عبر القنوات الدبلوماسية وفقا لإجراءات القانونية لك لطرف"

وتعليقاً تعتبر هذه المادة مخالفة للقواعد القانونية الليبية سواءً الإعلان الدستوري الليبي الصادر بتاريخ 2011/8/3 م في مادته (17) التي مفادها أن المعاهدات الموقعة من قبل الدول الليبية لا تدخل حيز النفاذ إلاّ بعد المصادقة عليهامن قبل السطلة التشريعية . وأيضاً مخالفة لإتفاق الصخيرات المستمدة منه حكومة الوفاق الوطني الليبية شرعيتها، الذي يستلزم في المادة (8) ضرورة تصديق مجلس النواب على الإتفاقيات والمعاهدات الدولية .

3 –الآثار المترتبة عنمذكرة التفاهم الليبية التركية

يجب أن نتناول الآثار المترتبة عن مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية من عدة جوانب:

الجانب الأول: زيادة المساحة البحرية

نجد أن ليبيا وتركيا على حدٍ سواءٍ قد تستفيد من هذه المذكرة من خلال زيادة المساحات البحرية المسماة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، فتركيا وسعت ما تسميه بالبحر الأزرق لمسافات كبيرة جداً،وليبيا استعادت مساحة بحرية تقدر بأكثر من 40 ألف متراً مربعاً كانت اليونان تدعي أنها مياه يونانية.

الجانب الثاني:عدم احترام حقوق الدولالأخرى

بالرجوع لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م نلاحظ أنها تشترط في حالة الدول المتقابلة والمتجاورة والمتلاصقة في مسألة تحديد الجرف القاري التشاور بين هذه الدول من أجل التقاسم العادل للموارد الحية وغير الحية ، وهو الأمر التي لم تضعه تركيا وحكومة الوفاق الليبية في الحسبان وهذا يدخل الدولة الليبية مستقبلاً في منازعات مع دول تعتبر صديقة مثل اليونان وقبرص.

الجانب الثالث: وضع بعض الجزر

هناك مجموعة من الجزز القريبة من تركيا تنازلت تركيا عن السيادة عنها بموجب معاهدة لوزان لعام 1923م لصالح دولة اليونان وهناك جزيرة كريت التابعة لليونان أيضاً يترتب على مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا لتحديد مجالات الصلاحية البحرية بعض الإشكالات معها بخصوص المجالات البحرية، فإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م – كلما اسلفنا – اشترطت شروط معنية في حالة توافرها يحق لهذه الجزر أن يكون مناطق بحرية مثل المناطق البحرية الممنوحة للدولة الساحلية.

الخاتمة

إن المعاهدات الدولية تُعقد بين الدول أو المنظمات الدولية الأمر الذي يتطلب الحيطة والحذر عند عقدها، وبالتالي تجنب قدر المستطاع الوقوع في حرج إزاء الدول التي تم الإتفاق معها وخاصة عند مخالفتهالمبادئ الدستور الوطني، وهذا يظهر في مذكرة التفاهم الليبية التركية الموقعة بتاريخ 2019/11/27م التي تحتاج للتصديق من مجلس البرلمان الليبي،وكما يجب خضوع مختلف أنواع المعاهدات الدولية للرقابة القضائية، وبالتالي تجنب ما يسمى بالأعمال السياسية -أعمال السيادة- التي توصم بها بعض المعاهدات للتخلص من الرقابة، وإن هناك خطورة كبيرة على الدولة عند عقد بعض المعاهدات الدولية وخاصة تلك التي تتعلق بالثروات أو الاستثمار فيه أو تتضمن التنازل عن جزء من إقليمه أو تحميله أعباءً مالية كبيرة الأمر الذي يتطلب أن تكون مثل هذه المعاهدات تحت مطرقة المحكمة الدستورية العليا لتقويم كل إعوجاج فيه.

ويلاحظ عدمصلاحية حكومة الوفاق الوطني الليبية ورئيسها في إبرام المعاهدات، وتوقيع مذكرات التفاهم نظراً لاشتراط الإتفاق السياسي شروط معينة غير متوافرة في الوقت الحالي،ويلاحظ أيضاً أنتركيا استفادت من الوضع

الحالي في ليبيا من أجل الحصول على إتفاق مع حكومة الوفاق الوطني الليبية يمنحها مزايا، ومنافع ومساحات بحرية أكبر في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط الغني بالثروات المعدنية.

الملاحق

الملحق الأول

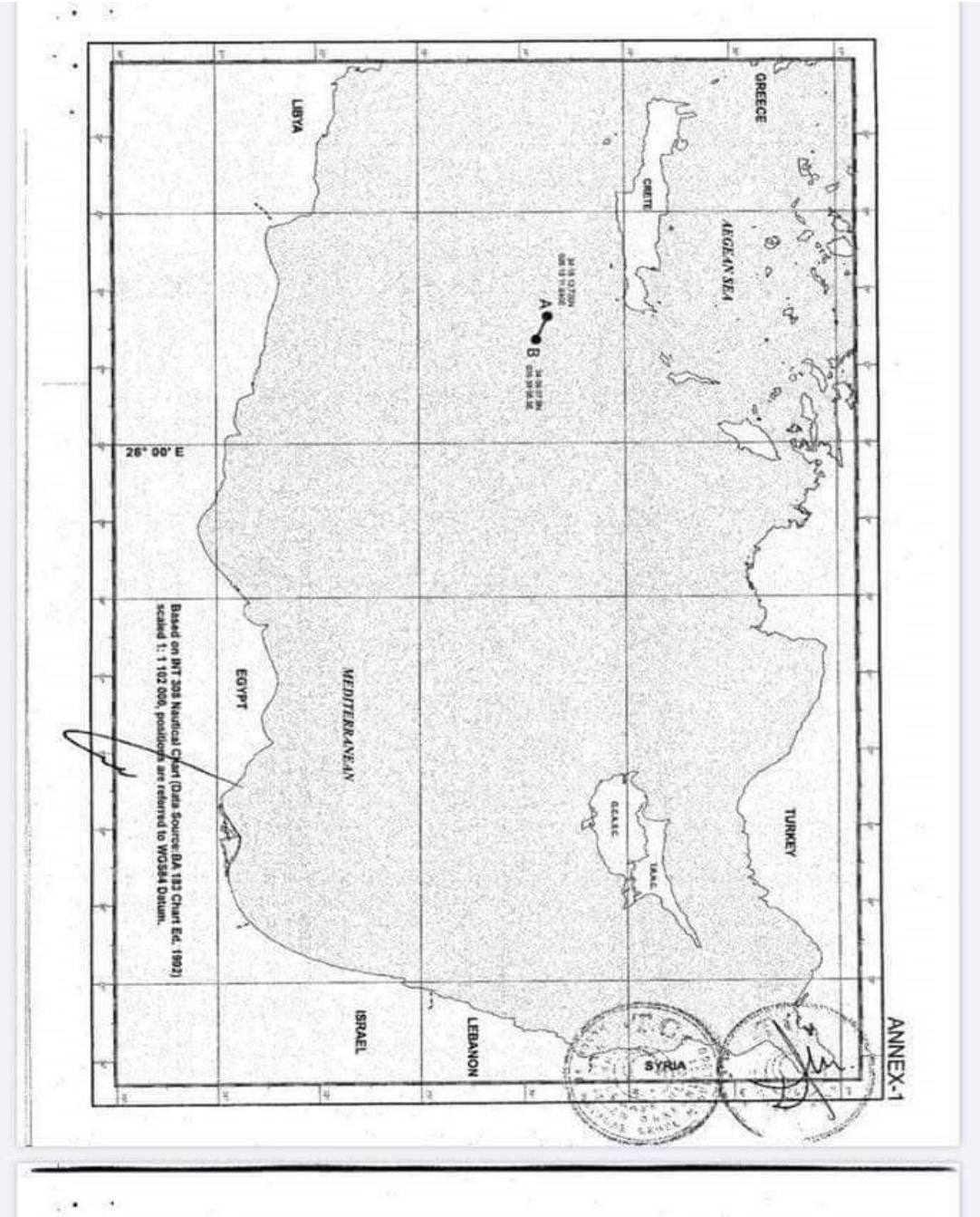

المحلق الثاني

قرار المجلس الرئاسي رقم (1437) لسنة 2019م

المجلس الرئاسي
لحكومة الوفاق الوطني

القـــرارات

قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني
رقم (1437) لسنة 2019 ميلادية
بشأن إقرار مذكرتي تفاهم

المجلس الرئاسي /

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري ، وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م ، بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م ، بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (4) لسنة 2016 م ، بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 م ، بشأن منح تفويض بمهام .
- وعلى ماتقتضية المصلحة العامة .

قـــــرر

مادة (1)

بموجب أحكام هذا القرار أقر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مذكرتي التفاهم المبرمتين مع جمهورية تركيا حول المجال البحري والتعاون الأمني الموقعتين بتاريخ 2019/11/27م .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ، وينشر في الجريدة الرسمية .

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

صدر في 8 ربيع الآخر 1441 هجري
الموافق 5 / 12 / 2019 ميلادي

المراجع

أولاً : الكتب القانونية

1 ابراهيم العناني , القانون الدولي العام , دار النهضة العربية , القاهرة , 1979.

2 أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي للبحار، الناشر دار النهضة العربية ، القاهرة، دون ذكر السنة.

3 ساسي سالم الحاج، قانون البحار الجديد بين التقليد والتجديد، الناشر معهد الإنماء العربي، دون ذكر مكان النشر، دون ذكر السنة.

4 الشافعي محمد بشير , القانون الدولي العام في السلم والحرب , الطبعة السادسة , مكتبة الجلاء الجديدة , القاهرة , 1997م.

5 عبد المعز عبد الغفار نجم، الإتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجديد للبحار، دون ذكر الناشر، سنة 2006م.

6 عصام العطية، القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1985م.

7 علي ابراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995م.

8 علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة التاسعة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001م.

9 محسن أفكيرين، القانون الدولي للبحار، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2017م،

10 – محمد سامي عبد الحميد،أصول القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية ،1997 م.

11 – محمد هواش، ريم عبود، القانون الدولي للبحار، الناشر الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، سنة 2018م.

ثانياً: الرسائل العلمية

1 - بوزيدي خالد، النظام القانوني لسيادة الدولة على إقليمها البحري، رسالة ماجستير، جامعة آبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013م/2014م.

2 - عطية أحمد عطية السويح، النظام القانوني لحماية الشعاب المرجانية من التلوث في البحر المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، كلية القانون، ليبيا 2011م.

3 - محمد راشد ناصر النعيمي، مشاكل قياس البحر الإقليمي الكويتي في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم القانونية، 2010 م .

4 - منصوري محمد، صلاحيات الدولة الساحلية عن مناطقها البحرية في إطار إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مونتيغوباي 10 ديسمبر 1982م، رسالة ماجستير، جامعة قسطنطينة، كلية الحقوق.

ثالثاً :الاتفاقيات .

1 - إتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية لعام 1969 م .

2 - اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة الملاصقة لعام 1958م

3 - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م

4 - الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/ 12/ 2019 بمدينة الصخيرات المغربية

5 - ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م .

رابعاً: التشريعات.

1 - الإعلان الدستوري الليبي الصادر بتاريخ 2011/8/3 وتعديلاته.

2 - قانون رقم (2) لسنة 1959م بشأن تحديد المياه الإقليمية الليبية.

3 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (260) لسنة 2009 م بشأن تنظيم المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية .

4 -الهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط

Illegal migration in the Sahel and its implications for security in the Mediterranean

د/ رضا شوادرة.

ملخص:

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا ،من بين المواضيع البالغة أهمية في حقل العلاقات الدولية، فلقد حظي بانتشار واسع في ميدان العوم السياسية، وحقل الدراسات الأمنية، وخاصة فيما يتعلق البحث في دراسة واقع الهجرة الغير الشرعية في دول الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدول الأوروبية، وفهم تحديات وتحولات الهجرة الغير الشرعية وانعكاساتها على الأمن في الساحل الإفريقي.

وتعكف هذه الدراسة كذلك، على تفكيك وتحليل الأثر الأمني والاجتماعي للهجرةغيرالشرعيةالآتية من منطقةالساحل والصحراء الإفريقية على الأمن القومي الاوربي ، حيث أن هذه الظاهرة المعقدة والمركبة، والتي تتم في غالب الأحيان كحركات سرية عابرة للحدود ،والتي تحالفت في كثير من الأحيان مع الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح والبشر والتهريب والمحذرات، والتي أصبحت تهدد السلم والأمن الاقليمي المتوسطي ، حيث أن تبعات هذه المهددات والأخطار كلفت بلدان المتوسط الكثير من المجهودات السياسية الأمنية والاقتصادية على حساب التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة الغير الشرعية ، ، العلوم السياسية، الدراسات الأمنية، دول الساحل الإفريقي، الدول الأوروبية، الآمن.

Abstract

This study analyzes the social and security impact of illegal migration from the Sahel and Sahara region on the Algerian national security. This complex and complex phenomenon often carried out as clandestine trans-boundary movements, often combined with terrorism, crime and the trafficking in arms, human beings, smuggling and warnings, which have threatened Algerian social peace and security. The consequences of these threats and dangers have cost Algeria a lot of political, security and economic efforts at the expense of comprehensive development.

The issue of illegal immigration from the Sahel countries to Europe and its repercussions on the transit areas in North African countries is one of the most important issues in the field of international relations. Illegal migration in the Sahel countries and their implications for European countries, and understanding the challenges and transformations of illegal migration and its implications for security in the Sahel.

Key words: Illegal immigration, international relations, political science, security studies, African Sahel countries, European countries, safe.

مقدمة:

حظي موضوع الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا ،باهتمام الكثير من الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية عامة وحقل الدراسات الأمنية خاصة،فيعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الجديدة التي استقطبت الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، ولقد زاد الاهتمام أكثر بهذا المفهوم منذ فترة ما بعد الحرب الباردة، طبقا للتغيرات التي مست العلاقات الدولية وبروز متغيرات جديدة، مما أصبح لزاما على الأكاديميين وكذا الباحثين مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى التفاعلات الدولية في بيئة أصبحت تتسم بالتعقيدات والديناميكية المتسارعة في ظل عولمة الظواهر السياسية والأمنية والاقتصادية،واعتباره كأحد الحلول الممكنة للحد من الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا.

تعد الهجرة ظاهرة عالمية عرفتها البشرية منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحروب وغيرها، وقد تزايد الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة في العصر الحديث مع تطور النظام الرأسمالي ومطامعه التوسعية عن طريق هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الدول الفقيرة والضعيفة، ما أدى إلى تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الدول التي كانت بالأمس تحت الهيمنة الاستعمارية.

ويعد موضوع الأمن المعطى الجديد في الدراسات الأمنية، حيث لقي رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية في محاولة منهم إعطاء قدر الاهتمام من البحث والدراسة، ولعل إسهامات الأستاذ **باري بوزان، وأوليف ويفر، روبرت ماكنمار** ، ومن هذا الشأن خير دليل من أجل ضرورة تجاوز التركيز على المفهوم التقليدي للأمن والمرتبط أساسا بأمن الدولة وتوسعه ليشمل أمن الأفراد والمجتمعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشمل الاقتصاد والبيئة والأمن الحضاري والثقافي والسياسي والعسكري.

ويعتبر تأثير الأمن على الهجرة الغير الشرعية منأهم القضايا الجديدة التي ظهرت و برزت في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدول الأوروبية.

وعلى هذا الأساس تتوقف هذه الدراسة على الإجابة على الإشكالية المحورية وهي:

- **إلى أي مدى استطاعت الدراسات الأمنية مواكبة تحولات الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا؟**

وبناء على هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1/ ما هو الأمن؟

2- / ما هي القيمة المضافة للنظريات الأمنية في تفسير الواقع الأمني الدولي الراهن، ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى بروز وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلدان الساحل الافريقي؟

3/ وهل يمكن لمنظور الأمن ان يقدم فهما تحولات الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا ؟

4/ ما هي انعكاسات و تداعيات الهجرة غير الشرعية على البلدان الأوروبية وعلى بلدان شمال إفريقيا باعتبارها مناطق عبور؟

4- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، فإنه يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

كلما كان هناك تطور في العملية التنظيرية للدراسات الأمنية، كلما كان هناك تفسير وفهم لتحولات الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا.

كما يمكن وضع فرضيات ثانوية وهي:

-بناء مقاربة تحليلية مفاهيمية متكاملة في الدراسات الأمنية يفسر التباين الشديد في المقاربات الأمنية لها.

-إن العملية التنظيرية للدراسات الأمنية بحاجة إلى استخدام متغيرات تفسيرية في فهم الواقع الأمني الدولي الراهن.

-يمكن لمنظور الأمن فهم تحولات الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا.

ولتؤكد من صحة هذه الفرضيات فانه تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وذلك من خلال الكشف عن التطور التاريخي لمفهوم الأمن وتوسعه عن المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث بالإضافة إلى البحث عن السياق التاريخي للعملية التنظيرية للدراسات الأمنية في ظل الواقع الأمني الدولي الراهن وبرز جليا في الفصل الأول.

المنهج التحليلي الوصفي: وذلك من خلال توصيف البيئة الأمنية الدولية وأسباب الهجرة الغير الشرعية وفحص لأهم النظريات في الدراسات الأمنية وتحليل التحولات المفهوماتية في الدراسات الأمنية وبرز في الفصل الأول والثاني.

ولتحقيق هذه الغاية المنشودة فانه تم تقسيم موضوع المداخلة إلى:

المحور الأول:الإطارالمفاهيمي للأمن:

المحورالثاني:النظريات المفسرة للأمن:

المحور الثالث:تأثير الامن على الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى ومحورية في العلاقات الدولية ويشكل اهتمامات الباحثين في الدراسات الأمنية سواء على المستوى التطبيقي أو الأكاديمي.

فتتجلى أهميته على المستوى الأكاديمي باعتباره موضوع بحثي في نظريات العلاقات الدولية فهو محور المناظرة في كبرى اتجاهات العلاقات الدولية .

وأما على المستوى التطبيقي تتجلى أهميته من خلال مدى إدراك الدول لواقع الدراسات الأمنية في ظل الواقع الأمني الدولي الراهن.

وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنه يعتبر مفهوم الأمن على قدر أهميته ومحوريته في حقل العلاقات الدولية من أكثر المفاهيم صعوبة وتعقيدا لأنه مفهوم نسبي متغير مركب وذو مستويات متعددة ومتنوعة ويتعرض لتحديات وتهديدات كثيرة ومختلفة المصادر والأنواع والأبعاد.[lxxvii]

المطلب الأول:تعريف الامن

والأمن من الناحية الاصطلاحية: فلقد تعددت مفاهيم الأمن فهو محل خلاف باختلاف زوايا البحث بين مفكرين العلاقات الدولية والباحثين في الدراسات الأمنية، ومن أهم التعريفات نجد:

* تعريف **باري بوزان**: فلقد وضح أن للأمن خاصيتين التعقيد والتركيب فهو مفهوم واسع وضيق في آن واحد، فهو ضيق عندما يتعلق بمعالجة القضايا العسكرية ومفهوم واسع عندما يتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعدها الداخلي والخارجي.[lxxvii]

ولهذا نستنتج أنه تم توسيع في مفهوم الأمن.

ومفهوم الأمن ديناميكي ومتغير تبعا لظروف الزمان والمكان ووفق لاعتبارات داخلية وخارجية ، ويرى **بوزان** أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ، مرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[lxxvii]

* وأما مفهوم الأمن حسب وزير الدفاع الأمريكي " **روبرت ماكنمار** ": حيث عرف الأمن من خلال كتابه " **جوهر الأمن** " أنه "التنمية"، فالأمن ليس تراكم السلاح رغم ذلك جزءا منه والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنه يشتمل عليها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي على الرغم أنه قد يحتوى عليه، إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن.[lxxvii]

ويتضح من خلال تعريف " **روبرت ماكنمار**" أن الأمن يشمل عنصرين هما: يتعلق الأمن بحماية كيان الدولة من أعمال العدوان وسياسات التوسع وحماية النسيج الداخلي للدولة وعدم تعرضها إلى حرب دعائية أو ضغوط اقتصادية، أو إرهاب تؤدي إلى إعاقة التنمية فيها.[lxxvii]

* وأما تعريف "**هنري كسنجر**" على أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها للحفاظ على حقه في البقاء".[lxxvii]

ولم يستثني مفهوم الأمن في الدراسات السياسية العربية وقد اختلفت باختلاف الباحثين فيه ومن هذه التعاريف نذكر:

* تعريف **محمد نصر مهنا** ، عرف الأمن على أنه : "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن كل التهديدات ومصدرها".[lxxvii]

* وتعريف**محمد مصالحة** أنه: " حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعوان بان هناك مأمن من أي خطر".[lxxvii]

نستخلص أن مفهوم الأمن معقد ، فهذا ما يستدعي تعريف إجرائي لمفهوم الأمن بأنه: غياب التهديد للقيم المركزية والقدرة على التحرر من تهديد رئيسي للقيم العليا الفردية أو الاجتماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل المتاحة الممكنة للحفاظ على البقاء.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الأمن:

وإذا عدنا إلى الماضي نجد أن الأصل اللاتيني لكلمة الأمن **Security** يحمل تناقضا جوهريا فهو صدام بين جزء **Sine**حيث تعني بدون و **Cura** وتعني اضطراب ومنه Sine, Cura بدون اضطراب ولا أمن.

فهو عكس لمعناه اليوم **Security** فهو حالة يغيب فيها الخوف أو التهديد.[lxxvii]

فالأمن لم يكن يعني إذا كما قال " **سيشرون**" "غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة، أي حالة من الطمأنينة، الهدوء والتوازن".

ومنذ القرن الثاني عشر حتى القرن السابع عشر، أخذ الأمن معنى حالة من الثقة المفرطة وهذا مع ظهور عدة تعريفات ومنها ديكارت الذي رأى بأنه إذا كان الأمن قويا جدا بطريقة تلغي تماما الخوف ، فإنه يغير من طبيعته ويصبح يسمى أمنا أو ضمانا.[lxxvii]

ومع مطلع القرن الثامن عشر أعتبر **ألكسندر واستر** صراحة أن الأسطول يشكل قوة بريطانيا العظمى وأمنها، ومنذ تلك الفترة أصبح الحديث عن الأمن مرادفا للدفاع وبالإضافة إلى **"براون"**،

ومع نهاية القرن الثامن عشر تعززت هذه الفكرة عندما أستند الأمن للدولة كمؤسسة تستلزم استعمال الوسائل العسكرية والدبلوماسية، فإذا كانت فلسفة الأنوار قد أكدت أن الدولة هي محصلة الإرادة والحاجة الإنسانية للحماية، على حد قول "**فريدريك لبينز**" هو مجتمع هدفه المشترك هو الأمن، وعليه فالأمن أصبح شرطا ضروريا للدولة بمقتضى التقاليد الليبرالية **آدم سميث**، ولا يمكن للأفراد أن يكونوا آمنين إلا إذا كانت الدولة آمنة (نظرية العقد الاجتماعي "لجون جاك روسو")، والذي بموجبه تحتكر الدولة القوة أي تتحكم بالفعل الأمني وحالة خطرة عند **"توماس هوبز"**.[lxxvii]

ثم الانتقال من فكرة الدفاع إلى فكرة الأمن القومي كان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1945 نتيجة الاهتمام المتزايد في إعادة تنظيم الهيئات والمصالح في مجال الدفاع والأمن الوطنيين، وتأسيس الهيئة الوطنية للاستخبارات CIA عام 1947، ووكالة الأمن القومي NSA ومع نهاية الحرب الباردة، حدث تحول كبير حول موضوع الأمن من مواجهة الأعداء إلى مفهوم " **الأمن من التهديد**"، وهذا ما قدمه **"باري بوزان"** "**العمل على التحرر من التهديد** " ، ومن هذا المنطلق أثير إشكال حول ما هي القيم المركزية التي يتعين حمايتها ؟ هل البقاء دولاني؟ الاستقلال الوطني أم الوحدة الترابية؟ هل الرفاه الاقتصادي أو الهوية الثقافية؟ وهلل هذه التهديدات ذاتية أم موضوعية؟ فالأمن مفهوم غامض.[lxxvii]

يحتوي في نفس الوقت اللاأمن وهذا ما عبر عنه " **ميكائيل ديلان**" **insecurity**، وبدأ توسيع في مفهوم الأمن، وقد لخصت **"إيما ريتشارد"** الامتدادات المتعددة للأمن في:

* **امتداد تحتي:** امتداد مفهوم الأمن من الدولة للأفراد.

* **امتداد إلى الأعلى:**من أمن الدولة إلى النظام الدولي.

* **امتداد أفقي:** أي من الأمن العسكري إلى السياسي إلى الاقتصادي إلى الاجتماعي.

* **المسؤولية السياسية:** وتمتد في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية إلى المؤسسات الدولية، نزولا إلى الحكومة الإقليمية، وجنبا إلى المنظمات الغير الحكومية إلى الرأي العام وكذا الصحافة والقوى المحركة للطبيعة أو السوق.[lxxvii]

وقد لخص **"تيري بازلك"** في مخططه التوضيحي كيفية توسع مفهوم الأمن من خلال تحولين أساسيين:

الأول:عمودي: ويخص مستويات التحليل.

الثاني: أفقي: يخص قطاعات الأمن.

أي أن هناك توسعا على مستوى القطاعات وتعميقا على المستويات.[lxxvii]

فهذا ما يتضح جليا من خلال البحث عن إعادة تعريف الأمن ، توسيع وتعميق المفهوم.

إن الدراسات الأمنية من أكثر الميادين الفرعية حركية في العلاقات الدولية منذ عام 1945، وإن كان الدارسين يتفقون على أن دراسات الأمن تجد أصولها في حقل " **الدراسات الإستراتيجية**" الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية، [lxxvii] والذي عرفه **"باري بوزان"Barry Buzan** على أنه:

"يركز على استخدام أو التهديد باستخدام العنف أو وسائل العنف من طرف وحدات سياسية في إطار الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى". [lxxvii]

الفصلالثاني:النظريات المفسرة للأمن:

المطلبالأول: النظرية الواقعية

إن النظرية الواقعية**The Realism Theory**لم تكن نظرية واحدة على حد تعبير **والكر Walker** وإنما كانت جملة من الأشكال والتصنيفات،وعموما تباينت التصنيفات الواقعية باختلاف المعيار المعتمد عليه،ومنها معيار موضوعي يصنفها نسبة إلى الموضوع المركزي للبحث في النظرية الواقعية،ومن ابرز الاتجاهات نجد:

- التفسير الواقعي التقليدي للأمن:

إن التفسير الواقعي التقليدي للامني نتمثل في **الأمن الوطني ،القوة العسكرية ومحورية امنالدولة** ،فلقد أسهمت المنظومة المفاهمية**لما بعد واستفالية** في تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات الأمنية القائمة بين الدول،وضمن هذا السياق ظهرت الواقعية أين تنظر للدولة كوحدة تحليل أساسية ومحور أي سياسة أمنية،وان الأولوية هي لتحقيق امن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية،وفقا لأنصار الاتجاه الواقعي فان الهدف الاسمي الذي تسعى إليه للدول هو تحقيق أمنها ، وعليه فلقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها، فسياسة الأمن الوطني مثلما يرى **مورغانتو"**تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني،إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها". [lxxvii]

ولقد ارتبط الأمن القومي بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح أو ما يطلق عليه بالأمن العسكري الدولاتي،**فوالترليبمان Walter Lipmann** يعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب ن فالأمن وفقا لهذا مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب،كما أكد **ديفيد بالدوين** على انه إذا كان للقوة العسكرية صلة بمسالة ما يمكن اعتبارها مسالة أمنية،أما إذا لم يكن للقوة العسكرية صلة بها فهذه المسالة تصنف ضمن طائفة السياسات الدنيا. [lxxvii]

يمكن اختصار التصور **الأمني الدولاتي** للواقعية التقليدية في **المثلث الواقعي الأمني** الذي يشمل :

- **الدولة:**هي الفاعل الأساسي لأية عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.
- **البقاء:**هو الهدف الأسمى لهذه الدولة وأولوية تسبق كل الأهداف نتيجة الشعور بالتهديد المادي الخارجي الموجود.
- **الاعتماد الذاتي:**هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية.

وفي الحقيقة التصميم الواقعي للدراسات الأمنية يقوم على المرجعيتين القوة والدولة.[lxxvii]

تعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينيات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية ، تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج **"مركزية الدولة "(state centrism)**في تحليل الشؤون الأمنية،كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري ، وارتباط مفهوم الأمن القومي بحماية القيم الحيوية للدولة،كتعريفات **ليبمان و الفرز** الكلاسيكية التي تمثل التيار السائد في تعريف الأمن .

وبشكل عام اتسمت هذه المرحلة من تاريخ **الدراسات الأمنية** بعدة سمات نجملها في:

- تعتبر أفكار مركزية الدولة،ودوافع الدولة للقوة والأمن،إضافة إلى محورية قضايا الحرب والنزاع من بين الفرضيات الأساسية للواقعية،وهي ذاتها مباني الدراسات الإستراتيجية.[lxxvii]
- هيمن مفهوم الأمن القومي(الوطني)على الأجندة البحثية للحقل ،حيث اقتصر الاهتمام فقط على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لبقاء واستقلال الدول، ولقد أدى هذا الاهتمام الحصري بفواعليةالدولة والقطاع العسكري إلى وجهة نظر ضيقة لمفهوم الأمن حقل الدراسات الأمنية توصف عادة بالمقاربة التقليصية.
- غلبت في هذه المرحلة الأفكار والنظريات التي تركز على الجوانب المادية للتهديدات(مثل نسبة التسلح،قدراتالدولة،وعوامل القوة الأخرى)وتهمل أهمية القواعد والمعايير، وتاريخ التفاعل ونمط العلاقات وغيرها من العناصر المثالية في تعريف الأمن.
- ونتيجة هذه العوامل بذات مع منتصف الثمانينات مرحلة جديدة في تاريخ الدراسات الأمنية تزامنت مع حدوث تغييرات في السياسة الدولية كانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة،وتفشي الصراعات الداخلية(أثنية ودينية)في العديد من دول اروبا الشرقية،وتزايد مشاكل الهجرة الغير الشرعية في اروبا،وصعود التهديدات الغير التقليدية العابرة للحدود مثل الأمراض والجريمة الدولية،ومشكلةاللاجئين،والانتهاكات البيئية، والإرهاب،وغيرها،وهذه المتغيرات كانت المنعطف الأكثر أهمية في بروز **الواقعية الجديدة** كبداية جديدة في حقل الدراسات الأمنية.

ثانيا:التفسير الواقعي الجديد للدراسات الأمنية

انطلق البحث الأمني للنظرية الواقعية الجديدة خاصة بعد ازدياد درجات الصراع الأمني،وهذا ما جعل قصور الأطر التعاونية مقابل النزوع للقوة من قبل الدول،ولقد تأسست المقاربة الواقعية الجديدة للدراسات الأمنية لتأخذ النمط التفسيري البنيوي في التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة،بالإضافة إلى البحث في **المعضلة الأمنية Security dilemma.**

لقد كان **جون هرتز** أول من أوضح فكرة المعضلة الأمنية في خمسينيات من القرن العشرين بقوله:" **أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات،إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر،حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على انها إجراءات دفاعية ،ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".**

وأما **كين بوث** فيرى المعضلة الأمنية أنها سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن ، فهذا المفهوم يرتكز على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها،في نظام دولي يتسم بالفوضى وبالتالي تسعى الدول لضمان بقائها بتعظيم قوتها ويصبح الطرف الأخر اقل أمنا.[lxxvii]

إن **الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة تؤكد** على **أن معضلة الأمن** تنشا أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشا من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول،بينما يعتقد الواقعيون البنيويون بان المعضلة الأمنية حالة مزمنة في السياسة الدولية بفعل الفوضى التي تضع حدود صارمة في إمكانية حدوث تعاون في النظام الدولي.

إن أنصار **التحليل البنيوي للدراسات الأمنية** يستندون على مسائل مهمة تجعل من التعاون الأمني بين وحدات النظام الدولي أمر صعب ومنها:

- **مسالة الغش والخوف وانعدام الثقة** :فالخوف وانعدام الثقة مكونان من صميم معضلة الأمن،ومع أن الواقعيون الجدد أمثال **والتز وجون ميرشايمر** يسلمون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى ،إلا أن تحقيقه والحفاظ عليه أكثر صعوبة بين الدول،أما بالنسبة للواقعين الدفاعيين أمثال ستيفن والت يعتقدون أن إتباع ومواصلة الاستراتيجيات الحذرة هي الضامن الأفضل للأمن،فالدول تسعى إلى الأمن قبل القوة،ولذلك عليها عقد اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الكبرى لتحقيق أمنها،شيئا فشيئا يعوض ميزان القوى بميزان الردع،وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني.
- **مسالة المكاسب الأمنية** :يرى الواقعيون الجدد أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من تركيزها على المكاسب المطلقة ،فالفوضى كما يرى **جوزيف غريكووستيفن كراسنر** هي التي تدفع الدول بالقلق والريبة بخصوص المكاسب المحصلة عليها من خلال التعاون فالدول التي تكتسب أكثر مما يجنيه شركاؤها ستصبح تدريجيا اقوي ،بينما يصبح شركاؤها أكثر هشاشة.[lxxvii]

نستخلص إن فشل التفسير الأمني للواقعية الجديدة يرجع أساسا لسلوك الدول في العلاقات الدولية الذي يتسم بالعون الذاتي ولا يعني بالضرورة أن الدول عليها بالحرب،وكمثال ذلك فضلت الدول في السبعينات والثمانينات القرن العشرين التعاون بدلا من مواجهة أخطار السباق نحو التسلح.

بالإضافة إلى مسالة الغش مبالغ فيها،فقد جادل كل من **شيلنغ و هالبيرين** بأنه من شان الغش أن يؤدي إلى مكاسب إستراتيجيةهامة؛غير أن الأخطار التي ينطوي عليها الحد من الأسلحة قد تكون مقبولة ،أكثر من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح.

فالواقعيون الجدد ينادون بضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقائه ضمن مفهومه التقليدي الدولاتي،إلا أن الدعوة إلى ضرورة التوسيع التي فرضتها تحديات الحرب الباردة والتحديات المعاصرة في ظل الواقع الأمني الدولي الراهن ،اقر بها الواقعيون البنيويون خاصة المنتمين لمدرسة كوبنهاغن.[lxxvii]

المطلبالثاني:النظريةالليبرالية:

التفسير الليبرالي الكلاسيكي للأمن:

إن أهم تصورات الليبراليين للأمن التركيز على فكرة الأمن الجماعي إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن القومي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.[lxxvii]

وهذا ما اده **ايمانويل كانط** في كتابه المعنون **بالسلام الدائم** ،كما يستندون في التحليل الأمني على المتغير الديمقراطي ،لان انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي ،من شانه أن يكرس اطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية،تكون الصفة التعاونية السمة الرئيسية.[lxxvii]

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسالة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية،من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة،ليصبح الأمن ليس فقط حماية ضد تهديدات الدول الأخرى ،وإنما من تهديدات فاعلين آخرين من غير الدوليين ضمن الترتيب العالمي،فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى ما فوق الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية ،الاقتصادية والديمقراطية،وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العمل العسكري في إقامة السلام،باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون الدول أمر لا مفر منه ،فهذا ما برز في الليبرالية الجديدة.[lxxvii]

ثانيا:تفسير الليبرالية الجديدة للأمن:

إن التفسير الليبرالي الجديد للأمن يتمثل أساسا في تركيز الليبرالية المؤسساتية على دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن ،ويعتمد الليبراليون الجدد إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدين من القراءة الجغرافية والعسكرية للأمن ، وإعطاء أهمية لقضايا الثروة والرفاه والبيئة ،كما ركزوا على بناء مؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية،واعتقادهم بان المؤسسات الدولية بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على الفوضى ولا يعني أن الماسسة الدولية في استطاعتها منع الحروب لكن بوسعها تلطيف مخاوف الغش والتي تنشا من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة من التعاون .

كما باستطاعتها التغلب على النزعة الأنانية للدول بالتشجيع على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد اكبر للتعاون الدائم.[lxxvii]

ومن أهم المنظرين في هذا الطرح نجد كل من **كيوهان** ،**اوي** ، و**ناي** وغيرهم وتعزز الطرح الليبرالي المؤسساتي في توسيع مفهوم الأمن الإقليمي بالتركيز على مفهوم الأمن التعاوني كبديل لمفهوم الأمن الجماعي ، وهذا ما اوضحة **اميتاف أشاريا** بتعريفه لمفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه بثلاث عناصر وهي:

-قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية.[lxxvii]

- معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا،لكنها تتطلب اقترابا تعاونية بين الدول.

غير أن المقاربة الأمنية للماسسة الدولية لم تسلم من النقد ، فحسب والت فان الطرح الجوهري لهذه النظرية فقد بريقه مع مرور الوقت،باعتبار أن المؤسسات الدولية لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كان يتنافى مع مصالحها الأنانية.[lxxvii]

كما ترتكز الليبرالية الجديدة على فكرة السلام الديمقراطي المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض،وان الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له زخما أكاديميا وسياسيا إزاء الأمن الدولي في فترة التي تلت الحرب

الباردة ، فقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من **ميكائيل دويل** ،**وبروس راسيت** من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني ،فمن شان التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية،أن يجعل الدول تميل للسلم بدلا من منطق الحرب والقوة .

المطلب الثالث:النظرية البنائية:

إن عجز النظريات التقليدية على بلورة اتجاه نظري متكامل في العلاقات الدولية ،كان من بينالأسباب التي مهدت إلى ظهور نظريات حديثة ومنها النظرية البنائية **TheConstructivismTheory** التي توصف بالجسر الرابط بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية لأنها محاولة تنظيرية تركيبية أو توفيقية أكثر منها نقدية أو تحدي للدراسات الواقعية.

تفسير النظرية البنائية لمضامين الأمن:

لقد فسرت النظرية البنائية الأمن كبناء اجتماعي الذي يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة،فالأمن حسب **ريتا توراك Rita taurek:"يبنى بشكل اجتماعي وتذاتاني "**[lxxvii] .

كما تعتبر الهوية والمعايير الفرضية الأساسية المشتركة للمقاربة البنائية في الأمن،ويتصور البنائيون الأمن كموقع للمفاوضات والتحدي في الوقت نفسه، هو موقع مفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحللين بشكل خاص،وتحد بين الفواعل الذين يحملون تصورات مختلفة حول ما يعتبر تهديدا وما يعتبر أمنا،وبدلا من تصور الأمن من مستوى النخب السياسية، ويشير البنائيون إلى أهمية دعم الرأي العام والجماهير في حدوث التغيير في خطاب وممارسات السياسة الخارجية الأمنية.

كما أن التصور الأمني للاتجاه البنائي أمثال **كانتزشتاينوادلروبارنت** فيما يتعلق بالأمن قبل كل شيء بالدول وإحياء مفهوم **الجماعة الأمنية** الذي طرحه **كارل دوتش** من قبل اعتقادهما أن هذه الجماعة أو بالأحرى الجماعة الأمنية التعددية تعني ببساطة جهة عبر وطنية تتكون من دول ذات سيادة،وعليه يمكن القول أن الأمن هو قبل كل شيء مسالة امن عسكري وان كان يضم مجموعة من المعايير والقيم ،فقد أعلن **كاتزشتاين** في تبنيه تعريفا موسعا وتقليديا للدراسات الأمنية في كتابه المعنون ب:**the culture of national Security :normes and identity in world politics** ، وفي صميم تحليله مفهوم الهوية أن هوية الدول تظهر من خلال تفاعلاتهم مع مختلف البيئات الاجتماعية الداخلية والدولية،فمدركات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية، فعلى سبيل المثال حاول **جوتا وليدز** شرح السلوك الأمريكي إبان أزمة الصواريخ الكوبية انطلاقا من الدور الذي لعبته الهوية الخارجية ضمن مسار تشكيل وبناء المصلحة الوطنية،فحسبه التصور الخاص للهوية الأمريكية هو الذي وجه الطريقة التي أولى بها القادة الأمريكيين نشر الصواريخ السوفيتية.[lxxvii]

إن الفرضية المركزية المشتركة بين مختلف المقاربات البنائية حول الأمن والدراسات الأمنية هي **اعتبار الأمن بناءا اجتماعيا** ، فلقد أكدت **كارين فيارك**أن"الأمن يمكن أن يفهم على سبيل على انه حماية القيم المركزية للجماعة،بيد أن تعريف موسعا كهذا يجبرنا القليل عن ماهية هذه الجماعة في حد ذاتها وما هي قيمها الجوهرية ومن هي الجهة التي يمكن ان يأتي منها التهديد لهذه القيم وكيف يمكن تحقيق الحماية لهذه القيم .

كما تفترض البنائية أن الأمن هو **بناء سياسي** أين تكون الأسبقية للتفاعل الاجتماعي ، فكل من الأمن والتهديدات ليس موضوعيين وثابتين ولكنهما يبنيان اجتماعيا،فالأمن بمعناه الموضوعي يعني غياب التهديدات للقيم الأساسية المكتسبة، وان التهديدات ليست طبيعية وقضاء محتما فالدول يمكنها تغيير تصوراتها للتهديد وفقا للتطورات الحاصلة في بيئتها وتعديل الممارسات،وأما بخصوص **معضلة الأمن**، فيعتقد البنائيون أنها تنبثق من الجهل بالنوايا الأخر ويمكن تخفيضها والحد منها عبر معرفتنا بالهويات،ويفترض للفواعل حماية أنفسهم من مواجهة اللايقين الذي هو متغير وليس ثابتا، فكلا من التهديد والصراعات يجب أن تكون مبنية اجتماعيا بالعوامل المادية والمثالية،كما واضح **هايمانز** معضلة أخرى تسمى " **المعضلة المعيارية**"التي تستند إلى الفهم أين يعتمد تأثير الاتصال على اللغة الأمنية المستخدمة المستندة إلى رغبة الكاتب في امننة قضية ما.[lxxvii]

خلاصة:

نستخلص انه تعتبر البنائية أكثر النظريات النقدية للحوار الثالث مساهمة وتأثيرا في الدراسات الأمنية النقدية،وكما صرح "**ادوارد كلوزيج**"بصراحة:تتركز القيمة المضافة للبنائية كمنهج لفهم الأمن في تحديها للمدارس الفكرية الأخرى ،وزاد تأثير هذه المقاربة في الدراسات الأمنية مع تبني العديد من الباحثين خاصة العاملين في معهد كوبنهاغن للانطولوجيا البنائية في إعادة تعريف الأمن،مشكلين بذلك أهم مدرسة في الدراسات الأمنية النقدية.

الفصل الثالث:تأثير الامن على الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا:

المطلبالأول:مفهوم الهجرة الغير الشرعية

عرفت المنظمة الدولية للعمل الهجرة الغير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية،وتعرف الهجرة الغير الشرعية بموجب القانون الجزائري رقم 211/66المؤرخ في 21جويلية1966بانها دخول شخص أجنبيإلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بغية الاستقرار في العمل.[lxxvii]

المطلب الثاني:أسباب الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا:

1-الأسبابالاقتصادية :

يكون الدافع الاقتصادي هو المحرك الأساسي للهجرة الغير الشرعيةمن دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا خاصة في التباين على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والمتخلفة وانخفاض المستوى المعيشي وانتشار البطالة.[lxxvii]

2-الأسباب السياسية والأمنية:

تدفع الأسباب السياسية في المتوسط من التدخلات العسكرية الخارجية وخاصة في الدول التي تغيب فيها الديمقراطية إلى انتشار الهجرة الغير الشرعية،فغياب الاستقرار السياسي والأمنواستتبابه يؤدي إلى انتشار الحروب التي تدفع إلى الهجرة الغير الشرعية.[lxxvii]

المطلب الثالث:دورالأمن فيمكافحة الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا.

نعيش اليوم في عالم يتميز بالتعقيد والتغيرالمسارع تتعرض شعوبه لشتى أنواع المخاطر والتهديدات وبالتالي الشعور بانعدام الامن،نتيجة الصراعات والتفاوت بين الشمال والجنوب،والتحولاتالبيئية،فهذا ما نتج عنه الهجرة الغير الشرعية ومن هنا انطلق مفهوم الامن في المتوسط محاولة لوضع الأطروالآلياتاللازمة للحد من الهجرة الغير الشرعية،من خلال تعزيز الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين،ففي الجزائر مثلا تراجع مؤشرات الامن دفعت ببعض فئات المجتمع الجزائري إلى الهجرة الغير الشرعية ولهذا لابد من توفير آلياتأو مرتكزات الامن للحد من هذه الظاهرة كفتح مجال للمواطنين في التنمية،وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية،وتطوير مستوى التعليم،وتكريسمبدأ الديمقراطية.[lxxvii]

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو كما أطلق عليها في لقاء مراكش بالهجرة غير النظامية من دول الساحل ظاهرة متعددة الجوانب والآثار بحيث شغلت ولازالت تشغل مختلف دول العالم. إذ يرى فيها البعض مصدر تهديد لأمنها سواء أكانت الهجرة فردية أم جماعية، طوعية كانت أو قصرية/اضطرارية بينما يستغلها البعض الآخر كقوة عمل تسخر في النهوض باقتصادياتها.

إضافة إلى تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على التنمية في بلدان الجذب والطرد معا، ناهيك عن الآثار السلبية التي تتركها على المستوى الإنساني، ما جعلها – أي الهجرة غير الشرعية- قضية تشغل الرأي العام العالمي بهيئاته ومنظماته الحكومية وغير الحكومية.

تشكل دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر مناطق عبور لأفواج كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين المتوجهين نحو أوروبا بهدف الاستقرار أو طلبا للجوء، وأمام توجه بعض الدول الأوروبية الجاذبة للاجئين في الاتحاد الأوربي إلى غلق حدودها في وجه المهاجرين، أقدمت الوكالة الأوروبية للهجرة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين على التدخل للإشراف على ملف الهجرة غير الشرعية في ظل الأوضاع الأمنية المتردية في دول الساحل التي تحولت إلى مناطق للنزاعات المسلحة إلى جانب الأزمة الليبية والأوضاع غير المستقرة في تشاد وما ترتب عن ذلك من تراجع رهيب في أداء اقتصاديات هذه الدول مع تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة. ما أدى إلى انتشار أمراض الفقر، بسبب التغيرات المناخية التي أدت إلى ندرة المياه وتقلص في المساحات الزراعية المحدودة في دول الساحل نتيجة زحف الرمال، تلكم هي أقوى عوامل الطرد فتكا بالإنسان، في ظل استمرار عملية الاستنزاف المفرط للثروات الباطنية من قبل كبريات الشركات الأجنبية الماكثة في دول الساحل منذ عقود من الزمن. إذ لم تترك لشعوب هذه الدول أدنى أسباب البقاء في أوطانهم. ما دفعهم إلى اتخاذ أصعب قرار، واختيارهم لأخطر مسار ووسيلة قد ينتهيان بهم إما بالموت المحتوم، أو النجاة عند الوصول إلى سواحل القارة العجوز في انتظار مواجهة مستقبل مجهول.

ولم تكن هذه الدول لتقوم بخطوات احترازية واستباقية اتجاه هذه الظاهرة لولا علمها بخطورتها على النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمعاتها إلى جانب المشكلات السوسيواقتصادية المترتبة عنها والتغيرات التي تلحقها بنظمها عامة.

وبالرغم من حرص هذه الدول ومنها الجزائر على التزاماتها بالاتفاقيات الدولية في هذا المجال إلا أنها تحاول أن تكون أكثر حزما في التعامل مع هذا الملف الذي أصبح يشكل تهديدا لأمنها واستقرارها نتيجة انتشار ما يعرف ما يعرف بالجرائم العابرة للأوطان. وارتباط ذلك بشبكات تهريب البشر، وبالمنظمات الإرهابية وبارونات المخدرات، التي حاولت ولا تزال تحاول الاستثمار في الأوضاع المضطربة في منطقة الساحل الإفريقي لتنفيذ خططها وتحقيق أهدافها .

الخاتمة:

وخلاصة القول ان موضوع الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا في ظل الواقع الأمني الدولي الراهن أخذت مسار جديد ومغاير عن الدراسات الأمنيةالسابقة،وذلك من خلال تطور العملية التنظيرية للدراسات الأمنية بغية تفسير واقع الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا ،فهناك العديد من المرتكزات للنظريات والمدارس الأمنية التي لها الأثر الفعال والواضح في تفسير الدراسات الأمنية،فمدى تفسير الدراسات الأمنية في ظل واقع الهجرة الغير الشرعية في من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا مرهون بقدرة وملائمة العملية التنظيرية في حقل الدراسات الأمنية في مواكبة التحولات الدولية الراهنة.

الاستنتاجات:

نخلص في الأخير إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- لقد تعددت مفاهيم الأمن وهذا ما أدى إلى التوسع والتعمق فيه ليشمل قطاعات ومستويات متعددة، كما يمثل الأمن الوحدة المرجعية للدراسات الأمنية.
- لقد قدمت الدراسات الأمنية فهما لتحولات الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا.
- -إن انجازات الدراسات الأمنية في ظل الواقع الأمني الدولي الراهن،لا ينبغي أن تخفي حجم التحديات التي تواجهها في ظل وجود وانتشار الهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا.
- تقديم مقاربات معرفية جديدة لمفهوم الهجرة غير الشرعية و تسليط الضوء على تطور هذه الظاهرة في مناطق العبور المختلفة.
- الوقوف على واقع الهجرة غير الشرعية من مناطق الساحل الإفريقي ،والتعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى تنامي الظاهرة في هذه البلدان وما يترتب عنها من انعكاسات.

قائمة المراجع :

1 - سليمان عبد الله الحربي، **"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر** ،"المجلة العربية للعلوم السياسية 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2008): 09.

2 - **سورة قريش** ، الآية 3-4.

3 - عبد النور بن عنتر، **"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"**، "**السياسة الدولية** "160(2005): 56.

4- Barry Buzzan, **Is international Security possible?**, paper presented at: New Uniking about strategy and international security (conferences), edited by Ken Booth, London, Happer Collis Academic, 1991, p31.

5 - محمد سعيد الباشا الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن** ، (رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القيادة الأمنية، 2006)، ص ص. 60 – 61.

6 - نسيمة طويل،"**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"(** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010)،ص.37.

7 - -لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة** (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص. 09.

8 - -حمد سعيد الباشا الشهراني،المرجع السابق ذكره،ص.60.

9 - المرجع نفسه.

10 - عبد اللطيف يوروبي، " **التحديات الأمنية في دول العراك العربي بعد 2011، دراسة مقارنة بين (تونس، مصر)"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص.11.

11 - محمد جمال المظلوم ، **الأمن غير تقليدي** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2012)، ص .06.

12 - عادل زقاغ ، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"**، الموقع الشخصي للباحث، تم التصفح يوم 01 فيفري 2018.

13 - http://www.geocities.com/adelzeggagh/sepct.html

14 - -عبد النور بن عنتر، المرجع السابق ذكره، ص. 56.

15 - -محي الدين حداد، **"محاضرات في مقياس السياسات الأمنية الدولية** " (قسم العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، السنة الجامعية: 2016-2017).

16 - -المرجع نفسه.

17 - -سليم قسوم،" **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"**(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010م)،ص.22.

18- Alex Macleod, Anne Marie D'Aoust, et David Grondin, **"les études de sécurité", "In Théories des Relations Internationales: contestations et résistances**, éd. Alex Macleod et Dan O'meara (Québec: Athéna Editions,2007), p 352.

19- -أحسن العايب،"**الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى1945-2006**"(اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة يوسف بن خدة،الجزائر،2008)،ص.17.

20 - سليم قسوم، المرجع السابق ذكره،ص.67.

21- -John Vasques,**The power of power politics, From classical Realism to Neorealism**,2nd(Cambridge: Cambridge university press,2004),p.61.

22 - -سليم قسوم ،المرجع السابق ذكره،ص ص .69-70.

23 - عادل زقاغ ، " **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، الموقع الشخصي للباحث، تم التصفح يوم 01 فيفري2018،على الساعة:14:12.

24- http://www.geocities.com/adelzeggagh/sepct.html

25 - -جويدة حمزاوي،**"التصور الأمني الاروبي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط،"**(رسالة

26 - مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة لحاج لخضر باتنة،2011)،ص.22.

27 - مبروك غضبان،**مدخل العلاقات الدولية**(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2005)،ص.348.

28 - جويدة حمزاوي،المرجع السابق ذكره،ص.26.

29 - المرجع نفسه،ص.26.

30 - عادل زقاغ ، " **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، الموقع الشخصي للباحث، تم التصفح يوم 01 فيفري 2018م،على الساعة:18:03.

31- http://www.geocities.com/adelzeggagh/sepct.html

32 - سليم قسوم ،المرجع السابق ذكره،ص.97.

33 - المرجع نفسه،ص.97.

34- Rita taurek, **"securitization theory and securitization studies**, «journal ofinternational relation and development 09(2006):55.

35 - سليم قسوم،المرجع السابق ذكره،ص ص.135-138.

36 - سليم قسوم،المرجع السابق ذكره،ص.140.

37 - -ساعد رشيد،**واقع الهجرة الغير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2001-2012،ص.16.

38 - سمير رضوان، **هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص.92.

39 - -ساعد رشيد، المرجع السابق ذكره، ص.61.

40 - ساعد رشيد، المرجع السابق ذكره، ص.149.

ضرورة بناء نموذج تعليمي للتربية الجنسية في المؤسسات التعليمية

Subject :The Necessity To Build an Educational Model for Sex Education in Educational Institutions

قريصات الزهرة / عثماني حبيب

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف واضحة وثابتة ؛ تتمثل في ضرورة وجود منهاج علمي يُدّرس في المؤسسات التربوية و بوساطة معلمين أكفاء ، يحافظون على الأجيال من أبنائنا بضرورة معرفة التربية الجنسية كمفهوم يربط الأبعاد النفسية السليمة بالأخلاق الواجب الالتزام بها وفق ضوابط اجتماعية، و كيفية التصرف في عملية الممارسات الجنسية، بهذا نكون قد جنّبنا أبناءنا الخوض في هذه المسألة ، سواءٌ مع أقرانهم أو مع عائلاتهم ،و لكي يتلقوا الأجوبة عن الأسئلة التي تراودهم عبر مراحل نموهم الجسمي، منذ سنّ مبكرة و حتى سنّ البلوغ، و كذلك حمايتهم من أن يتلقونها عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة أو ثقافات دخيلة، تلوث أفكارهم و تقضي على المعايير الاجتماعية الموجودة في المجتمع منذ آلاف السنين .

إنّ موضوع التربية الجنسية يجعل كلّ المؤسسات الاجتماعية و كل حسب دوره و مكانته، يعمل في الفضاء الثقافي الطبيعي بالنسبة لنا، ليعطينا شخصيات سويّة و سليمة تعرف ما هو مباح في المجتمع حفاظا على الرموز و الدلالات في المخيال الجمعي و إضفاءً للشرعية ،وما هو محرم بالابتعاد عنه لتجنّب الوقوع في أمراض تنتقل و توُّرث عبر الممارسة الجنسية .

Abstract :

The aim of this study is to achieve clear and consistent goals. The necessity of having a scientific curriculum taught in educational institutions by qualified teachers keeps the generations of our children to know about sex education as a concept that connects the correct psychological dimensions with the creativity that must be followed according to social regulations and how to act while dealing with sexual practice. We have thus prevented our children from going into this matter with their peers and even with their families

In order to receive the answers to the questions that they wish through the stages of physical development, from early age to adulthood, as well as to protect them from receiving them through modern technology and exotic cultures feed their ideas and eliminate the social norms in the community

The subject of sex education makes all social institutions, each according to its role and position, operate in the natural cultural space for us, to give us a common and healthy personalities who

know what is permissible in society to preserve the symbols and signs in the collective imagination and legitimization. The incidence of diseases that move and be inherited through sexual practice.

Sexual Education , Psychological health, Culture Sexuality, Representations,Identité.

إنّ الخوض في الحديث عن الجنسانية هو من الطابوهات المعرفية في العالم العربي و خاصة في مجتمعنا الجزائري، كونه يُعدّ من الحياء و الحشمة الخوض في الحديث عنه، لذا بات من الواجب أن نوليَ أهمية لكيفية تلقين أبنائنا تربية جنسية سليمة عبر نموذج دراسي يبدأ بوساطة التنشئة الاجتماعية لتشارك فيه جميع المؤسّسات الاجتماعية من أسرة و مدرسة (معلم)و رجال الدين و أطباء و أخصائيين نفسانيين .. ذلك لأنّ "التربية هي التي تملأ ذهن الطفل بالصورة الواردة عليه من الإحساس و بأثرها في نفسه، ألما كان أو لذة".[1]

إنّ إعطاء الأهمية لهذا الموضوع المتعلّق بتلقين أبنائنا تربيةً سليمة هو الذي يمكّنهم من تحويل التمثّلات إلى سلوكات في الحياة اليومية، و عليه ،بات من الضروري تلقين ذلك لأبنائنا و منذ سنّ مبكّرة ، كونهم لا يولدون مزوّدين بالمعايير و الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع ، و إنمّا يكتسبونها من الآخرين، و التي بدورها تنتقل من جيل إلى جيل بوساطة آليات سليمة، تبدأ بالمحافظة على الآباء بتزويدهم بالمعارف الضرورية حول الجنسانية مع ربطها بالمعايير الاجتماعية لتعطينا جيلا سليما صحيّا و نفسيا، تنتج هوية نوعية ،تفرّق بين المقدّس والمدنّس بحسن التصرّف في المواقف المختلفة في المقاربات الاجتماعية و الثقافية و ذلك بالمفهوم الإيجابي للجنسانية على ضوء ضبط اجتماعي و تربوي .

تحديد الإشكالية

إنّ الحديث عن التربية الجنسية في ظلّ التحولات العديدة التي يعرفها مجتمعنا الجزائري سواءٌ أكانت اجتماعية ،ثقافية، اقتصادية، سياسية، تكنولوجية، تجعلنا نقوم بتوضيح هذا المفهوم و ذلك بعدم ربطه بالممارسة الجنسية و لا بثقافة دخيلة لها عاداتها و تقاليدها تختلف تماما عن معاييرنا الاجتماعية التي تسير وفق سياق و ضوابط تعمل على تنمية الأفكار و تحويلها إلى سلوكات و تصرفات، مع تلقين النموذج العلمي عبر مختلف المراحل العمرية خاصة في سنّ المراهقة التي يتغيّر فيها طبع و مزاج المراهق بين اليوم و الآخر و تظهر عليه علامات داخلية و خارجية لنموّه الجسمي، من هنا يتوجّب علينا فتح قنوات الحوار بين المربّين و المراهقين و بين الأسرة و أبنائها حفاظا على نموّهم الطبيعي و العادي و ضمانا لصحّة سليمة لهم،على اعتبار أنّ هناك كما هائلا من القنوات التي تعطينا المعلومات و تنتظر منّا بلورتها على الواقع المعاش.

من هنا تبدأ المدرسة في بناء نموذج تعليمي كمقياس يُدرّس عبر المراحل الدراسية و خاصة في سنّ المراهقة و ذلك بفتح الحوار و النصح و الإرشاد من أجل الإلمام بالمفهوم و إعطائه أبعادا و أهدافا من أجل تحويل التصوّرات إلى سلوكات تبلور عادات و تقاليد مجتمعنا من أجل الحفاظ على الصحّة النفسية .

إنّ الخوض في هذا المجال المحاط بالغموض سواءٌ من الأسرة أو المجتمع و وضعه في سياق يتأرجح بين ما هو مقدّس و مدّنس هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد أنّ المؤسسات التربوية و من خلال دراستنا لمحتويات الكتب المدرسية، ساقته في بعد فيزيولوجي للجسد ، بداية بالحيوانات و كيفية تكاثرها ثم إلى الإنسان و مراحل نموّه الجسمي و تطوره، و بعد ديني (الحياء و العفة) ،كلّ هذا يدفعنا وضع أسس اجتماعية و فلسفية و نفسية بوضع مقرّر دراسي للتربية الجنسية للمراهقين في الثانويات و الإلمام بالمراجع العلمية له.

إنّ الخبرات و المهارات و المعارف التي اكتسبها الفرد خلال مراحل حياته وصولا إلى سنّ البلوغ حتى و إن كانت عائلته غفلت عنه في الكثير من المواقف و جعلته يقع ضحية لمشاكل نفسية و صحية مع عدم إدراكه لنموّه الجسمي، جعلته يصدر سلوكات جنسية أو يقع في عزلة و انطواء عن المجتمع، كلّ هذا يجعلنا نفكر جدّيا في إرساء معارف علمية لفهم الكثير منها و مزاوجتها مع القيم و المبادئ المكتسبة من المعايير الاجتماعية لنضع برنامجا وقائيا لتنمية المهارات و المعارف يضمن صحة جسمية و صحة نفسية و يسدّ المصادر الأخرى التي قد يلجأ إليها مراهقونا و التي قد تدفعهم إلى إشباع حاجاتهم مع إصدار سلوكات لا تتماشى مع قيمنا و معاييرنا و منه نطرح التساؤل التالي:

ماهي أساسيات النموذج التعليمي للتربية الجنسية الواجب إرساؤها في المؤسّسات التعليمية من وجهة نظر الأسر؟

الفرضية العامة:

أساسيات النموذج التعليمي للتربية الجنسية الواجب إرساؤها في المؤسّسات التعليمية .

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى ضرورة بناء نموذج تعليمي للتربية الجنسية في المؤسسات التعليمية ، في المجتمع المحلي ، وتنبثق هذه الدراسة من كون المجتمع المحلي له صبغة محافظة ,تعمل على المحافظة الى قيمها وتراثها ,وأعرافها في ظل التحديات الكبرى ،غير انه بات من الواجب عليها تنوير ابنائها عبر القنوات السليمة والعلمية لتلقينهم تربية سليمة تعطي لهم معارف ومكتسبات لتوجيه سلوكهم من أجل صحة نفسية وصحية،فيصبح فردا فاعلا في المجتمع،يتأثر ويؤثر في محيطه لذا بات من الواجب الإهتمام بهذا العنصر البشري.

أهداف الموضوع:

- بناء أسس للمنهاج الدراسي للتلاميذ في الطورين الإكمالي و الثانوي كهدف عام تتخلله أهداف فرعية منها:
- المساهمة في وضع أرضية صلبة للحفاظ على المعايير الاجتماعية و تحويلها إلى سلوكات بوساطة البرامج المدرسية.
- المساهمة في سدّ الفجوة المعرفية في موضوع الجنس عند المراهقين لبناء نموذج علمي.
- المساهمة في إرساء برنامج في المؤسّسات التعليمية و توسيع المعارف الجنسية لدى المراهقين.
- المساهمة في تعليمهم الألفاظ العلمية المتّصلة بأعضاء التناسل و السلوك الجنسي.
- المساهمة في تنمية الضمير في السلوك الجنسي.

الدراسات السابقة :

- في دراسة لسعيد بنيس 2014 " التنشئة الاجتماعية عند الشباب المغربي " توصل الباحث إلى أن :

طبيعة التمثلات الجنسية لدى الشباب المغربي ترتبط عامة ببعض التفاوتات المتصلة بالبيئة القيمية للجهات والمناطق التي ينتمون إليها،و أن الجنس كطابو لدى شريحة الشباب انتقل من نسق مطلق إلى نسق نسبي يتم فيه التداول والتعاطي مع المسألة الجنسية حسب السياقات التراتبية والجهوية وعبر قنوات تتيح هامشا من الحرية والاستقلالية انتجتها المواقع الاجتماعية .

ولقياس درجة إقبال الإناث والذكور على تطوير ثقافتهم الجنسية يمكن أن نستقرأ أرقام الدراسة التي أنجزت هذه السنة من طرف وزارة الشباب والرياضة بالجزائر بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت عنوان "الصحة الجنسية والإنجابية"، مست عينة تكونت من 272 شابا وشابة . و توصلت إلى أن الثقافة الجنسية تحيل على حقلين مهمين هما حقل التربية الجنسية وحقل التوعية الجنسية وهما حقلان يرتكزان على التأطير العلمي والتواصل الجماعي والتفاعل القيمي لبناء رأي عام ورأي شبابي حول المسألة الجنسية. لهذا يمكن في غياب هذه المقاربة و تغييب هذه الآليات والأدوات أن نعتبر بأن نظرة الشباب اليوم للعلاقات الجنسية تتسم بارتباك قيمي وغموض سلوكي أساسهما إكراه مجتمعي يتأرجح بين المرجعية الدينية والراهن الشبابي،ومن الانحرافات المباشرة للإقبال على مواضيع الجنس ما يطلق عليه بالإدمان الافتراضي (cyber addiction) تجعل من الشاب أو الشابة فردا مجتمعيا لا يرى المجتمع إلا من خلال ترسانة من التمثلات الجنسية تحتضنها ايديولوجيا غريبة عن مجتمعه،أما على المستوى الرمزي فالشاب أو الشابة يعيشان تناقضا قيميا وانفصاما جنسيا لتنافر مرجعيات المجتمع الثقافية.

- في دراسة ل بوزبرة سوسن والمعنونة ب التمثلات الجنسية في الوسط الطلابي دراسة ميدانية توصلت الباحثة الى ان المبحوثين يتلقون هويتهم الجنسية من الحمام التقليدي أو مع أقرانهم في الشارع بإعتباره فضاءا للعب مع أقرانهم كما تمكنهم من تشكيل زمر خاصة لها رموز وتعبيرات لفظية وغير لفظية فهو سياق ثقافي للعدوانية ،كما أن تنشئتهم الإجتماعية قد أعطتهم معلومات خاصة بالزواج،وأن مسؤولية التربية الجنسية تقع على عاتق الاسرة والمدرسة غير أنه قد توصلت الباحثة الى أن المبحوثين يبحثون عن طرق أخرى للحصول على معارفهم الجنسية كوسائل الإعلام والأصدقاء في حين هناك ستار يسدل سواء في الأسرة أو المدرسة من الصمت والتزييف و أشار المبحوثون إلى أن على المدرسة أن تمارس دورا تربو يا هاما في عملية التعلم يعطي لمضامين التعلم (الدور و الوظيفة) الجنسانية شرعيتها فإذا لم تكن تلك المضامين كاملة التأطير و تقدم على أسس علمية فإن التمثّلات تأتي فيما بعد مشوهة منطلقا من مضامين غير سليمة يمكن إن تكتسب من المصادر الأخرى، أن المدرسة لا تفي تكوين

التلميذ الطفل ليجابه مرحلة المراهقة بمعطيات كافية عن ذاته و جسده و هويته الجنسية و يرى أن تكون هذه المضامين أكثر ثراءا في البرامج المدرسية.

إن التحولات الاجتماعية ووسائل الاعلام و غياب الرقابة الوالدية و المجتمعية، هناك تمثلات جديدة تولّدت لدى الطلبة نتيجة التأثر بالاستعمار الفكري و الاعلامي ليس الأوربي فقط بل نأخذ على سبيل المثال المسلسلات التركية و الكورية و غيرها و التي لا تعبر عن الواقع المعاش، إنه مجتمع يستهلك يوميا بضائع و قيما غربية في لباسه و كلامه و وساءل اعلامه و ثقافته ..و من ثّم فلا مجال لانكار ذلك أو اعتباره مجرد تقليد بسيط لا تأثير له في تكوين شخصية الانسان –الطالب –العربي.

مفهوم التربية الجنسية:

1-1 التربية الجنسية: ما يمتلكه الفرد في النسق المعرفي من خلال الوالدين ، المدرسة و الدين و عالمه و يحدّد الوضعيات و التصرفات التي تهيكل واقعه و تساعده على الاندماج في نسق المواقف و القيم

-1- التعريف اللغوي للتربية الجنسية: - التربية: هي نظام اجتماعي يحدّد الأثر الفعّال للأسرة و المدرسة في تنمية النشء من النواحي الجسمية و العقلية و الأخلاقية حتى يمكنه من أن يحيا حياة سوية في البيئة التي يعيش فيها.

الجنسية: مجموعة الظواهر البيولوجية و التشريحية و الفسيولوجية و السيكولوجية و الاجتماعية المتعلقة بعملية التناسل و بالعمليات الممهّدة لها و ما ينتج عنها من نتائج تتجاوز حدود الفرد إلى النوع مع مراعاة ما يصاحب مختلف هذه الظواهر من حالات نفسية و ما تتركه من آثار في نفسية الفرد وشخصيته

و العلاقة الجنسية هي علاقة اجتماعية و تنظيم جزئيّ حول الحاجات الجنسية البيولوجية و في جميع المجتمعات ترتبط الحاجات الاجتماعية المتعلقة بالقبول والصحبة و الموافقة و المحبة و كذلك الحاجات الاقتصادية ارتباطا متينا بالمفاهيم المتصلة بالعلاقات الجنسية و حتى المظهر البيولوجي للجنس لا يعتبر مجرّد تعبير للحافز البيولوجي.

2-1 المفهوم الاصطلاحي للتربية الجنسية:

- هي العملية التي يدرك بها الطفل أو النشء الاجتماعي ما هو نافع لجسمه و عقله و سلوكه و لمجتمعه و للآخرين، أي ما يدمج فيه من قوى ثلاثة: القوة القيمية (الأخلاقية كالخير و الحب و الالتزام و الواجب ...)، ثم القيم الجمالية و الوجدانية (كالذوق و الانفعال و الشعور ...)، ثم القوة المنطقية (كالحق و البرهان و التجريد و التعميم، و إدراك ما هو ثابت و ما هو متغيّر والقدرة على التمييز...).

- المقصود بالتربية الجنسية كما حدّدها الأستاذ القوصي : " إعطاء الطفل الخبرة الصالحة التي تؤهّله لحسن التكيّف في المواقف الجنسية في مستقبل حياته و يترتب على إعطاء هذه الخبرة أن يكتسب الطفل اتجاها عقليا صالحا إزاء المسائل الجنسية و التناسلية".

أمّا الشيخ عبد الله ناصح ، فيحدّد مفهوما للتربية الجنسية هو " تعليم الولد و توعيته ، ومصارحته منذ أن يعقل القضايا التي تتعلق بالجنس ، و ترتبط بالغريزة ، وتتصل بالزواج، حتى إذا شبّ الولد و ترعرع ، وتفّهم أمور الحياة ، عرف ما يحلّ و عرف ما يحرم

الثقافة الجنسية: هي الثقافة المتداولة بين الافراد في المجتمع حول الجنسانية و تحمل كلّ ما هو إيجابي و سلبي كتصوّر و كسلوك متداول بين الأفراد يتمّ إعادة إنتاجه للأجيال المتعاقبة .

التمثّلات: و هي كلّ التصوّرات و السلوكات التي تمّ اكتسابها عبر التنشئة الاجتماعية للأبناء المعبّر عنها في السلوك الإيجابي المنتج للصحة النفسية و الجسدية .

المفهوم الاصطلاحي للثقافة الجنسية: هي عملية يقوم بها الفرد لجمع كمّ هائل من المعلومات حول الجنس و من مصادر مختلفة داخل فضاء يسوده الخفاء و الخجل والحرج خارج الإطار العلمي المناسب لها بغية التثقيف جنسيا و بطريقة حرّة غير علمية و غير ممنهجة.

سنّ تعليم التربية الجنسية:

هناك صعوبة في تحديد سنّ معين ، فلا يمكن أن تحدّد سنّ معينة للتربية الجنسية ، إذ يجب أن تستمر عملية التربية الجنسية عبر مختلف المراحل العمرية للفرد، من أجل ذلك يقول روسو: "إنّنا نولد مر تين، الأولى من أجل النوع و الثانية من أجل الجنس".[1]

إنّ ما يحدث من تعليم بعض المعلومات في السنوات القلائل الأولى من الحياة أمر له أهمية أساسية في تكوين اتجاه نفسي سليم نحو الجنس ، و إنّ الحقائق الفسيولوجية الرئيسية ينبغي أن يفهمها الأطفال فهما تاما قبل أن تدهمهم فترة المراهقة، و ثمّة أسباب رئيسية تدعم هذا الاقتراح القائل: إنّ التعليم المبني على معرفة حقيقة الأمور الجنسية ينبغي أن يكتمل بشكل جِدّي في الفترة السابقة للمراهقة ، و أكثر هذه الأسباب وضوحا هو أنّ المراهقة فترة لها مشاكلها الخاصة فهي مشاكل لها أصل جنسي في الغالب ، و ينجم عنها قدر كبير من القلق للمراهقين و المراهقات ، و ممّا يساعدنا على تذليل صعاب تلك الفترة أن يعرف الأطفال مقدما ما التغيرات التي ينتظر أن تحدث لهم بعد أن يصلوا إلى دور البلوغ.

إنّ القول بضرورة التعليم الجنسي المبكّر هي الحقيقة التي تمخّضت عنها التجارب ، فقد دلّت التجربة على أنّ التعليم حينئذ يكون أكثر قبولا من جانب الأطفال أنفسهم و يفيدهم بشكل أسرع و أقرب الى الطبيعة ، أمّا في سنّ الرابعة عشرة و الخامسة عشرة فإنّ الشبّان و الشابات يكونون قد شرعوا في تكوين اتجاهات انفعالية نحو الأمور الجنسية ، ممّا يقيم الصعاب في طريق التعليم، و لكنّهم قبل سنّ المراهقة ، يتقبّلون ما يُقال لهم عن الجنس و التناسل دون أيّ أثر للخجل أو الارتباك. [2]

مكانة التربية الجنسية في المناهج التعليمية في الجزائر : يعتبر من أهمّ المواضيع تناولا من طرف الباحثين الجزائريين و ذلك بالحديث عن مكانة التربية الجنسية في المناهج التعليمية و من كون مجتمعنا يغلب عليه فئة كبيرة من الشباب المراهقين و المراهقات، وكنتيجة للانتشار الواسع لوسائل الاتصال الحديثة من أنترنت و الذي أصبح في متناول كافة الشباب تجعله يتأثر بمحتوى وسائل الإعلام المرئية الذي شكّل لدى أفراد الأسرة سلوكيات جديدة و ما تتّسم به نوعية البرامج التي يفضلون متابعتها من ممنوع و هذا ما يظهر على سلوك الأبناء ،

و أمّا البنات، فإنّ نوعية البرامج التي يشاهدونها فنلمسها من خلال طريقة اللباس و تسريحة الشعر جعل هيمنة المعنى تطغى على السلوك ، بحيث تندثر بالنسبة إليه الفجوة ، فيبني بذلك علاقات واقعية مع شخصيات افتراضية، و في مثل هذه الحالات لا تصبح لديه مسافة نقدية

1)موريس شربل:التربية الجنسية،دار المناهل للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،ص08

(2)أحمد عبد الكريم حمزة:التربية الجنسية للأطفال والمراهقين،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص35

التربية الجنسية والثقافة الجنسية:

إنّ هذه المفاهيم لابد و أن تبدي في أذهان أفراد المجتمع بأن لا يخلط و أن يفرق بين المفاهيم كون الثقافة الجنسية تعطي لنا كلّ ما هو إيجابي و سلبي عن الجنسانية في حين أن التربية الجنسية تمدّنا بأبعاد و منها ثلاثة:

المفهوم يشمل مضامين تتعلق بالأعضاء التناسلية و سيرها (تشريحي – فيزيولوجي) و تتعلق بمضمون ضد إنجابي (الإخصاب و منع الحمل) ،و مضمون وقائي (معرفة الأمراض المنقولة جنسيا و طرق الحماية منها) .

إنّ التنشئة الجنسية تقصد بناء هوية الفرد النوعية (الرجل- المرأة)،فذكورة الرجل تحوّل إلى سلطة وامتيازات و موقع اجتماعي مسيطر، و المرأة أنثى يتمّ تحويلها إلى موقع و أدوار اجتماعية تتميز بالدونية و التبعية ، لذلك فإنّ هذا التحوّل عبر طقوس المرور يختلف من مجتمع إلى مجتمع و من ثقافة إلى ثقافة، لذلك لابد من الانتقال من المفهوم

الاصطلاحي إلى المعنى اللغوي :بأنّ كلّ مجتمع يلقّن أفراده بشكل معلن أو مبطن معارف و سلوكيات جنسية تتلاءم مع قيمه و أهدافه الاستراتيجية العامة.[1]

إنّ التنشئة هي التي تبني الرجل كفاعل و تبني المرأة كمفعول به في كلّ الحقول الممارسة الاجتماعية و من بينها الممارسة الجنسية ، هذه المزاوجة تشكّل التربية الجنسية ، لذلك نقول إنّ التربية الجنسية هي علم و عمل ، معرفة و أخلاق تميّزها الإباحة و ليس الإباحية.

الصحّة الجنسية و الصحة النفسية:

أمّا عن الصحة الجنسية و النفسية و الجسدية و ما يجب أن يتحلى به الفاعل الاجتماعي للحفاظ على نوعه و هويته و وجوده ، بات من الواجب إنشاء أجيال متوافقة نفسيا و اجتماعيا بعيدة عن الشخصيات اللاسويّة ، الشاذة و المنطوية ، المنعزلة.

فالصحة السليمة لأجيالنا بناء شخصيات سليمة متوافقة تشعر بالراحة النفسية لاستغلال إمكاناتها و قدراتها لمواجهة مطالب الحياة لحدوث الاتزان للشعور بالسعادة و الرضا وفق تنشئة اجتماعية بالمحافظة على عاداتنا و قيمنا و تقاليدنا، لذلك فإنّ تشكّل البنية السليمة أساس الصحة النفسية و التي تقوم على أساس رباط زوجي رسمي .

1)مصطفى مجاهدي، برامج التلفزيون الفضائي و تأثيرها في الجمهور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2011، ص 21

تحكمه قواعد و أنظمة و قيم و توجهات تؤطّر أفرادها، بذلك يحدث توافق و تآزر و انتماء و يتمّ تقوية الروابط

الزوجية و كذلك صحة نفسية وظيفية بدءًا بالوظيفة الزوجية العاطفية و الوظيفة الوالدية (إنجاب و رعاية و توجيه، حماية و إقامة روابط عاطفية) و منها تنشأ مهارات إدارة حياة الأسرة على مختلف الأصعدة ، و وظائف التواصل و الحوار، الدعم و المساندة و توفير الأمن ، القدرة على التعامل مع المشكلات و إيجاد الحلول الإيجابية، و هناك الصحة النفسية الانتمائية (الأبعاد الروحية و الدينية و الروابط الاجتماعية)، للتماسك و استمرارية الأسرة الممتدة ، صلة الرحم، صلة القرابة ، الجيرة وصولا إلى المجتمع الأكبر، و صحة جسدية تتجلى في بناء ثقافي و معرفي حول أضرار و مخاطر و الأمراض التي تصيب الفاعل و تنتقل عبر الممارسة الجنسية و بدون أخذ احتياطات و تجنب مالا يجب الوقوع فيه، كون هذه الأمراض لا تنتقل فقط عبر الممارسة الجنسية و لكن كذلك عبر العديد من الحقول، منها تعرض الجهاز التناسلي للهواء الطلق و تعرضه للبرد، و كذلك العلاقات الجنسية الحرّة و غير السوية و لا الأخلاقية، و حقل الأمراض المنقولة جنسيا مثل الحمامات التقليدية و المراحيض العمومية [1].

البكارة كرمز و دلالة في المخيال الشعبي:

إنّ المؤسسات الاجتماعية و خاصة الأسرة تعطي باعا من الاهتمام على الشرف و الحرمة ، فطابو البكارة يعّد لها ضربا من المعيار الاجتماعي ، يثمّن شرف العائلة و مكانتها ضمن العائلات المحافظة ، لذلك فإنّ علي أعرعار يقول:" تُربّى البنت العربية ضمن وسواس فقدان البكارة ".[2]

أمّا مالك شبال "البكارة تثمن كما يُثمن المهر أو الانتماء الاجتماعي" .[3]

إذ أنّ البنت عندما تتزوج فإنّ عائلة الزوج أوّل ما تطلبه هو شهادة سلامة البكارة لأنّه يعد شرطا من شروط الزواج.

كما أنّ علي أعرعار ينتقد الثقافة الإسلامية التي لا تعطي أهمية لجسم المرأة لكون همّها الوحيد الواجب احترامه يكمن في الحفاظ على البكارة.

نظرا لأهمية غشاء البكارة في تقييم المجتمع للفتاة، و في نظرة الفتاة إلى ذاتها ، يشكل فقدان البكارة حدثا "تاريخيا" في الصيرورة الاجتماعية و النفسية للفتاة ، إنّه الحدث الذي يقودها إلى تحقير جسدها و ذاتها، فغشاء البكارة ليس مجرّد عضو جسدي صامت، إنّه عضو محمّل برمزية فخرية تجعل منه أساس الصورة الإيجابية عن الذات لدى الفتاة و يؤدي فقدانه قبل الزواج إلى اعتبار الفتاة سلعة "فاسدة"، "خاسرة، "مثقوبة" من طرف الآخرين ، و هي الصورة المهدّمة التي تستبطنها الفتاة و التي من خلالها تدرك كينونتها الاجتماعية الموصومة .

إنّ "الثقب" الذي تتعرض له الفتاة في جسدها يجعل من جسدها جسدا فقد حرمته، جسدا لا يمكن ولوجه فجسد الفتاة المثقوب ليس "مسكنا " له حرمة يحمي شخصية الفتاة و يضمن لها الحرمة ، و بناءً عليه يصبح هذا الجسد الفاسد و المثقوب جسدا مكروها و مغضوبا عليه من طرف الفتاة نفسها.[1]

الإجراءات الميدانية للدراسة :

كان الهدف من دراسة التربية الجنسية هو التعرّف على أسس بناء نموذج تعليمي للتربية الجنسية من خلال فهم التربية الجنسية لدى المجتمع التيارتي و ذلك يعني العمل على ثلاثة محاور متكاملة تصنع هيكل التربية الجنسية و هي المعارف، الاتجاهات و الممارسات. و لنتمكّن من تحقيق ذلك و الحصول على معطيات كمّية فقد أجرينا دراسة ميدانية استطلاعية على مجتمع بحث مكوّن من وحدات تجمع بينها صفات أو خصائص مشتركة و التي يجرى عليها البحث و التقصي ، بهذا حُصر المجتمع محلّ الدراسة عند المجتمع التيارتي؛ لتكون كقاعدة بيانات أوّلية و استطلاعية تفتح المجال لدراسات تكون أوسع حول التربية الجنسية في الجزائر.

مجتمع عيّنة البحث :

قُدّر عدد المبحوثين بـ 20 عيّنة ما بين ذكور و إناث ، و قد استعمل في ذلك المنهج الكمّي لتناول و تحليل هذه الدراسة بحيث يعتمد على أسلوب الإحصاء كأسلوب موضوعي لقياس أبعاد الظاهرة؛ و الذي يمكّننا من الحصول على نتائج عددية و دقيقة لمعطيات الموضوع قيد الدراسة و المنهج الكيفي لتحليل المعطيات المصاحبة للمعطيات الكمّية .

أمّا عن العيّنة، فقد تمّ استخراج وحداتها التي قُدّر حجمها بـ 20 مبحوثا و هو عدد الاستمارات التي تمكّنا من استرجاعها بعد أن وزعت على 20 مبحوثا، و قد تمت عملية الاستخراج عشوائيا بالسحب.

مالك شبل:الجنس والحريم روح السراري،تر:عبدالله زارو، أفريقيا الشرق،الدار البيضاء،المغرب، 2010،ص 79.

مجالات الدراسة :

المجال الزماني :تم جمع البيانات المرتبطة بالدراسة خلال السداسي الثاني لسنة 2017-2018

المجال البشري: شملت هذه الدراسة تلاميذا من الطور الثانوي من مدينة تيارت (ذكورا وإناثا)

المجال المكاني : تمّ تطبيق هذه الدراسة بمدينة تيارت .

للتحقّق استعملت تقنية الاستمارة و التي تمكننا من الحصول على معالجة كمية للنتائج حول التربية الجنسية ، و التي حملت 60 سؤالا وزعت على ثلاثة محاور في إطار أهداف البحث :

***المحور الأول**: تناول أسئلة عامة و معطيات حول المبحوثين فيما يخص أوضاعهم الاجتماعية، العائلية و الدراسية (5 أسئلة).

المحور الثاني: تناول أسئلة حول المعارف و السلوكات الملقنة في المراحل التعليمية (09 أسئلة)

المحور الثالث: تناول أسئلة حول المصادر الجنسية (06 أسئلة).

المحور الرابع: عناصر بناء النموذج التعليمي (10 أسئلة)

عرض ومناقشة النتائج:

تمّت الدراسة مع عيّنة من المجتمع، مجموعة من المراهقين و المراهقات يدرسون في الطور الثانوي لمعرفة المعارف المكتسبة حول الجنسانية كونهم أجيالا تنقصهم الخبرة و التجربة في خوض هذا المجال و كيفية التصرف بطريقة

سليمة للحفاظ على سلوكاتهم التي تتلاءم و وضعهم الاجتماعي مع محافظتهم على صحتهم الجسدية و صحتهم النفسية، و معرفة ما إذا كان ما تلقوه من الأسرة و من المدرسة كافيا لحمايتهم لإعطاء مثال لجيل يحافظ على قيمه و عاداته، و المقاربة الفيزيولوجية لنموهم الجسمي الداخلي و الخارجي.

1-المعارف و السلوكات الملقنة في المراحل التعليمية عند المراهقين:

إنّ المبحوثين الذين شكّلوا نسبة 60.5 بالمائة قد تعرفوا منذ الصغر على هويتهم الجنسية مثل هوية الجنس تلقوها عبر ملاحظة الأعضاء التناسلية لإخوتهم و خاصة عند تغيير الحفاظات (ذكور- إناث)، في حين كانت نسبة 31.5 بالمائة ممّن تعرفوا عليها من خلال الحمامات التقليدية كذهابهم مع أمهاتهم إلى الحمام، و 8 بالمائة تعرفوا على هويتهم الجنسية في الشارع فهو فضاء يلعب فيه الأولاد مع أقرانهم فتتشكل لديهم ألفاظ و تعبيرات و حركات تعبر عن ثقافة اكتسبوها من الشارع يغلب عليها طابع العنف و السب و الشتم " المعايرة ".

كما أنّ وسائل الإعلام الحديثة و خاصة الأنترنيت من وسائل تواصل اجتماعي و يوتوب أعطت نسبة 86.5 بالمائة ممن يتحصلون على المعلومات الجنسية فأعطت فضاءً واسعا و بدون رقابة و حشمة في الحصول على المصدر لا يهمه إن كان ضارا أو نافعا المهم أعطاه أريحية و طمأنينة لذاته، أما المدرسة و من خلال برامجها يرى المبحوثين أنّ نسبة 6.5 بالمائة ممن يتحصلون على المعلومة و ذلك من خلال ملاحظة تكاثر الحيوانات، في حين كان همّهم أن تكون مضامين دراسية في ذلك كما عبّر 64.5 بالمائة أن توفر لهم المدرسة المعلومات الكافية خاصة و أنهم في سنّ المراهقة ينتابهم القلق حول معرفة ذواتهم و أجسادهم، في حين أن نسبة 23 بالمائة ممّن تعرفوا على المواضيع الجنسية في المدرسة و كانت نسبة 62.5 بالمائة ممن تعرفوا عليها داخل أسرهم، أمّا الخوض في موضوع الجنس فيكاد ينعدم بين الطلبة و الأساتذة كونه يعتبر من المحرّم الحديث فيه،كما أنّه اعترفت إحدى المبحوثات أنها في مرّة انتابها فضول معرفة تفسير حديثٍ للرسول صلى الله عليه و سلم، فقالت: سألت أستاذ اللغة العربية :ما معنى "إذا بلغ الختان وجب الغسل " ؟ فاحمرّ وجه الأستاذ و قال لها "سأبحث في الموضوع و أردّ عليك "، و كانت نسبة 8 بالمائة ممّن يتناولون موضوع الجنس مع أصدقائهم و صديقاتهم و بدون عُقد مع أخذ الدليل مما شاهدوه في الأنترنت و عبر بحوثهم و ما توصلوا إليه من معلومة و مصدر، في حين كانت نسبة 10 بالمائة ممن يتناولون الحديث مع المستشارة التربوية كونهم يلجؤون إليها في الكثير من الأحيان و خاصة البنات، و فيما يخص الأمراض الجنسية التي تعلموها في المدرسة فكانت نسبة 60 بالمائة ممن يعرفون بعض الأمراض كالسيدا و الزهري تعلموها في المدرسة لكن لا يدركون خطورتها و لا كيفية انتقالها ما عدا مرض السيدا بسبب كون الثقافة العلمية محدودة لدى المراهقين ،كما أنّ نسبة 62 بالمائة يعرفون الانحرافات الجنسية تلقّوها عبر وسائل الإعلام كالتلفزيون أهمّها التحرّش بالأطفال بنسبة 58 بالمائة و العنف الجنسي بنسبة 40 بالمائة في حين المثلية الجنسية كانت بنسبة 42 بالمائة.

المصادر الجنسية:

يظهر من خلال الجدول أنّ 53.5 بالمائة تحصلوا على المعلومة الجنسية من الأنترنت و 46.5 من الكتب و المجلات في حين غابت المعلومة التي تؤخذ من العائلة ،كونها أصبحت طابوهات غير مرغوب الحديث فيها في حين أنّ 40 بالمائة من المراهقين يشبعون معلوماتهم و متطلباتهم من الكتب و 60 بالمائة يتحصلون عليها من الإنترنيت و من ثقافات مختلفة و أنّ المعلومة منعدمة في الأسرة في حين أنّ 20 بالمائة منهم يتعلموا من أسرتهم سوى الختان في حين 50 بالمائة تعلمت العذرية و تؤخذ التربية الجنسية من الأم و بسرية تامة خاصة ابنتها في حين أنّ 70 بالمائة لا يفتح موضوع الجنس داخل الأسرة و يؤخر ذلك حتى الزواج أو نسبة 80 بالمائة ممن يعرفون التحرش الجنسي الجنس هو علاقة جنسية بين الذكر و الأنثى يليهم في النسبة الذين اعتبروا أنّ الجنس شهوة لابد من كبتها ثم في المراتب الأخيرة و بنسب ضئيلة من اعتبروا أنّ الجنس حاجة طبيعية 10 بالمائة و الجنس ذكر و أنثى 8.5 بالمائة يبدو أن الشائع لدى أفراد العينة أنّ مفهوم الجنس هو العلاقة الجنسية لذلك لا عجب أنّ كلمة جنس بحد ذاتها تشكل "طابو" و خط أحمر لا يمكن حتى قولها، و هذا أمر طبيعي في مجتمعنا المحافظ على التقاليد و القيم في أفكارها، و لم تبحث عن الجديد في المفاهيم، و ما يؤكد نظرتنا هي نسبة من اعتبروا الجنس شهوة لابد من كبتها حيث كانت هي النسبة الموالية للأولى و هذا يؤكد أنّ مفهوم الجنس متأثر إلى حدّ بعيد بالنظرة الدينية التقليدية ، و من اعتبروه حاجة طبيعية كانت نسبتهم 10 بالمائة و هي تعبّر عن النظرة العلمية الطبيعية لمفهوم الجنس.

عناصر بناء النموذج التعليمي:

نسبة 60 بالمائة من يرون أن الفروق بين الرجل والمرأة خصائص بيولوجية في حين ان 40 بالمائة من يرجعون ذلك للأدوار الاجتماعية إن المراهقين والمراهقات لا يرون إلا ما هو ظاهر للتفرقة بين جسد المرأة وجسد الرجل والى التناسل في حين غاب عنهم الخصائص الفكرية والسلوكية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأطوار الاجتماعية هي كذلك تغيرت ،كما كانت نسبة 80 بالمائة ممن يتلقون معلومات عن الجنس من خلال شبكة الأنترنت في حين نسبة 20 بالمائة ممن يتلقون معلومات من خلال الزملاء والزميلات غابت العائلة والمدرسة في هذا المجال فحلت محلها وسائل الإعلام ورفقاء الحياة اليومية فتأتي المعلومة إيجابية وسلبية تحمل معها منطقا غير علمي ،كما أن نسبة 38 بالمائة ممن يرون العادة السرية لها مخاطر نفسية على المراهق و 62 بالمائة ممن يرون أخلاقية ،فالجانب القيمي والديني يعطي دلالة على ذلك ،لكن الجهل بالمخاطر النفسية يبدو واضحا ،فالمعلومة العلمية التي تقدم للمراهق ضئيلة لتظهر في سلوكاتهم وأفعالهم اليومية ،أما نسبة 60 بالمائة ممن يرون فقدان البكارة قضية حياة أو موت و 40 بالمائة ممن يرونها شرف العائلة فتظهر هنا في المجتمع المحلي ماذا تعني عنده كرمز ودلالة في المخيال الشعبي ،فالمعايير الاجتماعية تظهر هنا فالأم دائما لها حديث يومي مع ابنتها "إحرزي روحك"،بالاكي ما تضحكي حتى مع واحد ""اللي يبغيك يطبطب في

الباب وكذلك "ضحك لسنان يوصل للمسلان"، أما فيما يخص الزواج فنسبة 80 بالمائة ممن يرونه إنجاب أولاد ونسبة 20 بالمائة ممن يرونه لذه يجب قضاءها في حين غاب معرفة أهمية بناء الأسرة في المبحوثين ،وذلك بضرورة بناء أسرة سليمة خالية من كل عيوب نفسية و اجتماعية في الحياة اليومية، نسبة 70 بالمائة ممن يرون الزوج أو الزوجة عنصرا فعالا للإنجاب و 30 بالمائة ممن يرونهم شركاء في الحياة اليومية كونه غاب كما غاب تعليم أولادنا وهذا طبيعي بالنسبة لأفراد عينتنا التي يتشكل من المراهقين حيث يرون أن الزواج هو الوسيلة الوحيدة والناجعة للممارسة الجنس والإنجاب ،نسبة 65 بالمائة ممن يرون من مرحلة المداعبة هي هامة في العلاقات الجنسية بالنسبة للمراهقين و 25 بالمائة ممن يرون مرحلة الرغبة ونسبة 10 بالمائة ممن يرون الفعل هبي الأهم في العلاقات الجنسية كل هذا بعطي فكرة على عدم تلقي تربية علمية حول الجنسانية من المصدر الأهم في عملية التربية، نسبة 50 بالمائة ممن يرون الفعل الجنسي حق للرجل و50 بالمائة ممن يرون هو حق للمرأة هذا يبين لنا أن المراهقين الذكور أجابوا بأنه حق للرجل والمراهقات هم كذلك يرونه هو حق للمرأة ،كلاهما بدلو بدلوه في هذا المجال بعيدين على أنه حق لكلاهما ،نسبة 60 بالمائة ممن يرون ممارسة العلاقات الجنسية بالفعل الجنسي خارج إطار الزواج هو كتجربة قبل الزواج في حين نسبة 40 بالمائة ممن يرونه مخالف للدين كلتا الإجابتين تمدنا بأن مراهقين محافظين على القيم والمعايير الاجتماعية بالمحافظة عليها، نسبة 35 بالمائة ممن يرون أن الخوف من الوالدين ممن يحكمون في العلاقات الجنسية ،في حين الخوف من المجتمع بنسبة 40 بالمائة وأن نسبة 25 بالمائة ممن يرونه من الدين ،إن ترتيب الأولويات حسب المراهقين والمراهقات يتلقونه من والديهم كتربية تلقونها منهم وهم الذين لهم الأولوية في الحكم فيها .

مختلفات:

نسبة 100 بالمائة حدثت معهم الدورة الشهرية في المتوسطة مع العلم أنهم كانت لديهم جميعا معلومة عن الدورة الشهرية قبل حدوثها كونهم تلقوها عبر الإشهار في التلفزيون عبر المركات للمناديل الخاصة بالحفاظ على النظافة اليومية أثناء حدوثها، و نسبة 60 بالمائة ممن يتلقون معلومة عن الدورة الشهرية من الأم و نسبة 40 بالمائة عبر وسائل الإعلام، إنّ نسبة 80 بالمائة ممن يسترون فقدان البكارة خوفا من العائلة و المجتمع خوفا من أن تنعت البنت بالأسماء القبيحة في المجتمع و تطرد من العائلة إلى الشارع و بذلك تنتقل إلى بيوت الدعارة و تصبح عالة على المجتمع، و نسبة 20 بالمائة ممن يصارحن أمهاتهن علهن تجدن لهن حلا لذلك بأن تدخل ضد الفاعل أو مع معالجة الأمر مع ترقيع غشاء البكارة عند اقتراب موعد الزواج، نسبة 70 بالمائة ليس لديهم شريك أو شريكة حياة كونهم لا زالوا في مرحلة التفكير في شريك الحياة فالنجاح في الدراسة همهم الأول إضافة إلى كونهم مراقبين من طرف عائلتهم، و نسبة 30 بالمائة لهم شريك و شريكة حياة يسودها الحب الذي يتغذى من الممارسة الذاتية و النفسية، نسبة 60 بالمائة يحدث بينهم تعانق و نسبة 40 بالمائة حدثت بينهم معانقة و ذلك من أجل تحقيق الشهوة كل هذا كان يحدث داخل الأقسام الدراسية، نسبة 95

بالمائة ممن يهمهم العذرية فهو من المقدس في المجتمع لشريكة الحياة يظهر هذا مما تعلموه عبر التنشئة الاجتماعية ، بذلك هو شرف العائلة و من عاداتهم و تقاليدهم .

أمّا بالنسبة لـ 22 بالمائة الذين لا يستحيون فقد يكون الأمر إيجابيا لأنّه يعبّر عن ثقافة الجنس الجديدة التي لا ترى في الجنس سوى حاجة طبيعية كالأكل و الشرب و قد يكون انحلالا خلقيا، كلّ هذا يعطينا نسبة أكبر من العيّنة التي تستحي و هذا دليل على انتشار ثقافة الجنس كأمر شخصي و سري و من العيب و العار أن يسمح به أحد.

الخاتمة:

من الضروري إقحام المؤسسات التربوية لتساعد في بناء نموذج تعليمي للمساهمة في المجتمع نظرا للتحوّلات الاجتماعية و التكنولوجية و ذلك لتمكين أفراد المجتمع من تكوين جيل يحمل برنامجا ملمّا بالتربية الجنسية انطلاقا من المعايير الاجتماعية و الخلفية الدينية إضافة إلى المعلومات التي نستقيها من وسائل الإعلام فهي تعطيهم إجابات لأسئلة تراودهم سواء من الناحية الجنسية أو معلومات سليمة تساعدهم على بناء مصدر سليم و قاعدة علمية، تبدأ في ظهورها من خلال السلوك و الممارسات اليومية التي تعطينا جيلا متزنا و متوافقا يحافظ على قيمه، و تلقى دراسات علمية من مؤسسات تربوية لبناء جيل ذي علم و معرفة فيها تزاوج بين القيم و المعرفة .

لا بد من القول بأنّ التربية الجنسية هي مجال واسع من مجالات المجتمع، لها أهميتها و وظيفتها الاجتماعية التي حدّدها لها المجتمع، تعترضها بعض المشاكل و الصعوبات أثناء تجسيدها لوظائفها نتيجة للتغير الاجتماعي المستمر بالإضافة إلى التأثر بالمحيط الخارجي ،كالثقافات الدخيلة ، فتعدد وسائل الإعلام بمختلف أنواعها جعلنا نقع في مزاوجة بين عاداتنا و تقاليدنا و الثقافة الدخيلة مما جعلنا نقع في فوضى الجنس غيرت من السلوكات و الممارسات اليومية لشبابنا على أرض الواقع، كل هذا يجعل إصلاح الجيل من خلال تعليمه وفق مقياس و نموذج علمي يتجسد و يحسن معارف أجيالنا من خلال التفاعل داخل الأسرة ، و يظهر ذلك في المواقف و الممارسات و المعارف بين أفراد الأسرة و القضاء على العزلة و التصرفات الغريبة في واقعنا المعيش و بالتالي نتلقى المعلومة من مدارسنا للحفاظ على أعرافنا و تقاليدنا.

قائمة المصادر والمراجع

1. **المراجع العربية:**
2. الهادي الهروي: الأسرة، المرأة و القيم، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013
3. أحمد عبدالكريم حمزة: التربية الجنسية للأطفال و المراهقين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2010 .
4. عبد الصمد الديالمي: سوسيولوجيا الجنسانية العربية، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2009.
5. علي أعرعار: صورة المرأة من المنظور الديني و الشعبي و العلماني، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،ط1.
6. مالك شبال: الجنس والحريم روح السراري، تر: عبدالله زارو، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010 .
7. موريس شربل: التربية الجنسية، دار المناهل، بيروت، لبنان.
8. مصطفى مجاهدي، برامج التلفزيون الفضائي و تأثيرها في الجمهور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2011، ص 21.
9. عزت حجازي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي، المركز القومي للبحوث الإجتماعية،

عنوان المقال:الجيش البريتوري و الإنتقال السلطوي في الأنظمة الهجينة.

Pretorian army and authoritarian transition in hybrid systems

د/موزاي بلال – د/ عماد لبيد

ملخص:

لقد ركزت الأدبيات المعاصرة كلها على دور العسكريين في تقييد عملية تعزيز الديمقراطية وفي هذا الإطار يتم إدراج دور العسكريين كجزء من تعريف دعم الديمقراطية، وهذا بسبب التأثير القوي للجيش البريتوري ضمن أغلب تجارب الانتقال الديمقراطي في السنوات الاخيرة(أمريكا اللاتينية،أروبا الشرقية،الحراك العربي..)،وهو ماخلق لنا مفاهيم جديدة أصبحت تستعمل كأدوات تحليلية لتفسير هذه الوضعيات من قبيل الأنظمة الهجينة،الديمقراطية الزائفة...الخ. فالنظام الذي تتحكم في اشتغالهمؤسسات غير منتخبة من الشعب غالبا ما ينتج وضعية هجينة.

All contemporary literature has focused on the role of the military in restricting the process of strengthening democracy. In this context, the role of the military is included as part of the definition of supporting democracy

This is due to the strong influence of the Praetorian army in most of the experiences of democratic transition in recent years (Latin America, Eastern Europe, the Arab Movement),This gave us new concepts in the democratic transition literature,This resulted a new concepts that have become used as analytical tools To explain these poses as hybrid systems, pseudo-democracy.....etc.A system controlled by unelected institutions often produces a hybrid status

مـقدمـة:

لقد إرتبط مفهوم الجيش البريتوري بالتدخل العسكري الواسع النطاق في عملية التغيير السياسي إعتمادا على الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستعمالها، وقد ارتبط مفهوم البريتورية Praetorianism تاريخيا بطبيعة الدور الذي لعبه حرس الامبراطورية الرومانية الذي كان له درجة كبيرة من التأثير والسلطة في الحياة السياسية.

وقد شاع هذا النمط وإنتشر في كثير من دول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال، حيث يتسم الجيش البريتوري الحديث بالميل للتدخل في النظام السياسي، والسيطرة على العمليات السياسية فيه، بسبب إفتقاد النظام الى المؤسسات المدنية الشرعية وعدم فعاليته.

ضمن هذا السياق ظهرت العديد من الدراسات التي تحاول تحديد الظروف التي تسهل تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين وإقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية Democratic Civil Military Relationsوالسؤال الأهم الذي أصبح يطرح في حقل العلاقات المدنية العسكرية هو كيف يمكن أن تسيطر حكومة مدنية على العسكريين؟.فكما يقول ريتشارد كونRichard H.Kohn :"بينما يمكن أن تكون هناك سيطرة مدنية بدون ديمقراطية، فان الديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون سيطرة مدنية".

وبناء على ما سبق يأتي التساؤل في دراستنا هذه كما يلي:

كيف تُنتج الجيوش البريتورية أنظمة هجينة بأدوات ديمقراطية ؟ وماهو السبيل الى إعادة الجيش الى وضعه الاعتباري؟.

ولمعالجة هاته الإشكالية خصصت الدراسة المحاور الآتية :

أولا_ الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة.

ثانيا_ بين براديغم الانتقال الديمقراطي والانتقال السلطوي.

ثالثا_ الجيش البريتوري و تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية.

أولا_ الوضع الإعتباري للجيش في الدولة الحديثة.

الجيش تعريفا مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة؛ انه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة؛ شأنه في ذلك شان مؤسسات السيادة الاخرى، القضاء أو رئاسة الدولة؛ ومعنى لك أن مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع[lxxvii].

معلوم ان قيادة الجيش في الدول الديمقراطية غالبا ما تكون مطلعة على قضايا السياسة الخارجية والداخلية،وقادرة على اجراء تقويمات وتوقعات،وربما يطلب رأيها المتخصص بهذه القضايا،لكن الجيش يأتمر بأوامر مؤسسات منتخبة تمثل سيادة الدولة،والفرق بينه وبين الحكومة أنه يخدم سيادة الدولة بغض النظر عمن انتُخب للحكم كما هو موضح في الشكل الاتي:

الشعب ----------مصدر السيايدة وصاحب السلطة

سلطة التشريع+ سلطة التنفيذ ----------المؤسستين التنفيذيتين

ا المؤسسات العسكرية+

وتخضع لرقابة مؤسسات منتخبة..... .....مؤسسات دولة غير منتخبة

لقضاء+الهيئة الرقابية

المصدر:عبد الفتاح ماضي،الجيوش والانتقال الديمقراطي:كيف تخرج الجيوش من السلطة،مجلة سياسات عربية،ع24، جانفي 2017، ص 11.

ليس صدفة اذن أن الدولة الديمقراطية في الغرب(في السنوات الاخيرة) تحديدا لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية،ولا ظاهرة تدخل الجيش في السياسة؛ذلك أن السياسة فيها لعبة مدنية صرف،ومجال مفتوح للمنافسة،وهو واقع ناجم من حقيقتين؛ ينطوي عليها النظام الديمقراطي الحديث،أولهما أن مجال السياسة والمنافسة مستقل عن مجال السيادة؛وثانيهما أن العنف ليس من وسائل التغيير وأدواته في هذا النظام .بينما تنتهي كل الانتخابات العربية الحرة غالبا بانقلابات عسكرية؛ كتعبير عن عدم قبول عملية سياسية مفتوحة النتائج وغير متوقعة.

فما حدث هو تمدين الحياة العسكرية بولوج المواطنة وقيمها الى عالم العسكرية والجيش بالنضال والقانون والتشريعات، كذلك دخلت العسكرة عالم المواطنين في حياتهم المدنية بوساطة دولة البوليس وتكنولوجيات الضبط والرقابة،وعبر الطقوس الوطنية وتمجيد العسكرية ومساواتها بالوطنية لا سيما في مرحلة الأزمات؛فحصل تاثير في اتجاهين؛ عسكرة وتمدين،أصبح الجندي مواطنا أكثر،والمواطن أكثر تأثرا بالتجييش في المجتمع الجماهيري.لكن في الدولة الديمقراطية تحديدا ظل ولاء الجيش للقيادة السياسية وخضع عموما للقانون، فالجيش يخضع موازناته للرقابة السلطات المنتخبة،بينما تظل ميزانيته ومصاريفه في الدول غير الديمقراطية صندوقا أسود (البلدان العربية) [lxxvii].فالجيش هنا في أغلب حالاته تحول الى نخبة سياسية،والى نخبة حاكمة،فتتغير بذلك ماهيته ووظيفته عكس وظيفته الطبيعية (حماية السيادة)، فيدير الحكم بطريقة مباشرة(حكم عسكري صريح) أو غير مباشرة، من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة تديرها من وراء ستار؛ مع حضور لمجال سياسي شكلاني (دستور/تعددية/انتخابات..الخ)

ولهذا يبقى التحدي الحقيقي إعادة الشرعية لمجال السياسة، من خلال إعادته الى حقله الطبيعي وهو فضاء المجتمع بكل قواه المدنية الحية من دون إقصاء لأي فصيل، ولا يكون لنا ذلك إلا اذا تحققت مجموعة من الشروط الأساسية :[lxxvii]

_ بداية بوعي الفارق بين الدولة والسلطة لدى النخب الحكامة كمدخل لإدراك وظيفة الجيش في الدولة الحديثة، فالدولة ككيان سياسي لشعب أو أمة، الذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، والكيان هنا كناية عن بنى ومؤسسات تشكل ما يطلق عليه في النظرية السياسية الحديثة اسم السياسي أو المجال السياسيفلا تستطيع الدولة الا أن تكون كيانا مجردا ومتعاليا عن مجال المنافسة، كما أنها لا تستطيع التخلي عن سيادتها على أرضها أو رعاياها وهي تمثيل للإرادة العمومية وصون المجالات السابقة يدخل في خانة "الواجب السياسي"، أما السلطة فتعبير عن توازن القوى:الإجتماعية والسياسية، وتجسيد مؤسسي لذلك التوازن في جهاز حاكم، تتغير السلطة وخياراتها وسياساتها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها فهي قد تتخلى عن سياسات وتغير من أخرى فهذه وسواها يقع في دائرة "الممكن السياسي" التي تشتغل فيها.

فهم ما سبق يجعلنا نستوعب طبيعة المعارضة في المجتمعات الديمقراطية على أنها معارضة للسلطة لا للدولة لأن هذه الأخيرة ملك للجميع،وحياد الجيش من حياد الدولة ذاتها، لذلك لا يتدخل في الصراعات ولا ينتصر ولو رمزيا لفريق ضد آخر، فدوره محفوظ في الدستور وهو حفظ كيان الدولة/الامة من الخطر الخارجي وهي سلطة لا تخول له نقل خطوطه العسكرية الى الداخل، أو بمعنى آخر الانتقال من حدود الدولة الى حدود السلطة لأن في ذلك إخلال بوظيفته الطبيعية والقانونية.

ثانيا_ بين براديغم الإنتقال الديمقراطي والإنتقال السُلطوي.

الحديث عن نظريات الانتقال الى الديمقراطية يظهر ربما وكانه يحوي تناقضا معينا،اذا أخذنا يعين الاعتبار ما يؤكده كينيث وولتز Kenneth Waltz بأن مهمة النظرية هي تعليل الاستمرارية وليس التغيير في نظام معين؛ وبما أن الانتقال الى الديمقراطية يدخل ضمن "التغيير" أو يشير الى دراسة لأحداث تاريخية،فاننا نجد أن الاجتهادات الأساسية في هذا المجال لا تطمح للحصول على معرفة موضوعية وثابتة في مجال الانتقال الى الديمقراطية؛انما تمثل بتواضع اجتهادات سوسيولوجية تتكل على التاريخ بهدف توضيح دينامية معينة تساعدنا في تفسير الأحداث الجارية،أو قد تميل الى منهج علمي اخر غير المنهج التعليلي(explanation) الذي يركز على الشروط وشرح الأسباب [lxxvii].ولا معنى للحديث عن الانتقال الى الديمقراطية الا بوجود فاعلين متفقين على هدف بناء الديمقراطية،وفعل تاريخي ثوري واصلاحي يقود إليها،ونحن كمثقفين نحدد سمات مرحلة الانتقال اليها كي نرشد السلوك السياسي للفاعلين التاريخيين؛ اخذين بعين الاعتبار بأن هناك قطاعات ليست لها مصلحة بضرورة الانتقال الى الديمقراطية؛أي غير مقتنعة بالديمقراطية ذاتها، وتحديد هذه القطاعات مهم جدا[lxxvii].

فالانتقال الديمقراطي اذن ما هو الا :" فاصل أو فسحة Interval بين نظام سياسي غير ديمقراطي واخر ديمقراطي؛ ويمكن أن نرى بأن التاريخ الحديث عرف ثلاث حالات من الانتقال الى الديمقراطية: [lxxvii] الحالة الأولى تتمثل في الثورات الكبرى؛ الأمريكية (1776) والفرنسية (1789)/ الحالة الثانية تعود الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث فرضت الدول المنتصرة نظاما ديمقراطيا على كل من ألمانيا،واليابان.في هذه الحالة شدد الخبراء على فكرة "ساعة الصفر" Stunde null / الحالة الثالثة؛

تشير الى التجربة التاريخية التي عرفتها أقاليم مثل جنوب أروبا وأمريكا اللاتينية وأروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من هذا القرن.

وهكذا يمكن القول أن مفهوم الانتقال الديمقراطي يعني حالة تأهب تاريخية؛ عند كل الفاعلين السياسيين أو الأساسيين منهم على الأقل، للدخول في صيرورة سياسية جديدة، تقتضي القطع مع الماضي والحفاظ على توازنات معينة، لمصالح كافة الاطراف الاقتصادية والاجتماعية، والاعتراف المتبادل بمشروعية مطالبها، وحقها في الوجود والفعل.

ولان الانتقال كما أشرنا سابقا في الدلالة اللغوية يعني الخروج من حال الى اخر؛ ما يعني بأنه ليس بالضرورة أن يكون الحال المنتقل اليه هو "وضع ديمقراطي"_ فقد يقود كما ثبت ذلك تاريخيا في معظم الحالاتالتي يحكم فيها جيش بريتوري_ الى استبدال نظام سلطوي باخر.

يتجلى البعد البراديغماتي لمفهوم الانتقال الديمقراطي في كونه يحيل على جملة من التحولات المتعاقبة والقابلة للتحديد في الزمن تحديدا نسبيا؛والتي تسمح بالانتقال من النظام الديكتاتوري الذي تتأسس فيه العلاقة بين الحكام والمحكومين على القوة بدل الاقناع،والذي يتم فيه تحديد أصحاب القرار عن طريق الاستقطاب والتعيين وليس عبر تنافس انتخابي حقيقي،بحيث أن الانتخابات لا تعبر سوى عن ديمقراطية الواجهة وتهدف الى شرعنة النظام السلطوي أمام العالم الخارجي، وكسب تأييد الجماهير دون أن يكون لنتائجها المعروفة سلفا أي تأثير في اتخاذ القرار، إلى النظام الديمقراطي الذي تشكل فيه الانتخابات لحظة أساسية،يمارس فيها الشعب سيادته.[lxxvii] فاذا كانت الانتخابات هي حجر الزاوية في النظام الديمقراطي فهذا لا يعني أنها تساوي الديمقراطية،لأن العلاقة بينهما ليست ميكانيكية بل نسقية،بمعنى أن الانتخابات ليس سوى عنصر لا معنى له خارج باقي عناصر النسق الاخرى المشكلة للبناء الديمقراطي؛ من قبيل وجود :

- مؤسسات دستورية ذات مصداقية وقائمة على مبدأ الفصل بين السلطات.
- التمايز الهيكلي بين المؤسسات والتداول السلمي على السلطة.
- وجود مؤسسات حزبية حقيقية وقوية قادرة على طرح بدائل (برامج سياسية).
- مواطنين (ناخبين) يمتلكون حد أدنى من القدرة على الاختيار العقلاني في اطار من التنافس الحر وضمانات قانونية للمسائلة والمحاسبة.

فمن دون وجود الأسس السابقة (التي تشكل عقد إجتماعي) سيتشكل لدينا منافسة إنتخابية غرضها الوحيد الوصول الى السلطة؛ وقد يقود كما فعل في حالات عديدة الى انتاج ما يسميه جون ستيوارت ميل بدكتاتورية الأغلبية. [lxxvii]وقد كتب في هذا السياق كار بوبر Karl popperمقالة في الديمقراطية سنة 1987 محاولا نقد هذا النظام ومميزا بين ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية التي تعني قبل كل شيئ انتخابات عامة،تؤكد على أولوية الحرية الفردية، فتنطلق من الاهتمام بالحد من قوة الحكومة وقدرتها على أخذ اجراءات قد تهدد المصالح الفردية والجماعية ولمنع وصول أقلية للسلطة واستغلالها للأغلبية؛ بينما ديمقراطية

السيادة الشعبية فتعني أن الهدف الرئيسي للديمقراطية هو أن تعبر عن ارادة الشعب، من خلال نظام الأحزاب السياسية ؛الحزب الفائز في الانتخابات يستطيع أن يسيطر على أغلبية لمقاعد في البرلمان وبالتالي على الحكومة[lxxvii].

فمن غير المعقول اذن التركيز على سؤال من يجب أن يحكم؛ الاغلبية أم القلة؟ حزب اليسار أم اليمين؟ العمال الخيرون أن اصحاب رؤوس الاموال الغاضبون؟ فسائر هذه الاسئلة وضعت بشكل خاطئ، فلا يتوقف الامر على من يحكم مادام من الممكن التخلص من الحكومة من دون اراقة الدماء؛ والحكومة عندما تكون على يقين بذلك ستسلك توجها يرضي الشعب على رأي بوبر؛ خاصة بعد الظهور الكثيف لنوع من الانظمة الانوقراطية*Anocracy (بعد الموجة الثالثة).

لهذا طرح لاري دايموند سنة 2008في كتابه روح الديمقراطية:النضال من أجل بناء مجتمعات حرة عبر العالم : "The Spirit of Democracy:The struggle to build Free Societies Throughout The world

وضمن كتابه هذا طرح فكرة فحص بعض المواضيع في العلوم السياسية بما تمثله ولا تمثله؛ وأي أنظمة تشكل ديمقراطيات وأي منها لا؛ والحقيقة التي توصل لها دايموند أننا وبعد ربع قرن من الموجة الثالثة للديمقراطية التي تحدثت عنها الدراسات المقارنة لا نزال بعيدين عن الاجماع حول ما يشكل الديمقراطية.

لقد ربط البعض بين توفر "الحد الأدنى" من المعايير (وجود صراع تنافسي على أصوات الشعب عن طريق انتخابات شفافة مثلا) كما فعل جوزيف شومبيتر وصامويل هنتغتون؛ ولكن السؤال هنا: هو كيف لنا أن نعرف ان كانت الأحزاب حصلت على فرصة عادلة في الحملة الانتخابية، وأن الناخبين عبروا بحرية عن آرائهم؟ وكيف يمكننا أن نعلم أن المسؤولين المنتخبين هم بالفعل "صناع القرار الأقوى نفوذا"، بحيث لا تكون هناك مناصب محجوزة للحكم العسكري ؟.

هذه الأسئلة حازت في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لعدة أسباب وهي:[lxxvii]

- أن هناك أكثر من السابق أنظمة تتبنى نموذج الديمقراطية الانتخابية مع انتخابات منتظمة وتعددية.
- أن كثيرا من الأنظمة تطبق نموذج الديمقراطية الانتخابية شكليا ولكنها تفشل في النجاح في الاختبار الجوهري(التداول على السلطة).
- مع ارتفاع معايير الديمقراطية الانتخابية لعالمية (مراقبة الانتخابات دوليا)،ازداد التدقيق العالمي في ممارسات الدول الفردية أكثر من السابق.

إن نماذج مختلفة من تفكك النظام وتفاعلها مع القوى المعارضة تسم أنماطا مختلفة من التحول،لكن العنصر الهام في هذه المعادلة او التسوية يمكن في الموقف داخل النظام بخصوص إمكانية او إحتمالية التخلي عن السلطة؛فقد جرى بعض التقييم لهذه الحالة والجيش في موقع السلطة الحاكمة فأشار أحد الباحثين الى (6 ستة) عوامل تساعد على فهم ما إذا كان كبار الضباط الممسكين بزمام الحكم يسعون الى التخلص من أعباء السلطة السياسية:[lxxvii]

- التصور القائم حول قوة المعارضة وقبولها، ولاسيما تلك العناصر القريبة من النظام.

- حساب الخيارات المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية والاضرار والمنافع الناتجة،وسيكون لوحدة هذه المؤسسة وتماسكها صلة بهذا الحساب.
- ميزان القوى داخل الجيش بين الفريقين الذي سيسعى الى انفتاح سياسي للنظام، وبين الفريق المعارض لذلك.
- النمط القائم لانقسام المجتمع الى فئات أو طبقات، ودرجة تمثيلها في القوى السياسية المختلفة داخل العملية السياسية.
- البرامج الفعلية للمعارضة؛ ولا سيما من حيث حضور أو غياب خطة أو مشروع يمكن أن يشرعن قيام نظام جديد.
- وجود قوى أو لاعبين سياسيين معاديين للعسكرتارية وعمليا سعى العسكر عادة لاستثناء أمثال هؤولاء من المشاركة في التحول.

تفاعل العناصر السابقة هي من يشكل في النهاية مخرجات أي إنتقال؛ وتحديد ما اذا كان إنتقال ديمقراطي حقيقي،أو مجرد إنتقال سلطوي لا يتعدى تغيير الواجهة، من دون مساس اليات إشتغال منظومة الحكم ومصدر شرعيتها.

ثالثا_ الجيش البريتوري وتجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية.

مصطلح الأنظمة الهجينة Hybrid regime ظهر في حقل أدبيات الدمقرطة مع بداية سنة 1990 بالتحديد مع ما عرف بالموجة الثالثة Third wave للتحول الديمقراطي، باشرتها بعض البلدان منذ سنة 1970-1980، بداية من أروبا الشرقية مرورا بأمركيا اللاتينية وبلدان جنوب شرق اسيا، عقود بعدها ما تزال هذه الانظمة تظهر انسدادها في سياق الانتقال نحو الديمقراطية بين شموليتها التاريخية و اصلاحاتها الديمقراطية غير المكتملة (المنطقة الخضراء)، ومصطلح الخليط جاء من مفهوم اخر وهو (الديمقراطية غير اللبيرالية/الديمقراطية المزيفة/التنافسية الاستبدادية) [lxxvii]. ما يجعلنا أمام منظومة حكم يسميها برومبارغز Brumberg's "بنظام الحكم الاستبداد اللبيرالي" liberalized autocracy"؛ وهو النظام الذي يمنح هامشا من الانفتاح، إنتخابات تشريعية،تعددية حزبية،إعلام...ولكنه في النهاية يبقي ضمانات تجعل من إحتكار السلطة الفعلية بين يديه[lxxvii]. قد تكون سلطة عسكرية/أو دينية/أو قبلية..الخ

وعليه وفق مفهوم برومبارغز هذا النوع من أنظمة الحكم لا يكتفي بتعددية مُراقبَة، وانتخابات فلكلورية مع حضور أشكال من القمع الانتقائي للمعارضة، بل يعمد الى قطع أي فعل قد يقود الى مسار الديمقراطية، ضمن هذا السياق نتذكر ما قاله الرئيس المصري السابق أنور السادات "الديمقراطية صمام الأمان، ولهذا أعرف جيدا ما يخطط له أعدائي".

عمليا كل الأنظمة الهجينة في العالم اليوم هي ديمقراطيات زائفة؛ يعبر عن هذا هنتغتون بشكل أفضل عن طريق توظيفه لمفهوم "اللبرلة" Liberalization "على أنها اختبار جزئي من قبل النظام السلطوي لا يتضمن امكانية اختيار المسؤولين الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية حرة فالأنظمة السلطوية ربما تفرج عن السجناء السياسيين، تسمح بمناقشة عامة وواسعة لبعض القضايا،تخفف الرقابة، تتعهد بإجراء انتخابات لشغل مناصب غير حساسة، تتيح بعض التجديد في المجتمع

المدني من دون اخضاع صناع القرار في الأعلى للاختبار الانتخابي"؛ مثل هذا المفهوم قيم،لأنه يصيب العنصرين الجوهريين لعملية اللبرلة؛أولهما، انفتاح النظام السياسي بشكل يمكن النشاط المستقل للمواطنين أو فئات منهم، وثانيهما الطبيعة المحدودة لهذه العملية؛ فعلى الرغم مما يبدو عليه أن تنازل للسلطة لبعض صلاحيتها تبقى البنية الجوهرية فيها سليمة كما هي[lxxvii].

غالبا ما يمتاز هذا النوع من الأنظمة بهيمنة "الاستبدادية" خلف "الدمقرطة الشكلية"؛ وتمتاز بمجموعة من الثوابت إن صح القول:[lxxvii]

- تفتقر هذه الانظمة لميدان من المنافسة المفتوحة والحرة والنزيهة، بحث يمكن إخراج الحزب الحاكم من السلطة بسهولة(الانقلاب العسكري).
- في حين أن انتصار المعارضة غير ممكن في نظام هجين.

المعالجات الاكاديمية لهذا النوع من الأنظمة جديدة نسبيا، ولكنها جاءت مع مقاربات كل من (أودونيل O'Donnellوفيليب شميترPhilippe Schmitter) اللذين ركزا على عدم اليقين المتجذر تجاه نتائج تحولات الأنظمة؛ فيمكن للتحول من نظام حكم استبدادي أن ينتج الديمقراطية، أو يمكن أن ينتهي الى نظام استبدادي لين Dictablanda أو نظام استبدادي ديمقراطيDemocradura.

إن الانظمة البريتورية لا تطبق الديمقراطية ولا تمارس طيلة الوقت قمعا علنيا،فهي تحاول من خلال تنظيم إنتخابات دورية أن تحصل على الأقل على ما يشبه الشرعية الديمقراطية،أملا بإرضاء اللاعبين الخارجيين والداخليين في الوقت نفسه،فهي تحاول من خلال إخضاع تلك الانتخابات لسيطرة إستبدادية تحصين سيطرتها المتواصلة على السلطة، وهي تحلم بجني ثمار الشرعية الانتخابية دون وجود مخاطر عدم اليقين الديمقراطي،من خلال الموازنة ما بين السيطرة الانتخابية والثقة الانتخابية،فهي تضع نفسها في منطقة رمادية من التناقض البنيوي[lxxvii].واذا كان خطر الدولة الثكنة،أي عسكرة المجتمع قائما في الدول المتطورة،فان الخطر في الدول ذات البنية المتخلفة نسبيا معكوس،وهذا بسبب ضعف المؤسسات وعدم تمكن المجتمع من إنتاج وحدته بالتفاعل الجدلي مع مؤسسات الدولة،الى درجة فرض النظام عليه من خارجه،فالتماسك الوطني ليس بنيويا داخل المؤسسات،ولا ينبع منها،هنا يفرض العموم فرضا عبر تمثله بواسطة الجهاز الاكثر تنظيما وهو الجيش؛أي يصبح الجيش التجسيد الحقيقي للدولة،وليس ذلك بسبب كونه عسكريا،بل لأنه المؤسسة الوطنية الاقوى والاكثر حداثة؛وهي تظهر كذلك خصوصا بعد حصول تطورين:[lxxvii]

- الأول ،إضعاف البنى والمؤسسات التقليدية.
- والثاني، فشل المؤسسات السياسية الحديثة مثل:(الأحزاب،البرلمان..) في ملئ فراغ الشرعية،والحفاظ على تماسك المجتمع والدولة الحديثة التكوين،والتي نشأت قبل عملية بناء الأمة.

فالقوة البريتورية التي تحتكر السلطة قائمة على منطق نيوباتريمونيالي قوامه الشخصنة والشكلانية؛ والجيش ضمن هذه الحالات هو من أنشأ الدولة وليس العكس،وليست السياسة مستقلة عنه، بل هي وظيفة أصلية في تكوينه ولأسباب تاريخية

أصبح في قلب قضية بناء الدولة، وتحول قادته الى مؤتمنين على الوطنية وعلى هذه الدولة الوليدة.فمنطق النظام السياسي الذي تأسس بعد الاستقلال ذو نزعة نيوباتريمونيالية،يهدف الى إمتلاك المشهد السياسي كاملا وإلى المراقبة المنظمة لعملية منح الموارد، وإلى إمتداد الهيمنة السياسية لتشمل إكتساب الأدوار والسلطات داخل مختلف الفضاءات الإجتماعية،وخصوصا داخل الحياة الاقتصادية[lxxvii].

فالدول النيوباتريمونيالية ذات الأنظمة الهجينة تكون السلطة الحقيقية وعملية صنع القرار الفعلية خارج المؤسسات الرسمية،وبدلا من ذلك يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الموارد من طرف "الرجل الكبير Big Man وأتباعه،تربطهم شبكات غير رسمية (محسوبية/زبونية) موجودة خارج بنية الدولة،ومنطقهم المصلحة الشخصية وليس المصلحة الوطنية.وفي مثل هذه الحالات،يتطور نمط من نظام الانتفاع السياسي،يتنافس فيه الفاعلون السياسيون على مواقع سلطوية لاستخدامها لمصلحتهم الذاتية أو لفائدة جماعاتهم الداعمة [lxxvii].يخبرنا يانوفيتش هنا على أن أسباب الانقلاب العسكري ليست عسكرية،ولا يجدر تشخيصها من الباحثين في المؤسسة العسكرية ذاتها،وفي مكونات مثل ثقافتها المدنية واخلاصها في الخدمة أو في خلفية الضباط الاجتماعية؛فالأسباب في رايه سياسيةوكامنة في بنية المجتمع المؤسسية،التدخل العسكري في السياسة عنده تعبير عيني عن ظاهرة عامة في المجتمعات غير المتطورة،وهي التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية،ففي هذه المجتمعات تفتقر السياسة الى الاستقلالية،والتماسك والقدرة على التكيف،وتصبح جميع القوى الاجتماعية والمجتمعات متورطة مباشرة في السياسة العامة،فهي مصابة بالتسييس في مكوناتها الإجتماعية كلها،فرجال الدين مسيسون أيضا،والجامعات والبيروقراطية،والنقابات كلها مسيسة،ولهذا يظهر الجيش البريتوري في التاريخ عند مجتمع بريتوري غالبا [lxxvii].وما يجعل الجيش البريتوري في الانظمة الهجينة غالبا لا يستلم السلطة _مع وجود حالات إستثنائية_ بشكل مباشر ويجعل النظام عسكريا خالصا هي ثلاثة معوقات:

أ_الطبيعة العسكرية للجيش لا تسمح له بتجسيد صورة شاملة للمجتمع بأكمله لهذا كان حريصا على أداء دور التدخل وتكييف السلطة حسب مصالحه.

ب_سيطرة الجيش بشكل مباشر على السلطة قد يفجر الوضع وقد يؤدي الى إستقطاب بعض عناصره من قبل الحركات السياسية والدينية الأكثر تأثيرا ، مما يفقده صفة التحكيم في الحياة السياسية.

ج_ التوجهات المترددة للنظام نحو التعددية _الشكلية_ تتناقض مع تفرد الجيش بالحكم[lxxvii].

كتب هنتغتون أنه في المجتمع البريتوري لا تحظى الأجسام السياسية المؤلفة من سياسيين مهنيين بالشرعية اللازمة لتكون وسيطة، ولا يوجد إتفاق بين الجماعات على قواعد النزاعات وأساليبها؛وأولها الاتفاق على طريقة تولي المنصب (انتخاب،وراثة..)،وثانيها كيفية صنع السياسات، ففيالدول الديمقراطية و الدكتاتوريات الشيوعية ثمة وضوح في المشهد؛ بينما في المجتمعات البريتورية لم تتضح الصورة بعد،وكل جماعة تسعى للتأثير،فيقوم الاغنياء بالرشوة،ويتمرد الطلاب ويضرب العمال ويتظاهر العامة وينقلب العسكر.الفرق فقط أن العسكر تأثيرهم أكبر[lxxvii].

ولكن ما الأدوات التي يستخدمها أصحاب السلطة الفعلية البريتوريون لأبطال مفعول التعددية السياسية؟ يقدم لنا محمد بن شيخ تشريحا دقيقا لآلياتإشتغال النظام البريتوري في الحفاظ على هيمنته على الدولة من دون إلغاء الانتخابات بصفتها الية شكلية تقدم كواجهة ديمقراطية ويمكن تلخيصها في :[lxxvii]

- جهاز المخابرات (الإستعلام والأمن).
- الصحافة والاعلام (مخترقة يتم التحكم فيها عن طريق الإشهار العمومي).
- أحزاب مُصطنعة (تملك إعتمادات فقط دون قاعدة شعبية).

لا شك أن إنتهاء الانتخابات العربية الحرة كلها بانقلابات عسكرية واخرها في السودان (1989) والجزائر (1991)، موريتانيا عام 2008، ومصر 2013 ، وما يجعل الجيش البريتوري يأخذ قرار قبول الانتقال الديمقراطي وليس السلطوي(الشكلي فقط) كما حدث ذلك في عدة حالات هو:

- ادراك العسكريين صعوبة استمرارهم في السلطة ؛وهذا يكون في حالة توفر قوى التغيير الديمقراطية متفقة على هدف استراتيجي محدد، مما يدفع المؤسسة العسكرية الى التفكير عن مخرج كما حدث في (البرازيل).
- عقد اتفاق وطني للانتقال؛ هنا يخرج العسكر عندما تتشكل هناك حركة سياسية واجتماعية معارضة، مع امتلاك هذه الحركة للحد الادنى من مهارات الحكم المؤسسي وأدوات الضغط المختلفة؛وتكون عملية التفاوض غالبا جزء من عملية اصلاح ممتدة (حالة اسبانيا).
- النجاح أو الفشل في الاقتصاد؛ وهو ليس عامل فعال لوحده من دون أن يصاحبه توزيع حقيقي للثروة من جهة(حالة ماسمي بالربيع العربي 2011) ، و تطور قوى إجتماعية وسياسية تمتلك القدرة على التعبير عن حقوقها مثل حالة (كوريا الجنوبية) أين كان نجاح النظام العسكري في المجال الاقتصادي سببا في اضعاف النظام في حد ذاته.

في مناقشة من يباشر التحول ويتحكم فيه، يرجح الباحثان لينز وستيبان مجيء حكومة إنتقالية بفعل الثورات أو إنقلابات عسكرية تقوم بها مجموعة من الضباط؛لكن مسألة السير في خط التحول الديمقراطي أو عدمه فيتعلقان بطبيعة هذه الحكومة وتصوراتها؛وينظر الى الانتخابات كأمر حاسم،لأنها الواسطة التي تمهد صعود قادة ديمقراطيين جدد،ويرجح اللجوء الى الانتخابات في حال شكل المدنيون القوة المركزية للحكومة المؤقتة،بالمقابل يكون الاحتمال أضعف عندما يلعب الجيش دور مركزي فيها[lxxvii].

ففي أي مكان حافظت فيه القوات المسلحة على إستقلاليتها من التحكم المدني،شكلت المعضلة العسكرية مصدرا دائما لعدم إستقرار المؤسسات الديمقراطية؛ فوضع القوات المسلحة تحت سلطة الحكومة المنتخبة هو شرط حساس لتسهيل عملية التوطيد الديمقراطي، ولا يكفي انهاء الوصاية العسكرية تشريعيا بل أن تطبق عمليا في مناهج العمل والتعامل مع كل القضايا،فالمسألة الحساسة تكمن في معرفة مدى امكانية نجاح العملية الانتقالية أو فشلها في ازالة شبح الانقلاب السياسي،أو تجنب بروزه[lxxvii].

خـاتمـة

هناك جانب كبير من الدراسات التي تحاول إستكشاف الظروف التي تسهل تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين وإقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية Democratic Civil Military Relationsوالسؤال الأهم الذي أصبح يطرح في حقل العلاقات المدنية العسكرية كما يقول بيتر فيفر Peter D.Feaver هو كيف يمكن أن تسيطر حكومة مدنية على العسكريين؟.

يجيبنا روبرت دال في كتابه "الديمقراطية ونقادها" على أنه: من البديهي في حال دولة ما كي يتم حكمها بشكل ديمقراطي أن يتوفر شرطان أساسيان:

- اذا توفرت تشكيلات الجيش والشرطة وهو أمر وارد حتما،عندئذ يجب أن تخضع هذه الدولة للتحكم المدني،بيد أن هذا التحكم الذي لا غنى عنه قد لا يكون كافيا.
- وعليه فان المدنيين الذين يتحكمون بالعسكريين وبالشرطة يجب أن يخضعوا بدورهم للعملية الديمقراطية.

قائمـةالمراجـع

1-بلقزيزعبد الاله ،السلطة والدولة والشرعية(بيروت:منتدى المعارف،2013).

2- ماضيعبد الفتاح ،الجيوش والانتقال الديمقراطي:كيف تخرج الجيوش من السلطة،مجلة سياسات عربية،ع 24، جانفي 2017.

3- بشارة عزمي، الجيش والسياسة اشكاليات نظرية ونماذج عربية(بيروت:مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2017)

4- Johny Assi,Theories of Transition to Democracy Reconsidering the Transsitionpradigm,The palestinian Institue for the Study of Democracy,2006

5- بشارةعزمي،نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية:ورقة قدمت الى المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والانسانية،أيام 22/20 مارس 2014

6- الهاشميمحمد،تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية،مجلة وجهة نظر،ع 33-34 ،2007

7- بوبركارل،الحياة بأسرها حلول لمشاكل،ترجمة:بهاء درويش(الاسكندرية:منشأة المعارف،1994)

8-Marshall Monty, & Benjamin Cole," Global Report 2011, Conflict , Governance and State Fragility" , Center for Systemic Peace, USA, 2011, accessed 12/09/2014 : www.Systemicpeace.org/vlibrary/GlobalReport 2008.

9- دايموندلاري، لاري دايموند،الديمقراطية أبحاث مختارة(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع،2016)

10-Graeme Gill,The Dynamics of Democratization Elites,Civil Society and the Transition process,dar elttakwin, 2009

11-Katharina Obuch, Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes:The Case of Nicaragua, Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014

12-Brumberg, Daniel. 2005. Democratization Versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf (accessed May 1, 2008)

13-Thomas carothers,the End of the Transition paradigm,Journal of democracy 13 (January 2002)

14- سعودالطاهر،أدوار الجيش في مراحل الانتقال بالجزائر،مجلة سياسات عربية،ع24، جانفي 2017

15_ حليم ليماممحمد ،الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017)

16.واليحزام، اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية،ط 2(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2008).

17-.دريسنوري،الجيش والسلطة و الدولة في الجزائر:من الايديولوجية الشعبوية الى الدولة النيوباتريمونيالية،مجلة سياسات عربية،ع 35، نوفمبر 2018

18 -سيرانارسيس،الانتقال العسكري:تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة:ترجمة وفيقة مهدي(بيروت:المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1، 2016).

العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة عام (2008)

ON GAZA IN 2008 PSYCHOLOGICAL OPERATIONS IN THE WAR ISRAELI

د/ حمـــزة خليـــل الخـدام

تعمل هذه الدراسة على تحليل محتوى العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة ابتداءً من بدايات العملية العسكرية في(27) ديسمبر(2008) ولمدة(12) يوم حيث انتهت الحرب في (2009/1/8) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للدراسة وتكونت عينة الدراسة من المنشورات الإسرائيلية والبيانات الصحفية والخطابات السياسية والرسائل الاتصالية عبر الهاتف النقال ، ركزت الدراسة على العناصر الرئيسية للعمليات النفسية الإسرائيلية من حيث القائمون عليها ومحتواها ووسائلها وجمهورها المستهدف والاستجابة لها وتأثيرها في كسب المعركة العسكرية ومعركة الرأي العام العالمي.

توصلت الدراسة إلى أن العمليات النفسية الإسرائيلية بدأت قبل عملية "الرصاص المصبوب " وسارت موازية لها واستمرت بعدها واستخدمت سلاحاً مهماً في الأزمة بالإضافة إلى الأسلحة السياسية والاقتصادية والبرية والبحرية والجوية كما توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد حققت تفوقاً عسكرياً وتكنولوجياً على حماس ودمرت بنيتها التحتية وأنظمة الاتصالات والمعلومات للقيادة والتحكم إلا أنها لم تحقق أهدافها كاملة بالسيطرة على قلوب المقاومين الفلسطينيين وعقولهم واستسلامهم قيادةً وجيشاً وشعباً كما بينت الدراسة أن إسرائيل خسرت معركة الرأي العام الإقليمي والعالمي في حين سيطرت على الرأي العام الإسرائيلي ويعود السبب في ذلك الى أن هذه الحملة اتسمت بالكذب والخداع والتضليل الإعلامي.

الكلمات الدالة: العمليات النفسية، حركة حماس، الحرب على غزة .

This study analyzes the content of the Israeli psychological operations in the war on Gaza starting from the beginning of the military operation on (27) December (2008) and for a period of (12) days when the war ended on (8/1/2009) and the study used the descriptive analytical approach as being the most appropriate for the study The sample of the study consisted of Israeli leaflets, press releases, political speeches, and mobile communication (cellular) messages. The study focused on the main elements of Israeli psychological operations in terms of those responsible for them, their content, means and target audience, their response and their impact on winning the military battle and the battle of world public opinion.

The study concluded that the Israeli psychological operations started before and during the "Cast Lead" operation and continued thereafter and used an important weapon in the crisis in addition to political, economic, land, sea, and air weapons The study also found that although the Israeli occupation forces achieved a military and technological superiority over Hamas and destroyed its infrastructure and communications and information systems for leadership and control, it did not achieve its full goals by controlling the hearts and minds of the Palestinian resistance and surrendering leadership, army and people

The study also showed that Israel lost the battle of regional and international public opinion, while it controlled the Israeli public opinion, due to the fact that this campaign was characterized by lies, deception, and media misinformation.

Key words: Psychological Operations, Hamas, The war in Gaza.

المقدمة:

سعى الإنسان منذ قديم الزمان إلى السيطرة على معلومات عدوه لمصادرة قراره وهزيمته نفسياً أولاً وعسكرياً ثانياً فالحرب النفسية (العمليات النفسية) هي جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية العسكرية الكلية للمعركة عبر التاريخ وهي السلاح السابع من أسلحة الحرب الحديثة بعد سلاح المشاة والبحرية والجوية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية.

تتوجه الحرب النفسية إلى الجمهور المستهدف بها من أجل كسب قلوبهم وعقولهم وبالتالي السيطرة عليهم دون قتال أو خسائر في الأرواح والمعدات وتستخدم الحرب النفسية قبل المعركة وفي أثنائها وبعدها كما أنها تعد من أهم أشكال حرب المعلومات (الخدام وأبو عرقوب، 2013، ص628) هذا من جهة ومن جهة أخرى تعد وسائل الإعلام إحدى وسائل الحرب النفسية ولعل العمليات النفسية الإسرائيلية على غزة عام (2008) تميزت عن غيرها بأنها شهدت حملة إعلامية نفسية شرسة لتبرير عدوانها على غزة حيث بدأت الحرب على غزة تحت شعار **" عملية الرصاص المصبوب "**كما أطلق عليها الجيش الإسرائيلي في السابع والعشرين من كانون الأول عام 2008 (السمان ، 2009 ، ص65).

بدأت الحرب بضربات صاروخية جوية استهدفت مؤسسات القطاع من مدارس ومساجد وجامعات ومستشفيات وغيرها من البنى التحتية وقد تابع العالم تفاصيل الحرب عبر وسائل الإعلام بما فيه الإعلام الإسرائيلي الذي يعد جزء من الحملة الإعلامية النفسية لكسب المعركة (حجاب ، 2005 ، ص 54).

أنشأت إسرائيل جهازاً إعلامياً جديداً باسم: **"مديرية المعلومات الوطنية"** ترأسه "ياردين فاتيكاي (" Yarden Vatikai)، وأُلحق بوزارة الخارجية واستهدف تنظيم حملة إعلامية نفسية تخدم الحرب على غزة بالتنسيق مع الداخل والخارج ونشر الرسائل الإعلامية كما أنشأت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية مركزاً باسم مركز عملية الوعي(Center for Consciousness Operation) ليحل مكان ما كان يعرف سابقاً باسم وحدة الحرب النفسية(The Psychological Warfare Unit) والتي كانت فاعلة في الأعوام:(2004-2005). والسبب في إنشائها هو التأثير على الرأي العام الفلسطيني باستخدام الدعاية والحرب النفسية و التضليل الإعلامي . أم .ا الهدف من إنشاء مركز عملية الوعي هو نشر إعلانات للجمهور الفلسطيني في أثناء عملية الرصاص المصبوب حيث تم إرسال (500) لقطة إعلامية إلى المحطات الإعلامية الفلسطينية.(Yarden Winter, 2012) .

لقد قامت القوات الإسرائيلية على مدار(12) يوماً باستخدام كل أشكال الحرب النفسية والعمليات النفسية ووسائلها الإعلامية القديمة والحديثة يومياً لفرض إرادتها على حركة المقاومة الإسلامية حماس والقطاع فالحرب حربان: حرب عسكرية ساخنة تتوجه إلى جسد المقاتل بهدف القضاء عليه ، وحرب نفسية أو دعائية تهدف إلى تدميره نفسياً وهزيمته واستسلامه للعدو فالدعاية أو الحرب النفسية أو العمليات النفسية جزء لا يتجزأ من أسلحة المعركة في الماضي وفي الحاضر لما لها من أهمية كبيرة في كسب المعركة العسكرية أو خسارتها (أبو عرقوب ، 2013 ، ص60).

وفي الحرب على غزة قامت إسرائيل بتنفيذ عملياتها الإعلامية النفسية تحت اسم هاسبرا Hasbara والتي تعني بالعربية " **الشرح** " حيث بدأت في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2008 قبل الحرب واستمرت حتى نهاية الحرب واستهدفت الرأي العام الإسرائيلي والمجتمع الدولي لإقناعه أن إسرائيل تواجه تهديداً بالفناء وأن الجيش الإسرائيلي يحارب قوة عظمى في قطاع غزة (Organizing A Hasbara Campaign, 2009). ويظهر مما تقدم أن التعرف على العمليات النفسية الإسرائيلية مهم لذلك أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة دور العمليات النفسية الإسرائيلية في كسب المعركة وتأثيرها النفسي والاجتماعي على الفلسطينيين من مدنيين وعسكريين.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة في أن العمليات النفسية من أهم أنواع العمليات المستخدمة في الحرب لأنها تستهدف قلوب الجهات المستهدفة وعقولهم من مدنيين وعسكريين وتستهدف أيضاً زعزعة كيان المجتمع سياسياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً عن طريق صناعة ونشر ثقافة الخوف والذعر واليأس والإحباط والقلق في قلوب العسكريين والمدنيين من أجل السيطرة عليهم عن طريق تفكيك الجبهة الداخلية وبنيتها الاجتماعية من خلال إثارة القلاقل والفتن والانقسامات في المجتمع وتستهدف العمليات النفسية في الإنسان فكره وقلبه بهدف التأثير على معنوياته وتدميرها وبالتالي الاستسلام والرضوخ للعدو؛ وهنا تكمن أهمية وخطورة العمليات النفسية التي أصبحت تحتل مكاناً بارزاً في الفكر العسكري والدعائي الإسرائيلي وهو ما يسعى الباحث إلى تحليله واستكشاف أبعاده من خلال عن التعرف على دور العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة عام (2008) وبشكل أكثر تحديداً تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: **ما مدى تأثير المحتوى المادي والرمزي للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على المعنويات النفسية للمقاومة الفلسطينية؟** ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة؟
- ما مرتكزات العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة؟
- ما أشكال ووسائل العمليات النفسية التي استخدمت في الحرب على غزة (2008)؟
- من الجمهور المستهدف بالعمليات النفسية الإسرائيلية؟
- ما محتوى الإستراتيجية النفسية الإسرائيلية والعمليات النفسية التي نفذها الجيش الإسرائيلي على غزة؟
- ما مدى نجاح أو فشل الإستراتيجية النفسية الإسرائيلية في تحقيق الأهداف الكلية للحرب على غزة (2008) ؟

أهمية الدراسة:

تواكب الحملة العسكرية في الوقت الراهن حملة نفسية ترافقها بهدف التأثير على الرأي العام العالمي بشكل عام، والرأي العام للعدو بشكل خاص، وقد سعت إسرائيل في حربها على غزة عام(2008) إلى استخدام

العمليات النفسية سلاحاً إستراتيجياً وتكتيكياً في الحرب وعليه تكمن أهمية الدراسة كونها من أوائل الدراسات العربية التي درست الإستراتيجية الإسرائيلية النفسية أو الدعائية المستخدمة في الحرب على غزة، من حيث الأجهزة المسؤولة عنها وأشكال الدعاية ومحتواها وجمهورها المستهدف ودورها في خدمة الأهداف الكلية للمعركة، ومدى نجاحها أو فشلها في التأثير على قلوب الجمهور المستهدف وعقولهم، من مدنيين وعسكريين فلسطينيين.

أهداف الدراسة:

أجريت هذه الدراسة بهدف:

أ. التعرف إلى أشكال ووسائل العمليات النفسية والدعاية التي استخدمها الجيش الإسرائيلي في الحرب على غزة عام(2008).
ب. تحليل محتوى الإستراتيجية النفسية الإسرائيلية والعمليات النفسية التي نفذها الجيش الإسرائيلي على غزة، والتعرف إلى أهم عناصر هذه الإستراتيجية ومدى تأثيرها على الجمهور المستهدف .
ج. التعرف إلى مدى نجاح أو فشل الإستراتيجية النفسية الإسرائيلية في تحقيق الأهداف الكلية للحرب على غزة.

تعريفات الحرب النفسية

- **تعريفات الحرب النفسية** Definitions of psychological warfare هي نشاطات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى التأثير في أفكار وسلوك الجمهور المستهدف وإضعاف إرادة العدو للقتال وتقوية الروح المعنوية للشعب والحلفاء أو تحقيق أهداف دبلوماس ية (Plano, 1982, p 186) وتعرف كذلك بأنها: الاستخدام المخطط للدعاية والأساليب النفسية بقصد التأثير في آراء وعواطف واتجاهات وسلوك الجماعات الأجنبية المعادية من أجل تحقيق أهداف وطنية (Glossary of Military, 2003, P15) وسميت بالنفسية لأنها توجه إلى الجانب النفسي أولاً ، ومن ثم العقلي والروحي والاجتماعي والجسدي للإنسان.
- **تعريفات العمليات النفسية** " Definitions of psychological operations ": هي عمليات مخططة لتوصيل معلومات ومؤثرات مختارة إلى جماهير أجنبية من أجل التأثير على عواطف ودوافع وتفكير وسلوك الأفراد والجماعات والمنظمات والحكومات الأجنبية (United States Army Navy Department, 2003 P.1) فالعمليات النفسية في القرن الحادي والعشرين قد أصبحت إحدى أسلحة المعركة الرئيسية: الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والبرية والبحرية والجوية. وتعرف كذلك بأنها: " أعمال تستخدم لتعزيز اتجاهات وآراء ، وعواطف وحكومات، أو منظمات وجماعات، أو أفراد مستهدفين، للقيام بعمل ما داعماً للأهداف السياسية والوطنية للدولة، وللقادة العسكريين في مسرح العمليات العسكرية على المستويات الإستراتيجية والتعزيزية والتكتيكية " (Schiefer, Ron,2005).

- العمليات النفسية التكتيكية : هي العمليات التي تستخدم في المعركة لإسناد عملية عسكرية فورية أو قصيرة الأمد خلال ساعة أو ساعات، أو يوم على الأكثر وتتوجه إلى جمهور محدد من العسكريين والمدنيين لتدمير معنوياتهم ومن ثم استسلامهم، وبالتالي كسب المعركة دون قتال وتبدأ قبل المعركة وتسير معها وتنتهي بانتهائها لذا فإن نجاحها يعتمد على مدى نجاح العمل العسكري في تحقيق أهداف ها (National Sovereignty and International Communication, 1979 , P231) ويعتمد نجاح العمليات النفسية على وضوح أهدافها ومعرفة جمهورها ومصداقيتها والدعم من القادة العسكريين لها في مسرح العمليات وتستخدم قبل المعركة.وفي أثنائها وبعدها(W. Andrew Terrill, 2001, P.96).
- **تعريفات الدعاية** " Definitions of Propaganda" لقد استخدم مصطلح الدعاية Propaganda في الغرب لأول مرة في(22) حزيران عام (1622)، عندما أنشأ البابا (غريغوري الخامس عشر) التجمع المقدس (Sacred Congregation)، ليقوم بالرد على دعاية المنشقين البروتستانت، ونشر الإنجيل (Propaganda Editors Robert and Jackall J, 1995 . p1). وتعرف كذلك بأنها: " جهود منظمة للتأثير في أفكار وعواطف وآراء ودوافع وسلوك الجماعة أو الأفراد بواسطة الكلمات والصور والموسيقى والرموز أو المظاهرات العامة " (The Oxford Dictionary of the Christian Church, 1974, P300) وهي أيضاً :" جهود تبذل لخدمة قضية ما عن طريق استخدام تكتيكات ذات أهداف قصيرة المدى أو أنصاف حقائق أو جانب واحد متحيز أو جدلات منطقية أو عواطف قوية أو نداءات غير أخلاقية بهدف التأثير في آراء الجمهور لنشر عقيدة ما " (Kendal Robert, 1992 , P.429).
- الدعاية الإحصائية: هي فن استخدام الأرقام وكسورها ونسبها المئوية لتفسير الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية عن طريق وضعها في أشكال رسومات وجداول بيانية أو إحصائية (U.S. Headquarters Department of the United States Army , 1987).
- الدعاية العملية: هي القيام بعمل ما للتأثير على آراء الجمهور المستهدف ، واتجاهاته، وسلوكه في السلم والحرب (U.S. Headquarters Department of the United States Army , 1987).
- الدعاية التعزيزية القتالية: هي الحرب الموجهة إلى المدنيين الذين تتقدم نحوهم القوات العسكرية، أو الذين يرزحون تحت نير الاحتلال أو المناطق المحررة حيث يقوم القائد العسكري بتوجيه نداءات وإصدار تعليمات وأوامر إلى الجمهور المستهدف يدعوهم إلى إطاعته والتقيد بأوامره، وعدم التعرض لقواته وإلا سيضرب على أيديهم بيد من حديد (National Sovereignty and International Communication,1979).
- الدعاية التحريضية: هي استخدام الكلمات المنطوقة أو المكتوبة أو الإشارات أو الصور أو الرسومات أو الأعمال من أجل إقناع الجمهور المستهدف وحضهم على القيام بعمل ما لتخليص أنفسهم من الوضع المأساوي الذي يعيشونه كالتخلص من نير الاحتلال أو الظلم أو القهر أو المعاناة أو العدوان أو الإحباط أو الانتقام أو الثأر من العدو أو الثورة. (National Sovereignty and International Communication,1979).

- الدعاية التشهيرية : هي الدعاية التي تستخدم الكلمة المنطوقة والمكتوبة والصور والرسومات والإشارات بهدف الإساءة أو السخرية والتقليل من أهمية زعيم أو سفير أو بلد أو رعايا دول معينة (National Sovereignty and International Communication,1979).
- الدعاية المضادة:هي الدعاية التي تقوم باستخدام مبدأ (فرق تسد) Divide and Rule وتهدف إلى توسيع شقة الخلاف بين القائد وجنده والزعيم وشعبه والصديق وصديقه والحليف وحليفه ،أي إنها تسعى إلى إحداث انقسامات بين الجماعات والطوائف والأقليات داخل البلد الواحد من أجل تفتيت وحدة الصف وعمل شرخ في الوحدة الوطنية وإثارة المشاكل والاضطرابات والنزاعات، وأعمال العنف التي قد تؤدي إلى إضعاف الجبهة الداخلية أو الخارجية أو إلى حرب أهلية في النهاية(National Sovereignty and International Communication,1979).
- دعاية حرب الأعصاب: هي الدعاية التي تستخدم الحملات الكلامية، والتهديد والوعيد والتلويح باستخدام القوة المدمرة ضد المعتدي إذا ما سولت له نفسه القيام باعتداء ما (أبو عرقوب والطعاني، 1992).
- الدعاية التفريقية Counter Propaganda: هي الدعاية التي تصمم وتخطط وتنفذ للرد على دعاية العدو في السلم والحرب عن طريق تحديدها واستغلال نقاط ضعفها وتفنيدها وإظهار زيفها وبطلانها (U.S Army, Psychological Operations, 2003).

ويتضح مما سبق أن **الحرب النفسية، أو العمليات النفسية، أو الدعاية** مصطلحات مترادفة تستخدم الأساليب الدعائية النفسية من أجل كسب قلوب الجمهور المستهدف من مدنيين وعسكريين والسيطرة على عقلوهم في السلم والحرب تحقيقاً للأهداف الاجتماعية أو السياسية أو العسكرية وتحقيق الأهداف الوطنية للبلد الصادرة منها (الخدام ، 2008 ، ص14).

الدراسات السابقة:

من ألصق الدراسات بهذه الدراسة ما يلي:

1) دراسة أبو عرقوب، والخدام (2013) بعنوان **" العمليات النفسية الإسرائيلية في معركة الكرامة عام (1968)"** هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى إلقاء الضوء على العمليات النفسية الإسرائيلية التكتيكية الموازية للحملة العسكرية من حيث: أهدافها، وأجهزتها وأشكالها وجمهورها المستهدف ووسائلها ومحتواها ومدى نجاحها أو فشلها و تأثيرها والدروس المستفادة منها ، توصلت الدراسة إلى أن حملة العمليات النفسية الصهيونية في معركة الكرامة بدأت قبل المعركة وسارت معها واستمرت بعدها وقد فشلت هذه الحملة في تحقيق أهدافها من حيث تدمير معنويات الجيش الأردني والمقاتلين الفلسطينيين واستسلامهم من جهة وتعاون المدنيين مع القوات الصهيونية من جهة أخرى بسبب الإعداد المعنوي والمادي لمقاتلي الجيش الأردني والمقاتلين الفلسطينيين وصمودهم وتماسك الجبهة الداخلية وتدني معنويات الجيش الصهيوني قيادةً وضباطاً وجنوداً بسبب الخسائر الجسيمة في المعدات والأرواح وفشل الحملة العسكرية في تحقيق أهم أهدافها بالقضاء على المقاتلين الفلسطينيين، لقد قُهر الجيش الذي لا يقهر عسكرياً ونفسياً لأول مرة منذ عام (1948)على أيدي اقل الجيوش العربية، و المجموعات المسلحة عدة وعدداً.

2) دراسة أبو عرقوب (2013) بعنوان " **الحرب النفسية الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية في حرب عام 2006** " وهي عبارة عن دراسة وصفية تاريخية تحليلية هدفت إلى إلقاء الضوء على الحملة النفسية الموازية للحملة العسكرية من حيث تنظيمها وأهدافها وأجهزتها وجمهورها المستهدف وسائلها وأشكالها وقد توصلت الدراسة إلى أن الحرب النفسية الإسرائيلية على حزب الله بدأت قبل الحرب وسارت معها واستمرت بعدها كما توصلت الدراسة إلى أن الحرب النفسية الإسرائيلية فشلت في إيجاد فجوة بين حزب الله وأنصاره من جهة، وحزب الله والشعب اللبناني من جهة ثانية كما اتسمت الحرب النفسية بالكذب والخداع والتضليل الإعلامي إلى جانب فشل الحملة العسكرية التي رافقت الحرب النفسية.

3) دراسة فونتانا لورينزا " Fontana , Lorenza " (2010) بعنوان " **حزب الله وإسرائيل دراسة مقارنة بين الإستراتيجية الإعلامية الإسرائيلية للمعركة والإستراتيجية الإعلامية لحزب الله** " هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى معرفة دور وسائل الإعلام في المعركة من جهة وعقد مقارنة بين الإستراتيجية الإعلامية للمعركة والإستراتيجية الإعلامية لحزب الله من جهة أخرى ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن إسرائيل خسرت المعركة سياسياً وعسكرياً ونفسياً وإعلامياً بسبب فرضها رقابة على وسائل الإعلام وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف الكلية للمعركة بتدمير حزب الله ووقف صواريخه وتحرير الجنديين من الأسر. أما حزب الله فقد ربح المعركة عسكرياً نفسياً وإعلامياً وبقي متماسكاً وأصبح أقوى من ذي قبل لأنه سيطر على تدفق المعلومات بين قيادة الحزب وعناصره وبين الإعلام اللبناني والعربي والعالمي. ولقد ربح حزب الله حرب المعلومات ضد إسرائيل بالرغم من تفوقها التكنولوجي عليه.

4) دراسة عباس (2005) بعنوان " **وسائل الإعلام الصهيوني والحرب النفسية ضد الدعوة والمقاومة في فلسطين والتصدي لها** " هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهم مكونات وسائل الإعلام الصهيوني وأساليبه وأبرز الجوانب التي تشكل المادة الإعلامية، ووضع أفضل السبل لمواجهتها، والتصدي لها وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية وسائل الإعلام الصهيوني للكيان الصهيوني باعتبارها جزء لا يتجزأ من حربه الشاملة التي تهدف إلى تحقيق التفوق والسيطرة على الآخرين ، لكونها الأداة الأهم في الحرب النفسية الموجهة.

5) دراسة دائرة المهام في مجلس العلوم للدفاع الأمريكي Department of Defense (2000) بعنوان: "**إنشاء ونشر جميع أشكال المعلومات لدعم العمليات النفسية في زمن الصراع العسكري** " هدفت هذه الدراسة إلى تقييم قدرة القوات المسلحة الأمريكية لتطوير وضع البرامج وبث معلومات حقيقية لجزء كبير من العامة، وتقييم قدرة الآليات الجوية والأرضية المتعددة، والمستخدمة لتسليم معلومات كهذه بالإضافة إلى تقييم قضايا أخرى في إنشاء ونشر جميع أشكال المعلومات في أوقات الصراع العسكري بما فيها بث الأقمار الصناعية واستخدام تقنيات الاتصال بالهواتف الخلوية هذا من جانب ومن جانب آخر أوضحت هذه الدراسة أهمية العمليات النفسية العسكرية في تقديم الدعم والمساعدة للعلميات العسكرية في أوقات السلم والحرب وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة استخدام البث الإذاعي والتلفازي، كأداة للدعاية الإعلامية في أوقات الصراع العسكري وإنشاء طاقم تخطيط عسكري للعمليات النفسية تحت سلطة التنسيق التابعة لأمانة الدفاع للعمليات الخاصة بالصراع وتحسين نوعية المنتج الإعلامي الإجمالي من خلال الاعتماد على المزودين التجاريين

للمنتجات العالية الجودة وأخيراً زيادة الدعم المالي السنوي لتطوير قنوات إعلامية تنقل من خلالها المعلومات النفسية وقت الصراع العسكري.

ومما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تسلطها الضوء على العمليات النفسية الإسرائيلية التكتيكية والتفريقية وحرب الأعصاب والعمليات القتالية والإذاعية الإسرائيلية أي على جميع عناصر الإستراتيجية النفسية الكلية في المعركة من حيث أهدافها، وجمهورها المستهدف ووسائلها الإعلامية التقليدية والحديثة بما فيها (شبكات التواصل الاجتماعي) بجميع أشكال رسائلها النفسية ومدى استجابة الفلسطينيين لها ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تأتي استكمالاً للدراسات العربية والأجنبية التي اهتمت بدراسة العمليات النفسية وأهميتها في كسب المعركة وبطبيعة الحال فإن الباحث استفاد من الدراسات السابقة في تحديد فكرة البحث وبلورتها ووضع التساؤلات والأهداف البحثية ويُسجل لهذه الدراسة ميزه عن الدراسات السابقة من حيث أنها تبحث في العمليات النفسية الإسرائيلية وتأثيرها على الجبهات المستهدفة بها.

الإطار المنهجي للدراسة:

1) **منهج الدراسة:** تبنى الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي في تناول صور وأبعاد العمليات النفسية الإسرائيلية من حيث أشكالها وأساليبها والآثار النفسية السلبية المترتبة عنها بالاعتماد على الأسلوب الوثائقي أو المكتبي كما استخدم الباحث منهج تحليل المضمون بوصفه أسلوباً يحقق الأهداف الرامية إلى تشخيص الموضوعات والأفكار والآراء والاتجاهات العامة التي تدخل في إطار استقراء دور العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة عام(2008) وتبرز أهمية هذا الأسلوب في الاستخدام بوصفه يحقق الأهداف التي لا تستطيع الوصول إليها المناهج العلمية الأخرى فضلاً عن أنه يتيح الفرصة للتعرف على ما تؤديه وسائل العمليات النفسية من وظائف تحقيقاً لأهدافها وافتراض ما يمكن أن تتركه على الجمهور المستهدف من آثار نفسية بالإضافة إلى السعي لتقييم المضمون الذي تنقله تلك الوسائل وفقاً للأهداف الموضوعة لها أو المعايير الإعلامية والثقافية والسياسية (سمير، 1996) ويعد أسلوب تحليل المحتوى أحد أساليب البحث العلمي وأكثرها سهولة ، وأكبرها سرعة في الاستخدام وموضوعها الأفكار المتضمنة في النص وتكون الوحدات المراد تحليلها ألفاظاً أو كلمات أو معان غالباً ما تشتمل على أفكار رئيسة أو عبارات أو جمل بأكملها وتعرف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية تحليل المضمون بأنه أحد المناهج المستخدمه في دراسة مضمون وسائل الإعلام والمختلفة وذلك باختيار عينة من المادة موضوع التحليل وتقسيمها وتحليلها كماً وكيفاً على أساس خطة منهجية منظمة (التهامي ، 1974). وفيما يتعلق بوحدات تحليل المضمون يجب على الباحث المستخدم لتحليل المضمون أن يضع وحدات لتكون أساساً تعتمد عليه عملية تحليل المادة الاتصالية والوحدة هي أصغر جزء من المضمون يمكن إخضاعه للتحليل ، وتتلخص هذه الوحدات بما يلي:

أ - وحدة الكمية.

ب - وحدة مقياس المساحة والزمن.
ج - وحدة المفردة(الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية).
د - وحدة الموضوع أو الفكرة(وهي الوحدة المناسبة للدراسة الحالية).
هـ - وحدة الشخصية(وهي الوحدة المناسبة كذلك للدراسة الحالية).

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الوحدات يختلف باختلاف المادة الخاضعة للتحليل بالإضافة إلى الوسيلة التي تنقل تلك المادة وفي هذه الدراسة تعد وحدة الموضوع أكثر ملائمة في الاستخدام خاصة في مجال التقصي عن الآراء والأفكار والاتجاهات والسياسات والإشارات والعناصر التي تنطوي على دلالات بارزة تنسجم مع الهدف من التحليل فضلاً عن أنها تعد الأصلح في البحوث التي تتناول الاتجاهات والسياسات والمواقف والقيم والأفكار بوصفها أهم وأكبر وحدات تحليل المضمون، وأكثرها كفاءة (سمير ، 1996). أما بخصوص الفئات المستخدمة في هذه الدراسة هي فئة (موضوع الاتصال) لأنها تسمح بالوقوف عند أهم المحاور والاتجاهات والأفكار التي يطرحها مضمون الاتصال، فضلاً عن استخدام فئة (منحى اتجاه الاتصال) بوصفه ملائماً للإشارة إلى الاتجاه المعبر به عن طريق مستخدميه وتم التعبير عن تلك الفئة بمفردات مثل:(إلى السكان، القطاع أو المنطقة إن جيش الدفاع الإسرائيلي بيان هام لسكان القطاع ،بلاغ عسكري....الخ) إضافة إلى فئة الغرض لإظهار الأفراد الذين توجه إليهم أو تستهدفهم المادة الاتصالية فضلاً عن فئة (السمات) باعتبارها تتيح الوقوف عند أهم القدرات والحالات الذاتية وتتضمن الصفات الشخصية والسمات النفسية والعوامل النفسية والاجتماعية والحاجات الأولية المساهمة في إحداث الآثار التي تترتب عن مضمون الاتصال.

2) **مجتمع الدراسة:** يتألف مجتمع الدراسة من جميع النشرات والوثائق والخطابات الصادرة عن وكالات الإعلام الإسرائيلية كمصادر أولية للبحث قبل الحرب وفي أثنائها وبعدها بالإضافة إلى المصادر الثانوية من صحف ومجلات من أجل الحصول على النتائج المرجوة.

3) **عينة الدراسة:** تم اختيار عينه ممثلة مكونة مما يلي:

أ - **المنشورات الإسرائيلية:** هي منشورات تم نشرها وتوزيعها على الجبهات المستهدفة قبل وفي أثناء وبعد معركة الرصاص المصبوب.

ب - **الخطابات السياسية والبيانات الصحفية:** هي بيانات صحفية وخطابات أدلى بها كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي والقادة العسكريين الإسرائيليين ووزيرة الخارجية ليفني ووزير الدفاع باراك قبل وفي أثناء وبعد الحرب.

ج - **أجهزة الإعلام الإسرائيلي:** هي الوكالات والإذاعات الإعلامية التي صدر عنها نداءات وتصريحات؛ خاطبت عقول وقلوب الجبهات المستهدفة بالإضافة إلى الرسائل التلفونية وهي الرسائل الاتصالية التي كانت على شكل مسجات إسرائيلية تحذيرية موجه للفلسطينيين مدنيين وعسكريين (المقاومة الفلسطينية).

د -

الجدول رقم 1. يبين خصائص عينة الدراسة

المجموعة	العدد
أ - المنشورات: أسقطت قوات العدو الإسرائيلي البرية والبحرية والجوية كما هائلا من المنشورات على قطاع غزة في دعم عملية الرصاص المصبوب، وتنوعت موضوعاتها ما بين التهديد والتحذير والاستسلام، وأن مشعل سبب الدمار، وحتمية الهزيمة وغيرها ووجهت للمدنيين والعسكريين.	3000000 منشور أسقطت في مناطق مختلفة من القطاع
ب - الخطابات: ما قبل الحرب، وكانت على شكل تهديدات، أو حرب الأعصاب قبل حوالي ثمانية أشهر من بدء الهجوم.	ما يزيد عن 20 خطاب وبيان صحفي ، لمختلف المسؤولين الإسرائيليين
ج - أجهزة الإعلام ،واشتملت على تفعيل المواقع الالكترونية ، والهاتف النقال وغيرها	إرسال(500) لقطة إعلامية من قبل مركز الوعي / الفهم و تجنيد جيش من المتطوعين اليهود بلغ عددهم (1000) متطوع لإدارة مدونات باسم معادة الصهيونية
د - الهاتف النقال (الخلوي)، حيث أرسلت قوات العدو الإسرائيلي رسائل هاتفية، وأجرت اتصالات تنوعت موضوعاتها ،ما بين التهديد ،وطلب المغادرة من البيوت وغيرها.	300.000 رسالة واتصال هاتفي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة استخدمت نموذج لاسويل لتحليل العمليات النفسية الإسرائيلية الى عناصرها الرئيسية،لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف العسكرية الإسرائيلية والنفسية، ويتكون النموذج من العناصر الآتية (أنظر الشكل رقم 1).

تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على العمليات النفسية الإسرائيلية في غزة في الفترة من 2008/12/27 – 2009/1/17 حيث توقفت معركة الرصاص المصبوب Operation Cast Lead

أهداف الحرب الإسرائيلية على غزة:

حدد العدو الإسرائيلي الهدفين الآتيين للحرب على غزة :

أ. الدفاع عن سكان دولة إسرائيل من خلال تحسين الأوضاع الأمنية في جنوب البلاد لمدة طويلة.

ب. المساس وبشدة بالبنى التحتية الإرهابية المتعاظمة التابعة لحماس وبقدرة حماس نفسها وحليفاتها من المنظمات الأخرى على إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون باتجاه مواطني إسرائيل والقيام بعمليات إرهابية من أنواع مختلفة، مثل اختطاف مواطنين إسرائيليين (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ، 2009).

ولتحقيق هذه الأهداف قام كل من خبراء العمليات النفسية الإسرائيلية والدعاية الدبلوماسية والحرب النفسية السياسيون منهم والعسكريون والمتقاعدون وأساتذة الجامعات والخبراء بتحديد الأهداف الإستراتيجية للعمليات النفسية على غزة على النحو الآتي:

الجدول رقم 2. أهداف العمليات النفسية الإسرائيلية على غزة:

■ خداع حماس عن النوايا الحقيقة للجيش الإسرائيلي.	■ إقناع العالم بأن إسرائيل هي ضحية الهجمات الصاروخية لحماس.
■ تعبئة الرأي العام الإسرائيلي ضد حماس و غزة.	■ إقناع العالم بأن سورية وإيران وراء هذه الحرب.
■ رفع معنويات الجمهور الإسرائيلي.	■ إقناع العالم بأن إسرائيل تقوم بخوض معركة الردع والبقاء.
■ رفع معنويات العسكريين في مسرح العمليات.	■ الضغط على سكان غزة للتخلص من حماس .
■ دعم العملية العسكرية من أجل تحقيق أهدافها.	■ تشويه صورة قيادة حماس .
■ تسليط الضوء على الضحايا الإسرائيليين .	■ تهبيط معنويات عناصر حماس.
■ الرد على دعاية حماس	■ تهبيط معنويات مؤيدي حماس.
■ كسب الرأي العام الإسرائيلي.	■ العمل على شق وحدة صف التنظيمات الفلسطينية .
كسب الرأي العام اليهودي.	■ تهجير المدنيين من مكان إلى آخر للضغط على حكومة حماس.
■ خداع حماس عن النوايا الحقيقة للجيش الإسرائيلي.	■ عمل شرخ بين حكومة حماس و السلطة الفلسطينية.
■ بشرية يحتمون خلفها.	■ عمل شرخ في الوحدة الوطنية الفلسطينية.
■ إظهار الجانب غير الأخلاقي لحماس بمهاجمة المدنيين الإسرائيليين و استخدام غزة كدروع	■ كسب تأييد المجتمع الدولي و استصدار قرار يدين حماس.
■ تحريض الفلسطينيين ضد حماس.	■ تضليل الرأي العام الإسرائيلي والعربي والعالمي حول مجريات المعركة.

▪ تبرير العملية الوحشية الإسرائيلية ضد غزة.	▪ إقناع العالم بأن ما يسمى بجيش الدفاع الإسرائيلي جيش لا يقهر ولا يهزم..
▪ زرع بذور الشك واليأس والإحباط والخوف في الفلسطينيين بان المعركة خاسرة.	▪ استسلام عناصر حماس.

.(The Aims of the Israeli war on Gaza , 2009)

ما العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة ؟

استخدمت القوات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي العمليات النفسية في حربها على غزة قبل المعركة وفي أثنائها وبعدها فقبل بدء الحرب عملت إسرائيل على تسمية الحرب التي ستخوضها ضد حماس والفلسطينيين في قطاع غزة باسم عملية الرصاص المصبوب" Operation Cast Lead" وذلك لإضعاف معنوية مقاتلي حماس وإخافتهم من التطورات اللاحقة للحرب فالهدف الرئيس للعمليات النفسية الإسرائيلية في مسرح العمليات هو إحداث تغير في آراء وعواطف واتجاهات وسلوك القادة العسكريين في حركة حماس والمقاتلين الفلسطينيين المدنيين والعسكريين ويظهر مما سبق أن الجيش الإسرائيلي استخدم العمليات النفسية التكتيكية قبل الحرب وهي عبارة عن: عمليات نفسية قصيرة الأمد تستخدم لدعم العمليات العسكرية التكتيكية المحدودة ضد العدو وهي جزء من المعركة وهدفها الرئيس تسهيل مهمة عمل القوات العسكرية وتحقيق نصر سريع (U.S.Headquarters Department of The United States Psychological Operations, 1987 P.3واستخدم القادة العسكريين العمليات النفسية في الحرب على غزة لإنجاز مهام العمليات العسكرية

لقد مهدت القوات الإسرائيلية العدوان على غزة بسلسلة من التهديدات أو حرب الأعصاب التي أطلقاها المسؤولون الإسرائيليون قبل حوالي ثمانية أشهر من بدء الهجوم وذلك على النحو الآتي:

أ. القيام بنشاطات إسرائيلية استفزازية في قطاع غزة.
ب. تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق قطاع غزة وقصفها لأماكن محددة داخل القطاع.
ج. قبل الحرب بحوالي ثمانية أشهر قامت رئاسة الوزراء الإسرائيلية ووزارة الخارجية وقيادة الجيش الإسرائيلي ووزارة الاستيعاب والهجرة بتطوير إستراتيجية سياسية دبلوماسية وعسكرية وإعلامية ونفسية مشتركة، من أجل تحقيق التفوق العسكري والمعلوماتي على حماس وكسب الرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي لصالح إسرائيل وقد صرح بذلك البروفيسور الإسرائيلي (دوف شنار) من جامعة بن غوريون في بئر السبع لوكالة الأنباء الفرنسية : " إن إسرائيل تعلمت من تجاربها السابقة استخدام العلاقات العامة ووسائل الاتصال للتوجه الى الدبلوماسيين لتعريف العالم بأسباب الحملة العسكرية على غزة و تفاصيلها " .(www..paltody.com/Arabic/news 7/1/2009)

لقد بثت وسائل الإعلام الإسرائيلية البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال إيجاز صحفي حول العملية العسكرية في 2008/12/27 الرسالة الآتية لسكان غزة: " سكان غزة إنكم لستم أعداءنا، ولا نحاربكم. إن هذا التنظيم الإرهابي (حماس) يجلب الكارثة على كلا الشعبين إن إسرائيل لا تحارب الشعب الفلسطيني بل

منظمة حماس التي أخذت تنادي بشعار استهداف سكان إسرائيل وتبعاً لهذا الأمر فقد اختيرت أهداف الغارات اليوم من منطلق الحرص على تجنب إصابة الأبرياء. وقد سمحت المعلومات الإستخبارية الدقيقة المتوفرة لدى هيئة الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام بتكبيد العناصر الضالعة في الإرهاب أكبر خسارة ممكنة وتقليص عدد الأبرياء المصابين إلى أدنى حد وسنعمل من هذا المنطلق لاحقاً أيضاً، كلما اقتضت الضرورة ذلك.

إن إسرائيل تركز اهتمامها حالياً على إصابة التنظيمات الإرهابية العاملة على الإخلال باستقرار المنطقة برمتها أرجو ألا تعتقد أي جهة أخرى في المنطقة بأن إسرائيل لا تتابع عن كثب ما يجري في الساحات الأخرى، في الوقت الذي تخوض فيه القتال في جنوب البلاد. إننا لن نتردد في الرد على أي عدوان قد نتعرض له. لقد أجرينا اتصالات خلال ساعات نهار اليوم مع قادة الدول المحورية في العالم وأوضحنا بشكل قاطع بأن الوضع الراهن أصبح من المستحيل استمراره مما جعلنا مضطرّين للعمل لوقف الاعتداءات على مواطنينا، وبموازاة ذلك أوضحنا لهؤلاء القادة أن إسرائيل ستعمل كل ما في وسعها لتفادي نشوء أزمة إنسانية في قطاع غزة، إنني أتعاطف اليوم أيضاً مع أبناء عائلة شاليط الذين يقلقون بالطبع هذا المساء – ومعهم آخرون كثيرون – على مصير الجندي المخطوف (جلعاد شاليط)."

أجهزة العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة:

أنشأت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية مركزاً باسم (مركز عملية الوعي/الفهم) Center for Consciousness Operation ليكون مسؤولاً عن نشر الإعلانات والرسائل النفسية للجمهور الفلسطيني في أثناء عملية الرصاص المصبوب حيث تم إرسال(500) لقطة إعلامية إلى المحطات الإعلامية الفلسطينية(Yarden Winter, 2012) ويدير هذا المركز مجموعة من ضباط الاستخبارات العسكرية والحرب النفسية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية المعنية بإدارة العمليات النفسية الإسرائيلية في الداخل والخارج، فهي تتمثل بما يلي:

أ. رئاسة الوزراء الإسرائيلية (مكتب رئيس الوزراء)، لقد قامت رئاسة الوزراء بتفعيل الموقع الالكتروني التابع لها، بالإضافة إلى تفعيل المواقع الالكترونية لمكاتبها الصحفية بالإضافة إلى ذلك قرر رئيس الوزراء (أيهود أولمرت) إنشاء هيئة الإعلام القومي National Information Directorate لتصبح جهازاً تنسيقياً في مجال الإعلام في الداخل والخارج وقد نشطت هذه الهيئة في بث الرسائل الدعائية النفسية وتوصيلها للإعلام الإسرائيلي والعالمي منها على سبيل المثال أن حماس خرقت اتفاق وقف إطلاق النار وبالتالي فإن إسرائيل عليها حماية سكانها وأن القوات الإسرائيلية لا تهدف إلى إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء وفي السياق ذاته عملت الهيئة على تدشين موقع إنترنت يشتمل على كافة المعاملات والخدمات التي تقدمها الوزارات المختلفة وأُطلق على هذا الموقع اسم "عوز" ويضم الموقع التوجيهات المستجدة الصادرة عن قيادة الجبة الداخلية (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ، 2009).

ب. **وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية"** The Immigrant Absorption ":عملت هذه الوزارة على تصميم ،وإنشاء مدونات باسم معاداة الصهيونية anti – Zionist blogs وجندت لها جيشاً من المتطوعين اليهود بلغ عددهم (1000) شخص لإدارتها من المهاجرين اليهود الجدد وبعض اليهود المنشرين في العالم ممن يتقنون استخدام الحاسوب ويتكلمون أكثر من لغة موزعين على النحو الآتي :

الجدول رقم 3. أعداد اليهود الذين جندتهم وزارة الهجرة اليهودية واللغة التي يتكلمون بها

▪ يهود يتكلمون اللغة الروسية	▪ عددهم 350 يهودي
▪ يهود يتكلمون اللغة الإنجليزية	▪ عددهم 250 يهودي
▪ يهود يتكلمون اللغة الإسبانية	▪ عددهم 150 يهودي
▪ يهود يتكلمون اللغة الفرنسية	▪ عددهم 100 يهودي
▪ يهود يتكلمون اللغة الألمانية	▪ عددهم 50 يهودي
▪ يهود يتكلمون اللغات البرتغالية والسويدية والهولندية والإيطالية والدنماركية والفارسية والتركية والعربية	▪ عددهم 90 يهودي

وفيما يتعلق بدور هؤلاء اليهود المجندين من قبل وزارة الهجرة الإسرائيلية، فإنه يكمن في الرد على الدعاية المعادية لإسرائيل في الفضاء المدونات وكذلك تحسين صورة إسرائيل في العالم ومن ثم كسب الرأي العام العالمي وقد تم ربط هؤلاء مع وزارة الخارجية الإسرائيلية حيث قامت الوزارة بتزويدهم برسائل إعلامية الكترونية نفسية وفيديو تمثل وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بالحرب على غزة.(Israel recruits Army of Bloggers to combat anti Zionists http:// Gaza holocaust. Com Accessed to 19/1/2009).

ج. **وزارة الخارجية الإسرائيلية** Ministry of Foreign Affairs ممثلة بجميع أقسامها مثل: قسم الشؤون العامة وقسم الإعلام والإنترنت الذي كان مسؤولاً عن جمع المعلومات ونقلها إلى البعثات والسفارات والصحافيين في إسرائيل ومكتب الناطق باسم الوزارة وقسم الصحافة وقسم وسائل الإعلام العربية وهو قسم معني بتنسيق المقابلات الصحافية وعقد المؤتمرات الصحفية وإجراء مقابلات مع كبار المسئولين الإسرائيليين وعلى رأسهم وزيرة الخارجية.

لقد تمثل دور وزارة الخارجية الإسرائيلية في العمليات النفسية الإسرائيلية على غزة بما يلي:

- أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية مركزاً صحفياً متعدد اللغات من أجل تقديم إيجاز للصحفيين المحليين والإقليميين والأجانب عن الحرب على غزة.

أنشأت وزارة الخارجية قناة ناطقة (Youtube) باللغة العربية تحتوي على معلومات عن الحرب على غزة و ردود أفعال من المشتركين في القناة

- طلبت إسرائيل من جميع سفرائها المنتشرين في أنحاء العالم بأن ينقلوا للعالم صورة معاناة اليهود في مدينة (سديروت) المجاورة لغزة، وقدرات حماس الصاروخية، وفي هذا السياق اصطحبت إسرائيل (80) دبلوماسياً في حافلتين إلى مدينة (سديروت) المجاورة لغزة وأعطتهم إيجازاً عن الوضع هناك.
- استأجرت وزارة الخارجية الإسرائيلية شركة علاقات عامة بريطانية لبث دعايتها في العالم لأن المعركة معركة طلقة و كلمة و صورة.

د. **الجيش الإسرائيلي:** Israel Defense Forces

قامت قوات الجيش الإسرائيلي باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، لبث رسائلها النفسية إلى الجبهة الداخلية (الجمهور الداخلي الإسرائيلي) وذلك لرفع معنويات هذه الجبهة الداخلية وكانت الرسائل النفسية

للحملة الإعلامية على شكل إعلانات وإرشادات وتحذيرات ونصائح وأصوات صفارات الإنذار التي تدعو المواطنين للاستعداد فوراً لحالة الطوارئ حال نشوب الحرب، كذلك قام الجيش الإسرائيلي بتوزيع دليل للتعامل مع الأزمات وقت الطوارئ، بعنوان: **" دليل التأهب لحالات الطوارئ: هكذا تهيئ عائلتك "** هذا من جهة ومن جهة ثانية تم التركيز على الجبهة الخارجية (الجمهور الخارجي) الفلسطيني والعربي والعالمي معتمدة على أكثر من لغة منها اللغة العربية . وتجدر الإشارة إلى أن وحدة الحرب الالكترونية في سلاح الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قد لعبت دوراً مهما في الحرب على غزة **من** حيث السيطرة على المعلومات في ساحة القتال و تحقيق التفوق المعلوماتي على حماس من أجل خداعها ومصادرة قرارها وقد عملت هذه الوحدة على ممارسة التضليل الإعلامي والتشويش على القنوات الفلسطينية - لا سيما - قناة الأقصى وبث رسائل إلكترونية مسجلة ضد حركة حماس (Wikipedia Encyclopedia, 2008-2009 – Israel-Gaza- conflict. Accessed to 11/3/2009.)

مرتكزات العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة

ارتكزت العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة على الآتي:

أ. **سياسة محددة الأهداف:** فالعمليات النفسية سواء كانت في زمن السلم أو الحرب هي جزء من سياسة أي بلد وفي الحرب على غزة صرح المجلس الأمني المصغر بأن الهدف من الحرب هو الرد على الإرهاب القادم من حماس وحماية المدنيين الإسرائيليين(موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ، 2009).

ب. **معلومات استخبارية موثقة:** فالمعلومات الموثقة تساعد رجل الحرب النفسية على تحديد هدفه بدقة ووضوح، وعلى معرفة جمهوره المستهدف وحاجاتهم والزمان والمكان وشكل الدعاية المناسب لجمهوره فالمعلومات الجيدة هي أساس الدعاية الجيدة، والمعلومات قوة "Knowledge is power".

الجدول رقم 4. مصادر المعلومات الإستخبارية الإسرائيلية

– الدراسات العلمية والعسكرية	الرصد الإعلامي
– اللاجئـون	جهاز المخابرات
– بث العدو الإلكتروني	المهجـرون
– المؤسسات المدنية	الوثائق التي يتم أسرها من العدو
– الاستخبارات العسكرية	المخبـرون
– السكان المحليون	طائرات الاستطلاع
– الجواسيس	أسرى الحرب
أقمار التجسس الاصطناعية	

ج. **ترتبط العمليات النفسية الإسرائيلية ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية الكلية للمعركة:** أي لا بد أن يتم التنسيق بين الحرب النفسية الإسرائيلية وبين الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية لأنها كلها

مرتبطة بالسياسة وتتوجه إلى الهدف نفسه فالعمليات النفسية الإسرائيلية الموجهة إلى غزة ترتبط بالنشاط العسكري في غزة كما أن العمليات النفسية الإسرائيلية تخدم الإستراتيجية العسكرية، لأنها سبقت المعركة، وسارت موازية لها وبقيت بعدها ،من أجل تحقيق الأهداف العسكرية والسياسية لإسرائيل.

د. **تتسم العمليات النفسية الإسرائيلية بعدد من المميزات التي قد تساعدها في تحقيق أهدافها:** وفي الحرب على غزة اتسمت العمليات النفسية الإستراتيجية الإسرائيلية بالخداع والتضليل الإعلامي على المستويات: المحلي والإقليمي والعالمي وخاصة بأن هناك جيشاً إعلامياً إسرائيلياً وعالمياً يقوم بإيصال وجهة النظر الإسرائيلية، وفرض تعتيم على وجهة النظر الفلسطينية حول مجريات الحرب. (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ، 2009).

أشكال العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة

أ. **حملة المنشورات: Leaflets** المنشور هو رسالة مكتوبة أو مصورة على ورقة واحدة وقد تكون الكتابة على وجه واحد أو على وجهين ليس له أي معيار من حيث الحجم والشكل والاعتبار الأساسي في اختيار الحجم والشكل والوزن من الورقة هو أن تستوعب ورقة المنشور الرسالة وأن يكون من السهل توزيعها. (الدليل الميداني للعمليات النفسية الأمريكية، 1987) وفي الحرب على غزة(2008) أسقطت قوات العدو الإسرائيلي البرية والبحرية والجوية كما هائلا من المنشورات وصلت إلى حوالي(3000.000) منشور على قطاع غزة في دعم عملية الرصاص المصبوب وقد كانت غالبية هذه المنشورات تتحدث عن مواضيع متعددة: منها ـ على سبيل المثال لا الحصر- تحريض الناس ضد المقاومة ومنشورات تطلب من السكان إرشاد الجيش الإسرائيلي عن أماكن تواجد رجال المقاومة ومنشورات أخرى تحذر السكان من مغبة التعامل مع حركة المقاومة حماس فقد هدفت المنشورات الإسرائيلية إلى توجيه النقد لحركة المقاومة الإسلامية حماس واستمالة المقاومين وقد وجهت هذه المنشورات إلى العسكريين والمدنيين وأغلبها تحض المدنيين على عدم التعاون مع حماس هذا من جهة ومن جهة ثانية استخدم الجيش الإسرائيلي في الحرب على غزة المنشورات كوسيلة رئيسية لكسب المعركة حيث قام الجيش الإسرائيلي برمي المنشورات والتي تزيد عن (3000.000) منشور بواسطة طائرات الهيلوكوبتر وذلك طيلة فترة الحرب على غزة أي على مدى(12) يوم من الحرب وذلك على النحو الآتي:

- في 2008/12/28 تم إلقاء 300.000 منشور في كل أنحاء القطاع.
- في 29 /12/ 2008 تم إلقاء 80.000 منشور في رفح.
- في 3/1/ 2009 تم إلقاء 300.000 منشور في كل أنحاء القطاع مع التشديد على شمال القطاع وشرقه.
- في 5/1/2009 ، تم إلقاء 300.000 منشور في غزة وخان يونس ورفح (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ، 2012). لقد وجهت إسرائيل منشورات استهدفت قيادة حركة المقاومة الإسلامية حماس ففي إحدى المنشورات التي نفذتها العمليات النفسية الإسرائيلية كان هناك استهداف مباشر لقائد الحركة خالد مشعل ووصفته بأنه يتاجر بالقضية الفلسطينية ويجب محاربته والتخلص منه والمنشور الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2.يبين عينة من المنشورات الإسرائيلية التي أسقطت على قطاع غزة

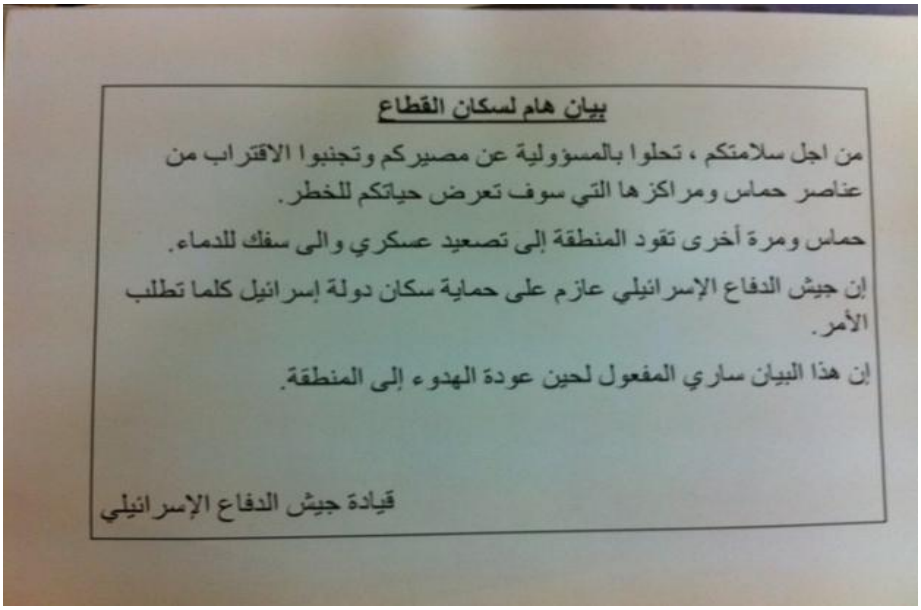

أ. **الإنترنت** : اعتمد الجيش الإسرائيلي على الانترنت كونه شبكة عالمية سريعة ومتميزة في نقل الرسائل الاتصالية بشتى أنواعها إلى العالم بأقل تكلفة وقد أنشأت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية موقعاً إلكترونياً على شبكة الإنترنت لخدمة قضيتهم واشتمل الموقع على نداءات موجه للشعب الفلسطيني تحرضهم ضد حركة حماس وتدعوهم بأن يكون متعاونين ويتجسسون لصالح القوات الإسرائيلية مقابل جوائز ثمينة وتجدر الإشارة إلى أن وحدة الناطق الإعلامي باسم الجيش الإسرائيلي قامت بإنشاء العديد من المواقع الالكترونية مثل موقع مدونة فيديو Vblog وموقع للصور العسكرية Photographs وموقع آخر للبيانات الصحفية الالكترونية Electronic press releases

ب. **الهاتف النقال (الخلوي)**: عمدت إسرائيل يومياً خلال الحرب على غزة إلى توجيه الرسائل الإلكترونية عبْر الهاتف النقال وكانت تدعو فيها الفلسطينيين إلى عدم التعاون مع المقاومة وأن يشوا بالمقاومين من خلال الاتصال بهاتف إسرائيلي حددته لهم وطمأنتهم إلى أن البلاغات والمعلومات ستكون سرية وقد لعبت البلاغات الهاتفية دورا محورياً في زعزعة العدو (Yarden Winter, 2012) كما قام ضباط الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بإرسال(300.000) رسالة نصية واتصال هاتفي على الهواتف الأرضية والخلوية إلى سكان غزة. تهددهم وتتوعدهم من مغبة الدخول إلى بيوت تؤوي أفراد من حماس أو أسلحة وتدعوهم لمغادرة منازلهم، لأنها أصبحت هدفاً لسلاح الجو الإسرائيلي وسميت هذه العملية بعملية الدق على السطح Roof Knocking (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ، 2009). وكان الهدف من مثل هذه العملية النفسية، هو تدمير معنويات المدنيين في غزة و تهجيرهم وإظهار بأن حماس غير قادرة بالدفاع عنهم، لذا فهي ليست جديرة بحكمهم، وفيما يلي نص إحدى البلاغات التلفونية:

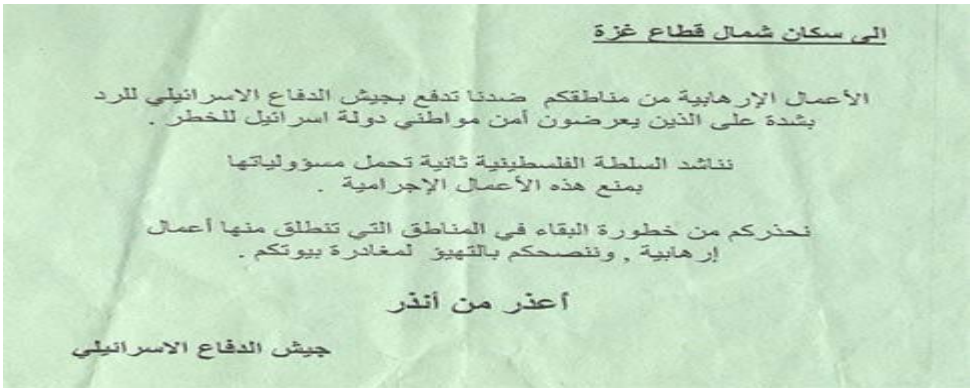

- في 2008/12/27 : تم إجراء نحو 20.000 مكالمة هاتفية مع السكان تم الرد عليها في كل القطاع.
- في 2008/12/29 : تم إجراء نحو 10.000 مكالمة هاتفية تم الرد عليها في رفح.

ب. **النداءات الإذاعية:** لقد استخدمت وحدة الحرب الالكترونية الإذاعة بعدة لغات لغايات الدعاية و الحرب النفسية و إعطاء تعليمات وتحذيرات و إعلانات ونداءات وإخبار من بداية المعركة حتى نهايتها (Human Rights Council, 2009, P.99).

ج. **الطابور الخامس (العملاء والمرتزقة)** Fifth Column: تمثل ظاهرة العملاء في قطاع غزة والضفة الغربية حالة واسعة قدرها الجيش الإسرائيلي بالآلاف الذين يعملون لمصلحة الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية واستمر الطابور الخامس في العمل خلال الحرب بقطاع غزة وكان له دور في تدمير (80%)من البنية السياسية والعسكرية الأساسية لحركة حماس حيث أعلن المسؤولون في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في عدد من التقارير التي نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية أن العملاء الفلسطينيين شكلوا أساس النصر الذي حققته إسرائيل في غزة وقدموا مساعدة فاقت كلّ التوقعات.

الجمهور المستهدف بالعمليات النفسية الإسرائيلية

تخطط العمليات النفسية وتنفذ في السلم والحرب لتحقيق الأهداف الوطنية للبلد وتتوجه إلى العدو الأجنبي والمحايد والصديق والحليف وتتضافر فيها الجهود الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والأسلحة العسكرية، والضغوط النفسية، من أجل كسب المعركة سياسياً، وعسكرياً ونفسياً، وتختلف طبيعة العمليات النفسية باختلاف الجمهور المستهدف والأهداف الإستراتيجية للمعركة. وتعمل إسرائيل في العادة على توجيه حملاتها الإعلامية والنفسية إلى العالم أجمع، وبشكل أكثر تحديداً إلى الفئات الآتية:

أ. الفلسطينيون (مدنيون).
ب. حركة المقاومة الفلسطينية حماس.
ج. الأجيال الشابة من مستخدمي الموبايل والانترنت Younger Generations
د. الناس ذوي التعليم العالي Highly educated People
هـ. الصحفيون Journalists
و. الباحثون Researchers

ز. صناع القرارات Decision-makers elite (Organizing A Hasbara Campaign."/ www.hasbara.us).

أي أن العمليات النفسية الإسرائيلية تختار الجمهور المستهدف من ذوي الأدمغة الواعية وأصحاب العقول النيرة، والمثقفين ومن أصحاب القرار الذين يساهموا بتكوين الرأي العام العالمي. وفي حرب غزة حدد خبراء الدعاية والحرب النفسية الإسرائيليون الجمهور المستهدف بالحملة الإعلامية الإسرائيلية ، حيث قاموا بمخاطبة الجمهور المستهدف كل حسب لغته، وبكل وسائل الاتصال التقليدية والحديثة، لإيصال صوت وصورة إسرائيل الايجابية لهم، كما رسمها خبراء الاتصال، لكسب تعاطفهم مع القضية الإسرائيلية من جهة و تشويه صورة حماس في أذهانهم من جهة أخرى أما الجمهور المستهدف بالعمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة فهو على النحو الآتي:

1. **العدو** Enemy (فلسطين) وبشكل أكثر تحديداً ما يلي:
   - أ. قادة العدو السياسيون Leaders
   - ب. قادة جيش العدو Military Commanders
   - ج. أفراد جيش العدو Army Personnel
   - د. السكان (المدنيون) Personnel
2. **الذات** Selves
   - أ. القوات المسلحة الإسرائيلية Israeli Armed Forces.
   - ب. الشعب الإسرائيلي Israeli Public
   - ج. الحلفاء Coalition Partners
3. **العالم** The World
   - أ. الأصدقاء Friends
   - ب. الحلفاء المحتملون Potential Allies
   - ج. المحايدون Neutrals
   - د. الأعداء المحتملون Potential Enemies
   - هـ. المعارضة Opposition
   - و. الجاليات اليهودية في العالم Jewish communities in the world
   - ز. أصحاب القرار في المجتمع الدولي The international community

مما سبق يتضح أن العمليات النفسية الإعلامية الإسرائيلية على غزة تستهدف عقول وقلوب الجمهور المستهدف في الجبهة الداخلية الإسرائيلية والفلسطينية والعالم أجمع من أجل كسب معركة الرأي العام على المستويات: المحلي والإقليمي والعالمي.

محتوى العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة

تهدف عملية تحليل محتوى العمليات النفسية إلى عناصرها الرئيسية إلى ما يلي:

أ. إظهار الفرص المناسبة التي يمكن استغلالها في العمليات النفسية.
ب. تقييم تأثيرات العدو والدعاية الصديقة.
ج. العمل على جمع المعلومات الإستخبارية المتعلقة بالعمليات النفسية المنوي استخدامها.
د. بعد الحصول على المعلومات الإستخبارية اللازمة للعمليات النفسية يمكن الاستفادة منها في مجالات أخرى (الخدام ، 2008 ، ص120).

كما أن تحليل محتوى العمليات النفسية إلى عناصرها الرئيسية ،يعتمد بشكل أساسي على الاتصال الجماهيري (للعدو والصديق والمحايد) بهدف التأثير على السلوك والمواقف والاتجاهات والعواطف للجمهور المستهدف.
ويعرف الاتصال الجماهيري بأنه: اتصال منظم ومدروس يقوم على إرسال رسائل علنية عامة صادرة عن مؤسسة للاتصال الجماهيري (مؤسسة إذاعية، أو صحيفة، أو وكالة إعلام، أو دار نشر وغيرها، عبر وسيلة اتصال جماهيرية (سمعية، أو بصرية، أو سمعية/ بصرية) إلى جمهور عريض من الناس بقصد التأثير في معلوماتهم أو اتجاهاتهم أو سلوكهم فالاتصال الجماهيري يحتاج إلى مؤسسة إعلامية لإعداد وإنتاج الرسالة الاتصالية المنظمة والمدروسة والمؤثرة (أبو عرقوب ، 2011 ، ص 54).

يمكن تحليل محتوى العمليات النفسية الإسرائيلية على النحو الآتي:

أ. **المصدر:** رئاسة الوزراء الإسرائيلية ممثلة برئيس الوزراء الإسرائيلي(أيهود أولمرت) حيث قامت رئاسة الوزراء الإسرائيلية بجملة من الأمور على الصعيد الإعلامي والدبلوماسي والتي تخدم المعركة العسكرية على النحو الآتي:

- تفعيل الموقع الالكتروني لرئاسة الوزراء و مكاتبها الصحفية.
- إنشاء هيئة الإعلام (الوطني) القومي في ديوان رئاسة الوزراء، وذلك بهدف التنسيق الإعلامي بين القنوات والمؤسسات الإعلامية الإسرائيلية المختلفة من جهة ولتقوم بإعداد سيناريوهات العمل المختلفة التي تتطلب التعاون الإعلامي بين الوزارات المختلفة من جهة أخرى. وفي مقابلة صحفية لياردن فاتيكا الذي تم تعينه مديراً للوكالة مع صحيفة(يديعوت احرونوت) قال: " لقد حضرنا سلفاً المواد الإعلامية التوضيحية والمقابلات والرسائل الاتصالية وبات الموضوع الإعلامي متوحداً مع عملية اتخاذ القرارات... ولكننا لا نحل محل الناطقين الإعلاميين باسم الخارجية أو الجيش أو المؤسسات الأخرى بل نساعدهم و ننسق فيما بينهم ليتحدث الجميع في خط واحد واضح"
(www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication /Spokeman /2008).

ب. **الرسالة الإعلامية المستخدمة:** كانت على شكل رسالة منطوقة (خطابات رئيس الوزراء والقادة العسكريين الإسرائيليين ووزيرة الخارجية ليفني ووزير الدفاع باراك وبرامج إذاعية وتلفزيونية منقولة على الهواء بالإضافة إلى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي)، كما كانت الرسالة مكتوبة (مقالات صحفية وثائق منشورات) وكانت أيضاً على شكل رموز (إشارات رسوم كاريكاتورية ملصقات).

ج. **الوسيلة الإعلامية المستخدمة:** وسائل سمعية، كالإذاعة، ومكبرات الصوت، يتم من خلالها توجيه النداءات الإذاعية للجهات الفلسطينية المختلفة في غزة من مدنيين وعسكريين وسائل بصرية، كالمطبوعات من صحف ومجلات وتقارير ومنشورات ووسائل سمعية/ بصرية كالتلفاز والإنترنت وأزيز الطائرات.

د. **المستقبل أو الجمهور المستهدف:** كل العالم (مؤيد، محايد، معارض) الجهة الداخلية الإسرائيلية (الشعب الإسرائيلي) الجهة الخارجية الإسرائيلية (الجيش الإسرائيلي) الجهات الفلسطينية الداخلية والخارجية (مدنيين، وعسكريين) الدول المتحالفة الدول المحايدة.

هـ. **الاستجابة:** تراوحت الاستجابة للعمليات النفسية الإسرائيلية بين الرفض والشجب والتنديد والاستنكار وما بين التأييد فمن الطبيعي أن تشجب الدول العربية ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من حرب شرسة على قطاع غزة وبالمقابل كانت الاستجابة متأخرة من بعض الدول المحايدة واستجابة تأييد من حلفاء إسرائيل وخاصة أمريكا.

و. **التأثير:** إن كسب الرأي العام المحلي الإسرائيلي والعالمي كسب المعركة العسكرية استقطاب عدد من العملاء (الطابور الخامس) وقيامهم بمساعدة الجيش الإسرائيلي على تحديد أهداف العدو (حماس) نتيجة تأثرهم بالعمليات النفسية الإسرائيلية(الموقع الالكتروني الإسرائيلي : Walla . Co. il الإسرائيلي ، في 22 ديسمبر ، 2008) (Ifex members slam Israel over Media Violation . www. Scoop.comnz.accessed to 10/1/2009.).

الشكل رقم 6. تحليل محتوى العمليات النفسية الإسرائيلية إلى عناصرها الرئيسة

لقد قام الباحث بالإطلاع على النشرات والوثائق الصادرة عن وكالة الإعلام الوطني بالإضافة إلى المعلومات التي أدلى بها الجيش الإسرائيلي وكذلك البيانات الصحفية الصادرة عن مكتب رئاسة الوزراء الإطلاع على تصريحات الناطق باسم الجيش وباسم وزارة الخارجية وغيرها الكثير من التصريحات الإعلامية الصادرة عن المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية كمصادر أولية للبحث قبل الحرب وفي أثنائها وبعدها بالإضافة إلى المصادر الثانوية من صحف ومجلات وكتب ساعد الباحث في **فهم وتحليل العمليات النفسية الإسرائيلية** وذلك على النحو الآتي:

أ. **الجبهة الداخلية الإسرائيلية:** هدفت العمليات النفسية الإسرائيلية الموجه للجبهة الداخلية الإسرائيلية إلى رفع معنويات الإسرائيليين واحتوت هذه العمليات على جملة من البنود منها:

- لقد قامت إسرائيل بعملية الرصاص المصبوب بعد معاناة كبيرة من الهجمات الإرهابية المنفذة من قبل حركة حماس وصواريخها الاستفزازية المؤذية للجيش الإسرائيلي والمدنيين الإسرائيليين.
- إن الحرب على غزة ستقتصر على حركة حماس وليس على قطاع غزة.
- تركز العملية العسكرية على غزة على الأهداف التي تساعد حماس في إلحاق الأذى بالإسرائيليين جيشاً ومدنيين.
- ألحقت صواريخ حماس الأذى الكبير في أرواح الإسرائيليين وممتلكاتهم.
- إسرائيل دولة قوية تدافع عن مواطنيها وتسعى لتأمين الحماية لهم وأن جيش الدفاع الإسرائيلي قادر على تأمين الحماية لمواطنيه.
- إسرائيل دولة تحترم المدنيين، لذا فإنها تحذرهم من الابتعاد عن مواقع القتال لأن سلامة المواطنين أمر مهم بالنسبة لإسرائيل.
- تأسف إسرائيل لفقدان حياة بعض المواطنين الأبرياء.

- تحاول إسرائيل تقديم الرعاية الطبية والصحية اللازمة للمدنيين الجرحى الفلسطينيين والوصول لهم بأي طريقة.
- لقد تعامل الجنود الإسرائيليون مع المدنيين الفلسطينيين طبقا للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.
- لقد استهدفت العملية العسكرية الإسرائيلية أهدافاً حقيقة لحماس لأنها تمثل تهديدا لجنوب إسرائيل.
- إن الهدف الرئيس للحرب على غزة هو تأمين الحماية اللازمة لإسرائيل ضد هجمات حماس الصاروخية.

بالإضافة إلى ما سبق وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي(أيهود أولمرت) سلسلة من العمليات النفسية الإسرائيلية الشاملة والموجه إلى جميع فئات المجتمع الإسرائيلي: نساءً ورجالاً وأطفالاً وقادة أحزاب وقادة رأي وقادة الجيش وجنود ،من أجل توحيد الصفوف وتعبئتهم لكسب المعركة على غزة وقد اشتملت هذه العمليات النفسية على البنود الدعائية الآتية:

- إن مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين أصبحوا يعانون منذ نحو سبع سنوات من عمليات إطلاق القذائف الصاروخية.
- قوبلت الرغبة الإسرائيلية في التهدئة بالإرهاب العشوائي.
- إن حياة مواطنينا ليست مستباحة.
- إننا لا نتحمس للقتال لكننا لا نخشاه.
- لقد صادق المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية بالإجماع على العملية خلال جلسته الأربعاء الماضي وعندما تهيأت الظروف قررنا إطلاقها.
- إن العملية في قطاع غزة تهدف في المقام الأول إلى تحسين الواقع الأمني الذي يعيشه سكان جنوب البلاد.
- لقد استثمرنا الكثير للتأهب لهذه المواجهة سواء ،من حيث تحصين المنازل والمؤسسات وتركيب أجهزة الإنذار المبكر وتهيئة الجبهة الداخلية.
- إننا سنراعي احتياجات سكان غزة ونقوم بكل الجهود المطلوبة لمنع نشوء أزمة إنسانية تثقل حياة السكان هناك.
- إنني أناشد الجمهور الإسرائيلي بأسره بالالتفاف حول عملية جيش الدفاع
- هناك توافق وطني عريض لتغيير الأوضاع في جنوب البلاد.
- إن الحكومة بكل أعضائها وممثلي الأحزاب المشاركة فيها ستمنح الدوائر الأمنية أي مهلة مطلوبة لإنجاز المهمة التي كُلفت بها.
- أود تقديم الشكر لرئيس أركان جيش الدفاع الجنرال (غابي أشكنازي) وجميع جنود جيش الدفاع، ولرئيس جهاز الأمن العام (يوفال ديسكين) وجميع مقاتلي الجهاز على ما أبدوه من شجاعة وعزيمة وجرأة.

ب. **قيادة حماس عناصرها ومؤيدها:** هدفت العمليات النفسية الإسرائيلية الموجه لقيادة حماس ومؤيدوها إلى ما يلي:

- إن خالد مشعل يقامر بالقضية الفلسطينية ويعمل على تضليلكم بشكل مستمر.
- إن قادتكم أرسلوكم للموت والهلاك وهربوا وتخلوا عنكم بعد أن أرسلوكم إلى الموت.

- لا يوجد أمامكم سوى خيار الاستسلام أو الموت.
- نحن قادرون على الوصول إليكم في كل مكان تعتقدون أنكم ستكونون فيه بمأمن.
- أنتم لستم إلا مرتزقة.
- تعلمون أنه تم إرسالكم للموت، لأنكم لا تمتلكون العتاد والتدريب الكاف.
- أمامك فرصة قبل الموت هي الهرب.
- تخلوا عن السلاح واستسلموا.
- أنتم في ساحة الموت، وقيادتكم مختبئة بعيدة عنكم.
- دماؤكم تنزف، وقادتكم لا يعلمون عنكم شيئا على أرض الواقع.
- ندعوكم بأن تتركوا السلاح، وأن لا تحاربوا الجيش الذي لا يقهر، وتعودوا أدراجكم طالما أنكم تستطيعون ذلك.
- حياتكم ثمينة ،وأثمن من الهدف الذي تقاتلون من أجله.
- قيادتكم تمارس عليكم الخداع والتضليل.
- يجب على كل حكومة أن تحمي مواطنيها من التهديدات التي تهدد حياتهم اليومية فمثلا لا تستطيع أي دولة أن ترى مدنها ضحايا إرهاب يومي فإسرائيل ليست استثناء من ذلك.

ج. **سكان قطاع غزة:** هدفت العمليات النفسية الإسرائيلية الموجه إلى سكان قطاع غزة إلى ما يلي:

- أعملوا على تنفيذ تعليمات جيش الدفاع الإسرائيلي.
- قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لا تعمل ضد قطاع غزة، ولكنها تستهدف حركة حماس التخريبية.
- إن سلوك حركة حماس سيجلب لكم الويل.
- إن حماس تقوم بممارسات تخريبية ستدفعون أنتم ثمنها.
- امتنعوا عن مساعدة القائمين بالأعمال التخريبية.
- يجب عدم مساعدة عناصر حماس.
- حركة حماس ضد ازدهار قطاع غزة.
- جيش الدفاع الإسرائيلي يدافع عن مواطني دولة إسرائيل.
- إن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لا تعمل ضد سكان قطاع غزة وإنما ضد عناصر حماس.
- لا تسمحوا لعناصر حماس باستخدامكم كدروع بشرية ويختبئون خلفكم.
- حماس تحمي الوطن والوطن ضحية حماس.
- من أجل سلامتكم نحذركم بعدم الاقتراب من أماكن الحرب والقصف.
- ساعدونا لنساعدكم ،وتخليصكم من حماس، والعيش بسلام من دونهم.
- لقد كان هدف عملية الرصاص المصبوب هو وقف الهجمات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين لأنه لا يمكن لأي دولة إلا أن ترد على هذا الإرهاب القاتل.
- إن عملية الرصاص المصبوب ما هي إلا عملية محدودة تهدف إلى إلقاء القبض على الإرهابيين، وقتلهم ،ومصادرة أسلحتهم غير المرخصة، وتدمير مصانع القنابل التابعة لهم.

- إن سبب استخدام القوات الإسرائيلية الطائرة المقاتلة(F-16)الأمريكية الصنع لضرب الأهداف الإرهابية، هو اتخاذ إجراءات ضد أهداف محددة ،من أجل ردع العنف الفلسطيني,أو وقفه أو لأنها أكثر دقة من الطائرات الأخرى مما يقلل من حجم الخسائر.

د. **عمليات نفسية موجة إلى أصحاب القرار في العالم:** قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية(تسفي لفني) بتوجيه حملة إعلامية نفسية لأصحاب القرار في العالم – لا سيما - مجلس الأمن الدولي لتبرير الحرب على غزة، وإظهار حماس بأنها منظمة إرهابية والتأكيد على قوة إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب مع التركيز على المساعدات الإنسانية إلى غزة وكميتها من أجل كسب التعاطف الدولي مع العدو الإسرائيلي وإدانة حماس.

وفي 2008/12/28 قالت (لفني) في مؤتمرها الصحفي لثمانين سفيراً أجنبياً اصطحبتهم الى سديروت ،والذي عقد في مركز سديروت الاعلامي وتناول العملية الإسرائيلية في غزة : " إن حماس تمارس كل قوّتها للمس بالمدنيين في حين تعمل إسرائيل على تقليص عدد الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين... تحلّينا بضبط النفس في الوقت الذي قامت فيه حماس بخرق التهدئة بشكل يومي طيلة ستة أشهر ....حماس هي التي تتحمّل المسؤولية، هي التي تحكم ،والتي تعرّض سكان غزة للخطر " (Israel Mounts PR Campaign to blame Hamas for Gaza Destruction. Toni O.Loughtin. www.guardian.co.uk/word 7/1/2009).

ما مدى نجاح أو فشل الإستراتيجية النفسية الإسرائيلية في تحقيق الأهداف الكلية للحرب على غزة 2008 ؟

بعد انتهاء الحرب على غزة وتقييم مجريات الأحداث ودور العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة يتبين ما يلي:

- لم تكن استجابة الفلسطينيين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين للحملة الإعلامية الإسرائيلية ايجابية بسبب قناعتهم بأن الحرب الإسرائيلية على غزة تهدف إلى القضاء على حركة المقاومة الإسلامية حماس وأن ما أعلن عنه من أهداف غير واقعي في الحقيقة.
- اتسمت العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة عام(2008) والعالم أجمع بالتضليل ،و التحريف، والتلفيق والكذب والترهيب والاستضعاف والاعتماد على أنصاف الحقائق لتضليل الرأي العام الإسرائيلي المحلي والعربي والإسلامي بضرورة حسم المعركة مع المقاومة الفلسطينية، وبالتالي لم تنجح العمليات النفسية في إضعاف قادة المقاومة.
- فشلت العمليات النفسية الإسرائيلية في التأثير على قيادة حماس وعناصره حيث لم يستسلم أحد من العسكريين المدافعين عن غزة كما فشلت العمليات النفسية الإسرائيلية في تغير معلومات واتجاهات وعواطف وسلوك السكان في قطاع غزة فكلهم كانوا على قلب رجل واحد في الدفاع عن غزة.
- لقد ربحت إسرائيل معركة الرأي العام الاسرائيلي فللمرة الأولى يقف المدنيون والعسكريون و السياسيون وأحزاب المعارضة صفاً واحداً ضد غزة لأنه تم السيطرة على مصادر المعلومات ومحتواها ووسائلها وتكلمت بصوت واحد وبالتالي حظيت بثقة الرأي العام الاسرائيلي حيث وقفت كل إسرائيل موحدة ضد غزة حيث أصبحت وسائل الإعلام الإسرائيلية المدنية والعسكرية الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية مما مكنها

من تضليل الرأي العام الإسرائيلي حول الأهداف الكلية للمعركة، لذلك تمكنت القوات الإسرائيلية من احتكار المعلومات حول الحرب.

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها:

- لقد استخدمت العمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة الكلمة المنطوقة والمكتوبة والصورة والرمز لتضليل الرأي العام المحلي (الإسرائيلي) والعالمي لتبين للعالم أجمع بأنها تدافع عن نفسها من خطر حماس هذا من جهة ومن جهة أخرى استخدمت العمليات النفسية الإسرائيلية قبل الحرب وفي أثنائها كسلاح تكتيكي تعزيزي و قتالي واستراتيجي خدمة للأهداف الوطنية الإسرائيلية ولا زلات العلميات النفسية الإسرائيلية مستمرة على شكل تهديدات بإعادة الحرب مرة أخرى.
- قام على تخطيط وتنفيذ العمليات النفسية الإسرائيلية في معركة الرصاص المصبوب جيش إعلامي لا يقل أهمية عن الجيش في المعركة حيث قام عليها عدد من الخبراء العسكريون والسياسيون والإعلاميون والأكاديميون بغية تحقيق الأهداف الوطنية لإسرائيل وتدمير معنويات العدو (الفلسطينيين) مدنيين وعسكريين.
- تمثل الهدف الرئيس للعمليات النفسية الإسرائيلية في الحرب على غزة في السيطرة على المعلومات ومجريات الأحداث في المعركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تحقيق التفوق الإعلامي والمعلوماتي على العدو ومصادرة قراره ومن ثم هزيمته سياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً.
- تمتاز العمليات النفسية الإسرائيلية بشكل عام وفي حربها على غزة بشكل خاص برسم صورة نمطية عن الفلسطينيين بأنهم إرهابيون ومجرمون حيث اعتادت الماكنة الإعلامية الإسرائيلية على نشر الصورة النمطية الآتية عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني:

الجدول رقم 5. يبين الصورة النمطية التي يصورها الإعلام الإسرائيلي تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

الفلسطينيون	الإسرائيليون

معتـدون	مدافعـون
دكتاتوريون	ديمقراطيـون
إرهابيـون	ضحـايا إرهـاب
متطرفـون	معتدلـون
انتحاريـون	ضحايا العمليات الانتحارية
لا يعترفون بحق إسرائيل في الوجود	يحاربـون من أجل البقـاء
يقتلون الأطفـال والنسـاء	يحترمون حقوق الإنسان بعدم الاعتداء على الطفل والمرأة
أعـداء السـلام	يحترمون السلام
الأطفال الفلسطينيون يتعلمون كراهية اليهود والتوق لقتلهم وعدم الاعتراف بحقهم في الوجود	الأطفال الإسرائيليون يتعلمون قيم السلام والديمقراطية والتسامح وتقديس الحياة والتعددية والانفتاح

- اعتمدت العمليات النفسية الإسرائيلية على مجموعة من الأشكال والأساليب منها حملة المنشورات الإسرائيلية والتي تميزت بالمبالغة في رسم صورة حماس دون الكتائب الأخرى مما يعني أن هدف الحملة الرئيس هو القضاء على حركة المقاومة الإسلامية حماس.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. (الدليل الميداني للعمليات النفسية الأمريكية،1987).
2. أبو عرقوب، إبراهيم (2011). الاتصال الإنساني ودوره غي التفاعل الاجتماعي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
3. أبو عرقوب، إبراهيم (2013). الحرب النفسية الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية في حرب عام 2006 ، مجلة دراسات سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 40 ، العدد 3 ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص 600 – ص621.
4. أبو عرقوب، إبراهيم ، والطعاني، سليمان (1992). معجم مصطلحات الحرب النفسية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
5. أبو عرقوب، إبراهيم، والخدام، حمزة (2013). العمليات النفسية الإسرائيلية في معركة الكرامة ، مجلة دراسات سلسلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 40 ، العدد 3 ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص 628 – 638.
6. التهامي، مختار(1974). تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق، دار المعارف ، القاهرة ، مصر.
7. حجاب، محمد منير(2005). الحرب النفسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

8. الخدام، حمزة (2008). الحرب النفسية الأمريكية على العراق في حرب 1990 – 1991، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
9. خضر، عباس (2005). وسائل الإعلام الصهيوني والحرب النفسية ضد الدعوة والمقاومة في فلسطين والتصدي لها، مؤتمر الدعوة الإسلامية ومتغيرات العصر، 16 – 17 إبريل، المجلد 2، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.
10. السمان، أحمد (2009). إسرائيل وإدارة إعلام الحرب على غزة، السياسة الدولية، العدد 176، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
11. سمير، محمد حسين(1996). تحليل المضمون ، ط1 ، بدون دار نشر، القاهرة ، مصر.
12. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (2009). جيش الدفاع الإسرائيلي ينشر نتائج التحقيقات حول الادعاءات و المواضيع الرئيسية المتعلقة بعملية الرصاص المصبوب .

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Department of Defense, (2000). Report of the Deferred Science Board Task Force on the Creation and Dissemination of all Forms of Information in Support of Psychological Operations (PSYOP) in Time of Military Conflict, Washington, D.C. 20301-3140.

2. Fontana, Lorenza (2010). Hezbollah VS Israel : confronting Information Strategies in the 2006 Lebanon War., Arab media & Society, Issue 10 , Spring

3. Glossary Of Military Terms For Allied Students,(2003). Allied Liaison Division, The United States of America, John F. Kennedy Special Warfare Center, Fort Brag, North Carolina, Publication 3-53 Doctrine For Joint Psychological Operations. United States Army, Navy Department, 2003.

4. Headquarters Department of The United States Psychological Operations, 1987, Chapter 1, P. 3.See also Aaron Yafa, The War of Attrition in the "Land of Pursuits": The 1968 -1970 War in the Jordan Valley . http:// www. Arael Center for Policy Research , accessed to 8/12/2011.

5. Human Rights Council ," Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territories : Fact finding mission on Gaza Conflict , 12th Session Agenda , 15 Sept. Item 7 , 2009. P.99.

6. Kendal Robert, (1992). Public Relations Campaign Strategies learning for Implementation , Harper Collins Publishers

7. National Sovereignty and International Communication,(1979). Kaarl Nordenstreg and Herbert Schiller Norwood, New Jersy, ablex Publishing Corporation.

8. Plano, Jack C., and Olton, Roy, (1982). The International Relations Dictionary, Third Edition Santa Barbra. California.

9. Propaganda Editors Robert and Jackall J. Widich (1995) main trends of modern world New York press,. p1

10. Schiefer, Ron, (2005). Winning the Propaganda War the Middle East Quarterl Reconstructing Iraq: Vol .XII: No.3, summer. www.meforum.org. Accessed to 18/3/2007.

11. **The Oxford Dictionary of the Christian Church**,(1974). Editor, F.L. Cross, Second Editor F. L Second Edition. Oxford University Press, New York.

12. U.S. Headquarters Department of the Army,(1987). **Psychological operations, Field Manual,** No. 33-1, Washington D.C.

13. United States Army Navy Department (2003). Psychological Operations, p1.

14. W. Andrew Terrill, (2001). The Political Mythology of the Battle of Karama, The Middle East Journal, Vol.55, No.1, Winter,. P.96. Headquarters Department of the United States Army.

15. Yarden Winter, Bamahaane,(2102) IDF Prepares to defend itself against Psychological Warfare, www. Lover .idf.il /English/news/23/12/2012 Center for Consciousness Operations, www.facebook.com/pages /center for consciousness -0perations 26/2/2012

المواقع الالكترونية:

16. Wikipedia Encyclopedia, 2008-2009 – Israel-Gaza- conflict. accessed to 11/3/2009.

17. Israel Mounts PR Campaign to blame Hamas for Gaza Destruction. Toni O.Loughtin. www.guardian.co.uk/word 7/1/2009.

18. www. Walla . co. il

19. www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication /Spokeman /2008 Accessed to2012/2/1

20. "Organizing a Hasbara Campaign.(2009)." (www.hasbara.us - Israel recruits Army of Bloggers to combat anti Zionists /http:// Gaza holocaust . com Accessed to 19/1/2009 Itamar,Eichner,Pro-Israel Media: Bloggers Join Media war, www.ynetnews.com/articale

21. Ifex members slam Israel over Media Violation. www. Scoop.comnz.accessed to 10/1/2009. Wikipedia Encyclopedia, 2008-2009 – Israel-Gaza- conflict. Accessed to 11/3/2009.

22. Israel Mounts PR Campaign to blame Hamas for Gaza Destruction. Toni O.Loughtin. www.guardian.co.uk/word 7/1/2009

23. Israel recruits Army of Bloggers to combat anti Zionists http:// Gaza holocaust. com Accessed to 19/1/2009 Itamar,Eichner,Pro-Israel Media: Bloggers Join Media war, www.ynetnews.com/articale 8/2/2012

24. www.press tv.ir, Israel Maintains Pressure on Media 6/1/2009 Combat Cameramen, June 2008, Jessica, http:// israelity.com 2008 2/1/2009 Uriel Hellman, Getting Israel's Messages Across, B'nai B'rith Magazine www.bnaibrith.org/magazine, accessed to 25/2/2012. www.en.wikipedia.org wiki /idf_spokesperson-unit , accessed to 27/2/2012.

25. www..paltody.com/Arabic/news /7/1/2009

26. Http:// doler .idf.ii/English idf – spokesperson – unit 26/2/20122 www.press tv.ir, Israel Maintains Pressure on Media 6/1/2009 Combat Cameramen, June 2008, Jessica, http:// israelity.com 2008 2/1/2009 Uriel Hellman, Getting Israel's Messages Across, B'nai B'rith Magazine www.bnaibrith.org/magazine, accessed to 25/2/2012. www.en.wikipedia.org wiki /idf_spokesperson-unit, accessed to 27/2/2012.

27. http://en.wikipedia.org/wiki/historical_method , accessed to 20/12/2012 . See also http://www.gslis.utexas.edu/historical Approach to Research. Accessed to 20/12/2012